

لزوم التَّشْيِيعِ على دعاة التَّمْيِيعِ

بقلم : أبي عبيد الله مراد قرازة

غفر الله له ولوالديه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لزوم التشنيع على دعاة التميع ﴾

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ .

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

وبعد :

فإن أهل السنة من صدر هذه الأمة وإلى يوم الناس هذا ، كانوا ولا زالوا على قلب رجل واحد ، في بيان الحق والدفاع عنه ، ونصرة أهله ، ورد الباطل والتحذير منه ومن أهله ، بالحجة والبيان تارة ، وبالسيف والسنان تارة أخرى ،

ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، لا تأخذهم في دين الله لومة لائم ، ولا ينكر عليهم ذلك منهم أحد ، بل يعدّونه جهادا في سبيل الله ، ونصيحة لله ودينه ورسوله ، ولأئمة المسلمين وعامّتهم .

حتّى ظهرت في هذه الأزمة المتأخّرة طائفة من النّاس تدّعي الانتماء إلى أهل السنّة ظاهرا ، وهي حرب عليها وعلى أهلها حقيقة وباطنا ، يعيبون على أهل الحقّ نصرته ، ويذمّون فيهم الغيرة على الدّين وحرّمته ، ويسترون على المخالف عورته وخطأه وزلّته ، يوالون كلّ مبتدع وحزبيّ وهالك ، ويعادون كلّ سنّي وسلفيّ ثابت ، يتلّونون كتلّون الحرباء ، ويتشكّلون كتشكّل الماء ، لا ينصرون حقّا ولا ينكرون باطلا ، إلا ما أشربوا من أهوائهم ، دينهم التّقية ، والغدرات المخفية ، يحلفون لأهل الحقّ أنّهم منهم وما هم منهم ، تسيرهم أهواء متّبعة ، وشبهات مرضية ، وعقول ملغية ودين بالمزاد - يشتري ويبيع - ، وحقد بالفؤاد لا يعلم كنهه إلا خالقه

وقد أحببت في هذا المقال ، تسليط شيء من ضوء الكتاب والسنّة ، على أغوار وظلمات هذه الطّائفة المستترة المخفية ، معتمدا على ما سطره وأقرّه فيها علماء هذه الأمّة ، عسى أن يكون في هذه النّقول عبرة لمعتبر ، وذكرى لمذكر ، وإيقاظا لنائم ، وتنبيها لشارد وغافل

والله أسأل أن يسدّد رميي ، ويعينني في أمري ، ويصلح من قبل ذلك نيتي وقصدي .

المبحث الأول :

تعريف التميع

أ - لغة :

ذكرت قواميس اللغة لكلمة " ماع " معنيين :

الأول : ماع السائل (كالماء والدّم والسّرّاب) : أي جرى على وجه الأرض

والثاني : ماع الجامد (كالسّمّن والذهب والفضة) : أي ذاب وأصبح سائلا (1)

و " تَمَيَّعَ " : مثله (2)

ب - اصطلاحا :

رغم اشتهار هذا المصطلح على ألسنة أهل العلم المعاصرين ، كالشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - والشيخ محمد أمان الجامي - رحمه الله - والشيخ مقبل الوادعي - رحمه الله - والشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله - والشيخ أحمد النّجّمي - رحمه الله - والشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - والشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - ، والشيخ عبيد الجابري - حفظه الله - ... وغيرهم

- رغم ذلك - لم أجد له تعريفا جامعاً مانعاً في كلامهم ، وإنّما وجدت له استعمالات ، وشروحا بحسب المقتضى فمن ذلك :

(¹) : أنظر نحوه في (لسان العرب - مادة ماع -)

(²) : (الصحاح للجوهري - مادة ماع -)

1 - عدم التحذير من أهل البدع ، وعدم نقدهم بالحجة والدليل والبرهان ، ورمي من يفعل ذلك بالتشدد:

قال الشيخ ربيع بن هادي - حفظه الله - : " الذين يرون التحذير من أهل البدع بالحكمة وبالعلم و الدعوة إلى السنة بنشاط ، ونقد أهل البدع بعلم وحجة وبرهان يرون هذا تشدد ! هؤلاء مميعون لاشك " (1)

2 - ترفيق قواعد الإسلام وأصوله في التعامل مع المخالف ، وتهوينها ، ومحاربتها ، ووصفها بالشدة والغلو :

قال الشيخ ربيع أيضا - لما سئل عن مصطلح التميع - : " هذا ما هو اصطلاح ، هذا كلمة عابرة ثقال ، لكن يُقصد بها: أن أناسا يأتوا إلى أصول الإسلام يميعونها، و يرققونها ويهونون من شأنها بل يحاربونها - بارك الله فيك - ، و يسمون- يعني - المنهج السلفي ، و وقوف أهله في وجه أهل البدع ، و الذب عن السنة ،، يسمونه شدة ،، يسمون ذلك شدة ...سموا ذلك غلوا " (2)

3 - وضع القواعد والأصول التي تمنع الكلام في أهل البدع ، والتحذير منهم ، أو تحدّه وتضيّقه بغير حدود الشرع :

قال الشيخ ربيع أيضا : " التميع مثل هذا الذي يسري الآن على يد عدنان عرعور وأبي الحسن وأمثالهم... يعني يأتون بقواعد - طبعاً - تُهلك المنهج السلفي وأهله ؛ " نصح ولا نُجرح! " : كيف ؟ خلاص ما نتكلم على أهل البدع ! أبداً ؟! .

" إذا حكمت حكمت " ،، - بارك الله فيكم - " منهج واسع! " ،، " نريد منهجاً واسعاً أفيح! " ،، هذه كلها ضد أصول المنهج السلفي في الدعوة إلى الله والتحذير من أهل البدع " (3)

(1) : (من شريط "المنهج التميعي وقواعده" للشيخ)

(2) : (من شريط "هل الجرح و التعديل خاص برواة الحديث؟)

(3) : (من شريط المنهج التميعي وقواعده)

4 - عدم التفريق بين الجماعات والمناهج ، وتصحيح طرائق أهل البدع ، ونسبتها للسنة ، والقول أنهم كلهم إخوان بلا تمييز :

قال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله : " الصنف الثالث: من هو متميع ضائع يرى أن الكل مصيب هذا وهذا، فهذا لاشك أنه خطر على المنهج ، فالواجب تذكيره بحق المنهج عليه ومناصحته ببيان مخالفته بهذا السلوك أهل الحق ، فإن انتصح وإلا كان منهم ولا كرامة " (1)

وقال الشيخ ربيع أيضا : " الإخوان المسلمون مميعون ؛ الروافض إخواننا والصوفية إخواننا و- بارك الله فيك - والدعوة السلفية تفرق والدعوة السلفية تشدد! هذا متميع - بارك الله فيكم - " (2)

5 - عدم تبديع الأشخاص الذين عرفوا بالبدعة ، وحكم لهم الأئمة بذلك ، وإجازة الأخذ عنهم :

قال الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " الذي يأتي يوم من الأيام ويقول لك خذ عمن لم يبدع الجهم بن صفوان تعلم عليه العلم اذا كان عنده علم وصاحب علم وصاحب سنة... ، هذا هو التساهل والتميع والتلون في دين الله تبارك وتعالى وافساد اهل السنة السلفيين وكسر حاجز الولاء والبراء عندهم لاهل البدع هذا هو " (3)

6 - إنكار وجود الفرق التي ذاع أمرها وعرفت بدعتها أو إنكار مخالفتها :

قال الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " تأتي بعد ان تكلم سرور الان بنفسه وفاحت القضايا هذه وروائحها وانتهينا منها تشكك في وجود

(1) : (جناية التمييع على المنهج السلفي)

(2) : (من شريط المنهج التمييعي وقواعده)

(3) : (شبهات حول تقسيم السلفيين إلى متشددين ومتساهلين ومعتدلين)

الطائفة السرورية ؟ سبحان الله ، هذا لماذا لا يقال عنه متساهل ؟ لماذا لا يقال عنه مميّع ؟ لماذا ؟ لأجل يبقى هذا الصنف من الناس وراء الحجاب ؟ " (1)

7- ذوبان السنّي في أهل البدع ، والمسلم بين الكفّار حتّى لا يعرف ولا يتميّز :

قال الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " التّلون في دين الله جلّ وعلا والذّوبان من هذا الرّجل في أهل الباطل من السنّي بين أهل الباطل هذه هي الميوعة شاءها هو أم أباهها ، وكما قلّت لكم أيضاً التّشبه بالكفّار والتّحلّي بلباسهم والاتّصاف بصفاتهم تميّع للمسلم وإذهاب لشخصيته حتّى تذوب في هؤلاء الكفّار ...

ففي أوّل أمره يتميّع ثم ينتهي بعد آخر أمره إلى أن يُضيّع فيذوب في أهل الكفر إن كان من أهل الفسق والفجور ، ويذوب في أهل البدع إن كان من أهل الإسلام والسنة " (2)

الخلاصة :

خلاصة هذه النّقول ومحصلّة استعمالات أهل العلم لمصطلح " التّميّع " توضّح أنّ المراد منه : التساهل مع المخالفين ، وعدم الرّضا بقواعد السّلف في التّبديع ، وإقرار أخرى أكثر مرونة وميوعة ، بغرض تجميع النّاس أو تصحيح مذاهبهم ، أو ترك تصنيفهم ، والردّ عليهم

وأما العلاقة بين هذا المعنى والمعنى اللّغوي : " فإنّ الصّلب لمّا تليّن وتساهل حتّى سال أشبه السّائل فذوبان السنّي في أهل البدعة حتّى يغيب بينهم هذا

(1) : (نفس المصدر)

(2) : (الشيخ محمد بن هادي : القاءات السلفية بالمدينة النبوية 28 من شهر ربيع الآخر لعام 1433)

ذوبان، وذوبان الرجل بين أهل الفسق حتّى يذوب بينهم هذا ذوبان وهذه ميوعة ... " (1)

إشكال وجوابه :

اعتراض بعض المتفقيهيين⁽²⁾، على العلماء في استعمالهم لهذا المصطلح من وجهين :

الأول : أنّه في اللّغة لا يستعمل إلا في السّوائل

والثاني : أنّه لم يستعمل بهذا المعنى إلا في كتب المعاصرين ، كسيد قطب وبعض الإخوان المسلمين ، وأنّه ليس من ألفاظ الجرح والتّعديل

والجواب عن الاعتراض الأوّل :

أنّ كلمة مائع في لغة العرب أطلقت على الجامد أيضا ، كما أطلقت على الحسي والمعنوي ، وعلى العاقل وغير العاقل :

جاء في (لسان العرب) : " وميعة الحضر والشباب والسكر والنهار وجري الفرس : أوله وأنشطه ، وقيل : ميعة كل شيء معظمه .

ومعمعة الحر : التهابه ، ويقال لناصية الفرس إذا طالت وسالت : مائعة ، ومنه قول عدي :

يهزهر غصنا ذا ذوائب مائعا

أراد بالغصن الناصية "

وجاء في (معجم اللغة العربية المعاصر) : " رجلٌ مائع ، : فاتر أحرق أو مُتَخَنَثٌ ، وماع سلوكه منذ طفولته ، والجمع مائعون (للعاقل) وموائعُ (

(¹) : المصدر نفسه

(²) : (وهو ابراهيم الرحيلي في كتابه " الردّ المتلطف على النّقد المتعسف ")

لغير العاقل)، والمؤنث : مائة ، وجمع المؤنث مائعات (للعاقل) وموائع (لغير العاقل) "

وفي (المعجم الرائد) : " مائع : أحمق ، غبي "

وفي (المعجم الغني) : " مَائِعُ التَّصَرُّفِ: بَلِيدُ التَّصَرُّفِ ، فَاتِرٌ ، مُسْتَهْزِئٌ ، أَهْوَجٌ ، أَحْمَقٌ . وَ تَصَرَّفُ مَائِعٌ ، وَضَحَكَةُ مَائِعَةٍ "

وفي (المعجم الإسلامي) : " المائع من الناس الفاتر الأحمق "

والجواب عن الاعتراض الثاني :

- أمّا أنّه ليس من مصطلحات الجرح التي أثرت عن السلف ، فأقول : متى كانت مصطلحات الفنون توقيفية؟؟؟ ولماذا سميت مصطلحات إذا؟؟؟

قال الجرجاني : " الاصطلاح : عبارة عن اتفاق قوم ما على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما .

وقيل اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

وقيل إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد.

وقيل لفظ معين بين قوم معينين "(1)

" فالجرح والتعديل تطوّر ويتطوّر فتجد عند الأولين ألفاظ قليلة وهذا معروف عند أهل المصطلح ؛ كلّما زاد وتقدّم التاريخ زادت الألفاظ بعد ذلك زادت أكثر بعد ذلك "(2)

(¹) : (التعريفات ص 5)

(²) : (الشيخ محمد بن هادي : القاءات السلفية بالمدينة النبوية 28 من شهر ربيع الآخر لعام 1433)

ولازلنا نسمع ونقرأ للعلماء - وله ولأمثاله - قولهم : " فلان إخواني " و " فلان علماني " و " فلان تبليغي أو تيجاني " ... فهل هذه من مصطلحات السلف؟؟؟

- وأما قوله " لم تؤثر إلا عن سيد قطب وبعض الإخوان " ، فقد سبق ذكر بعض أهل العلم ممن جرت على لسانه ، فهل كل هؤلاء إخوان وقطبية؟؟؟
ويكفي في ردّ هذه الشبهة أن رؤوس هذه الطائفة ومنظريها قد أقرّوا هذا الاصطلاح ، واستعملوه بهذا المعنى وسأكتفي هنا بنقلين ففيهما الغنية عن الاكثار والله أعلم :

*** قال علي حسن الحلبي - أصلحه الله - :** " وبخاصة أننا رأينا أناسا اليوم يميمعون علم الجرح والتعديل ، ولا يقبلونه ، ويزهدون فيه ، ويردون على أهله ، فإذا بهم يقومون بعين ما هم ينهون الناس عنهم ، فنحن ضد هذه الميوعة ، ونحن لسنا مع هذا التميميع" (1)

*** وقال أبو الحسن المأربي - أصلحه الله - :** " وأدعو إلى عقيدة ومنهج أهل السنة والجماعة ، فأدعو إلى السنة بلا تشنيع ، وأدعو إلى الاجتماع بلا تميميع" (2)

ملاحظة مهمّة :

دعاة التميميع ومن سار في فلكهم ، ومن خلال الكلام على (المعنى اللّغوي وأصل الكلمة ، ووجه الاصطلاح) يحاولون لفت الانتباه والحيد بأهل الحقّ عن المعاني والحقائق ، وإلاّ فليست العبرة بالألفاظ والمصطلحات ، بل بالمعاني المنوطة بها ، ولو كان تبليغها عن طريق لغة أخرى غير لغة العرب ، ولو كان أدائها بالإشارات والحركات :

(1) : (مقال الجرح والتعديل أصول وضوابط : القاعدة العاشرة)

(2) : (كتاب السراج الوّهّاج في بيان المنهاج فقرة 158)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره .

ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي ؛ فإن كثيرا من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها ولو سئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره فضلا عن أن يعرف دليله ولو عرف دليله لم يلزم أن من خالفه يكون مخطئا بل يكون في قوله نوع من الصواب وقد يكون هذا مصيبا من وجه وهذا مصيبا من وجه وقد يكون الصواب في قول ثالث " (1)

فالأجدر بمن كان هذا نهجه أن يناقش المعاني التي أرادها العلماء بهذا المصطلح ، ويذكر فيها مذهبه وعقيدته ، ويبين لنا فيها أدلته وحججه ، لا أن يقف مستترا خلف هذه الشبه والمغالطات التي لا تغني من الحق شيئا .

(1) : (مجموع الفتاوى 114/12)

المبحث الثاني :

أصل التميميع وسنده الذي انتقل به :

لا شك أنّ المتنبّع لأحداث التاريخ ، والنّاظر في كتب الملل والنحل والمقالات ، لا يكاد يجد مثل هذا النهج المنفتح على كلّ الجبهات ، المتقبّل لكلّ السقطات والزلاّت ، المعتذر لكلّ المخالفات – لا همّ إلّا ما كان من المرجئة الغلاة ، الذين أخرجوا العمل من مسمّى الإيمان ، فخلص لهم أنّه لا يضرّ مع إيمان القلب معصية ⁽¹⁾ أو أصحاب وحدة الوجود الذين جعلوا الرّب عبداً والعبد ربّاً ، فتساوى عندهم بذلك المشرك والموحد وعابد الرحمن بعابد الشيطان - ⁽²⁾.

⁽¹⁾ : المرجئة الغلاة هم : أتباع جهم بن صفوان وبعض القدرية الذين قالوا أنّ الإيمان هو معرفة القلب فقط !! ، قال شارح الطّحاوية : " وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسين الصالحى أحد رؤساء القدرية - إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب ! وهذا القول أظهر فساداً مما قبله ! فإنّ لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين ، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام ، ولم يؤمنوا بهما ، ولهذا قال موسى لفرعون : " لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلّا رب السماوات والأرض بصائر " [الإسراء : 102] ، وقال تعالى : " وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً فانظر كيف كان عاقبة المفسدين " [النمل : 14] . وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي صلى الله عليه وسلم كما يعرفون أبناءهم ، ولم يكونوا مؤمنين به ، بل كافرين به ، معادين له ، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمناً ، فإنه قال :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً

لولا الملامة أو حذار مسبة لوجدتني سمحاً بذاك مبيناً

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان ! فإنه لم يجهل ربه ، بل هو عارف به ، " قال رب فأنظرني إلى يوم يبعثون " [الحجر : 36] ، " قال رب بما أغويتني " [الحجر : 39] ، " قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين " . والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى ، ولا أحد أجهل منه بربه ! فإنه جعله الوجود المطلق ، وسلب عنه جميع صفاته ، ولا جهل أكبر من هذا ، فيكون كافراً بشهادته على نفسه ! " (شرح الطّحاوية ص 460/2)

⁽²⁾ : أصحاب وحدة الوجود الذين جعلوا الوجود كلّ واحد ، لا يتميّز فيه خالق عن مخلوق ، فالكّل عبيد والكّل آله ، ومنهم ابن عربي الصوفي الملحد الذي يقول :

العبد رب والرب عبد يا ليت شعري من المكلف

على العكس من ذلك فإن أصحاب كل فرقة وطريقة - كانوا ولا زالوا - يبذلون غاية الوسع ومنتهى الجهد في نصر مذهبهم وتصحيح آرائهم وأفكارهم ، وتخطئة مخالفاتهم والتشنيع على عقائدهم ومناهجهم ، وبيان عوراتهم وفضح مغالطاتهم

ولعل أول من تبنى فكر التجميع بلا تمحيص - على نطاق واسع - وأهمل العقائد والأصول في مقابلة الوحدة المزعومة ، والتكتل المرجو ، هي فرقة الإخوان المسلمين ، " فلقد قام نظام الإخوان المسلمين على قاعدة (كتل الناس جمّعهم على ما بينهم من خلافات عقدية أو سلوكية أو فقهية ثم ثقف) ؛ كتل ثم ثقف على هذا قامت دعوتهم طيلة هذه السنين الطويلة لكن الواقع يشهد ألا شيء هناك سوى التكتيل وليس هناك شيء يسمى بالثقف والدليل على ذلك أنه لا يوجد بين الإخوان المسلمين على اختلاف بلادهم وأقاليمهم رابطة فكرية رابطة اعتقادية والواقع أيضا يشهد بهذا فالإخوان المسلمون في مصر هم غير الإخوان المسلمين في الأردن هم غيرهم في سوريا بل هم في سوريا يختلفون عن الإخوان في الجنوب وإخوان الشمال "(1)

وذلك لأنّ " الغاية عندهم من الدعوة هي الوصول إلى الدولة هذا أمر ظاهر بيّن في منهج الإخوان بل في دعوتهم ، الغاية من دعوتهم هو الوصول إلى الدولة " (2) ، ولا يمكن الوصول إلى مثل هذه الغاية السياسية إلا بتجميع الناس وتكتيلهم ، بخلاف بقية المناهج التي بنيت بالأساس على مبدأ العقيدة ، ونصبت الولاء والبراء عليها .

إن قلت عبد فذاك رب أو قلت رب أنى يكلف

قال شيخ الإسلام : " فلما صار عنده عين وجود الرب هو عين وجود العبد صار كل واحد عنده هو عين الآخر ، وإذا كان الرب لا تكليف عليه ، والرب هو العبد فالعبد أيضا لا تكليف عليه " (انظر مختصر الفتاوى المصرية 246)

(1) : من كلام العلامة الألباني في (شريط الفرق بين دعوة الإخوان والدعوة السلفية)

(2) : من كلام الشيخ صالح آل الشيخ (الموقع الرسمي للشيخ - أسئلة المنهج)

وقاعدة الإخوان « نتعاون فيما اتَّفَقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه » ، "من صياغة " محمد رشيد رضا " ، وقد سمّاها بقاعدة « المنار الذهبية » ، وقد شَهِدَ " رشيد رضا " أنه تلقى تلك القاعدة عن شيخه : " الأفغاني " ، و " محمد عبده " ، وتلقّتها بعد ذلك " الإخوان " ؛ فصارت لهم منهجاً " (1)

وأخذ هذه القاعدة عن الإخوان المسلمين " عدنان عرعور " وأعاد صياغتها وتلميعها ، حتى تنطلي على من لا يفهم حقيقتها فأصبحت « نبيّن ولا نضلّ » ، و « نصحّ ولا نجرّح » (2)

وجاء بعده " أبو الحسن المأربي " ، وأعاد صياغتها من جديد فعادت « نبنّي ولا نهدم الأشخاص » (3) ، فقاعدته «نُصَحِّحُ ولا نَهْدِمُ» إعادة صياغة لتلك القاعدة ، وهي الأساس الذي بنا فوقه «المنهج الأفيح»!! (4)

لينتهي بها المطاف عند " علي حسن الحلبي " كبير القوم ومقدّم طريقته ، وصاحب الرأْي فيهم ، بهذه الصّيغة : « لا نجعل خلافتنا في غيرنا سبباً للخلاف بيننا » (5) وغيرها من العبارات التي سيأتي ذكرها - بإذن الله -

هذا هو - باختصار - أصل هذه المقالة الفاسدة ، والعقيدة الكاسدة ، مأخوذة من عند الرّوافض والماسونية ، ومزروعة في بلاد المسلمين على يد

(1) : من كلام الشيخ محمّد سعيد رسلان في (محاضرة بعنوان نصّح ونهّدم للشيخ في الردّ على المأربي " (2) : وقد بالغ في شرح هذه القاعدة ، والاستدلال لها ، وبيان فروعها في كتابه : " منهج الاعتدال " (ص 27 وما بعدها)

(3) : وقد أظهر أبو الحسن هذه القاعدة في سلسلة " القول الأمين في صد العدوان المبين ش 5 " ثمّ شرحه وانتصر لها في مقال " القول المفهم لمن أنكر مقالة (نُصَحِّحُ ولا نَهْدِمُ) "

(4) : من كلام الشيخ محمّد سعيد رسلان في (محاضرة بعنوان نصّح ونهّدم للشيخ في الردّ على المأربي " (5) : وقد أقرّ هذه القاعدة وانتصر لها في عديد كتبه ، من ذلك مقال " الجرح والتعديل أصول وضوابط : القاعدة الرابعة " ، وكتاب " منهج السلف الصالح ص 324 حاشية (1) "

عميل الاستعمار وداعية الانحلال " جمال الدين الأفغاني " (1) ، مروراً بداعية العقلانية والحدأة والتتوير ، وباعث فكر الاعتزال " محمد عبده " وتلميذه " محمد رشيد رضا " (2) ، قبل أن تستقرّ زمناً غير قليل في حياض " جماعة الإخوان المسلمين " ، ثم يتلقّفها منهم " أدعياء السنّة " و " حزب التميع "

وعند هؤلاء تبلورت عقيدة وفكراً ، واعتمدت منها وطريقاً ، وأسست عليها الأحزاب ، وعقد عليها الولاء والبراء ، وألفت في الانتصار لها الكتب والمؤلفات

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي – حفظه الله – : " إن رؤوس هذه الفتن ومخترعيها ومؤجبي نيرانها وحاملي رايتها لمعرفون عند أهل السنة النبهاء : إنهم "عدنان عرعور" و "أبو الحسن المأربي" و "علي حسن الحلبي" ، ومن دار في فلكهم ، وتمسك بأصولهم ومنهجهم ، إن هؤلاء يسيرون في حربهم لأهل السنة ودفاعهم عن أهل البدع الكبرى يسيرون على منهج محمد عبده المصري أحد كبار الماسونية وعلى منهج تلميذه جمال الدين القاسمي الذي ألف كتابين في الدفاع عن أهل البدع الكبرى من الجهمية والمعتزلة والخوارج

(1) : قال الشيخ محمد سعيد رسلان حفظه الله : " يكفي أن تعلم أن جمال الدين الاسترابادي الرافضي الذي نُسب إلى الأفغان زوراً وكذباً وإنما هو إيراني مُلحد كان ماسونياً جلدًا وكان على رأس محفل الشرق الماسوني ، وكان عظيم الرتبة فيه جدا وكان مجاهراً بالإلحاد في كثير من الحالات " (شريط حقيقة جمال الدين الأفغاني و محمد عبده للشيخ – حفظه الله –)

(2) : قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي – رحمه الله – " وفي هذا الزمن شاع وذاع أن جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده المصري، ومحمد رشيد رضا، من المجددين وأتّهم علماء الفكر الحر، فقام غير واحد من المعاصرين ببيان ضلالهم وأتّهم مجدّدون للضلال وترهات الاعتزال فعلمت حقيقتهم ، وصدق الله إذ يقول: فأما الزّيد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض فصارت معرفة ضلالهم كلمة إجماع بين أهل السنة، لكن محمد رشيد رضا لم يوفّ حقه واغتّر بعض الناس ببعض كلماته في الردود على بعض أهل البدع، وما يدري أن عنده من البدع والضلال ما يقاربهم، ولقد صدق مروان بن محمد الطاطري إذ يقول كما في ترجمته من "ترتيب المدارك" للقاضي عياض: ثلاثة لا يؤمنون: الصوفي والقصاص والمبتدع يرد على المبتدعة " (مقدمة كتاب :ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر ص3)

وغيرهم ، والكتابان هما : كتاب : " تأريخ الجهمية والمعتزلة " ، و " ميزان الجرح والتعديل " (1)

وقال - حفظه الله - : " وسار على هذا المنهج الباطل ونسج على منواله "أبو الحسن المأربي" و "عدنان عرعور" و "علي حسن عبدالحميد" ، في حرب أهل السنة وإسقاط علمائهم ورميهم بالغلو ، والدفاع عن أهل الباطل والبدع ، واختراع الأصول الفاجرة لهذا الدفاع المخزي واعتبارهم أهل البدع من أهل السنة

حتى وصل بهم الأمر إلى الدفاع عن يقول بوحدة الوجود ، ويطعن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعطل صفات الله ، ويفعل هذا " أبو الحسن" و "عدنان عرعور" وينصرهما ويؤيدهما ويدافع عنهما ويتولاهما "علي حسن عبدالحميد" وحزبه .

ثم ينحدر " أبو الحسن" فيدافع بالكذب والخيانات عن أهل وحدة الأديان وحرية الأديان وأخوة الأديان ، ويستمر "علي حسن" وحزبه ومن جرى مجراه في الذب عنه وإسقاط العلماء الذين ينصحونه ويبينون انحرافه .

ثم ينحدر "علي حسن" وحزبه إلى مدح وحدة الأديان وأخوة الأديان وحرية الأديان ومساواة أهل الأديان وضلالات أخرى ، ويمدح من يؤيد هذه الضلالات ويدعو إليها ، ويبالغ في مدحهم على اختلاف مذاهبهم من روافض وصوفية وعلمانيين ، فيصفهم بأنهم علماء ثقات وحكام أمناء .

ويمدح من يدافع عن هذه الضلالات ويحارب من ينتقدها من أهل السنة (2)

إشكال وجوابه :

(1) : " بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي من الخلل والإخلال " (ص 10)

(2) : المصدر السابق ص 19

قد سبق أن جماعة " الإخوان المسلمين " تبنت هذا المنهج الواسع لأغراض سياسية ، وذلك حتى تجمع أكبر عدد ممكن من النّاهبين ، أو المشاغبين الذين تحتاج إلى جموعهم في سعيها إلى السّلطة

فما هو سبب انتهاج « حزب التّمييز » لهذا النّهج ؟؟؟

والجواب الذي تشمّر من ذكره النفوس ، وتضيق لوقعه الصّدور : " أنّ غالب أتباع هذا النّهج وأنصاره - بل رؤوسه وأقطابه - هم ممّن لفظتهم دعوة أهل السنّة ، وردّ عليهم علماؤها ، وبيّنوا عوارهم ، وكشفوا زيف أعمالهم ، وخطأ طرائقهم ، ففيهم الذي رمي بإرجاء ، والذي اتّهم بتكفير ، وفيهم الحزبيّ المستتر ، والحداديّ المشتهر ، وفيهم من طعن فيه بفسق ظاهر ، أو مروءة ساقطة اجتمعوا كلّهم تحت هذا السّقف الواسع والمظلة الوارفة ، لغاية واحدة : هي إسقاط هذه الدّعوة ، والتّشويش على دعائها وعلماؤها ، بغرض الانتقام للنّفس والانتصار لها

فلا تكاد تجد لهؤلاء عملا غير الطّعن في أهل السنّة السّلفيين ، وازدراءهم ، والتّنقص من شأنهم ، وتتبع عوراتهم ، وتشهير زلّاتهم . أو السّعي في تعظيم مخالفاتهم ، ورفعهم فوق منازلهم ، وإلباسهم غير ثيابهم ، لكي يظهر وهم للنّاس في صورة العلماء الرّبّانيين والدّعاة المصلحين ، أو في صورة المضطهد المظلوم ، الذي طعن بغير حقّ وجرح بغير وزر

كلّ ذلك حتى تخلو لهم ساحة الدّعوة ، فينفذ كلّ منهم رغبته ، ويظهر سريره ، وينشر فكره وبدعته " (1)

ولعلّ في صنيعهم هذا تطبيقا لقاعدتهم الدّهية « نتعاون فيما اتّفقنا فيه - أي حرب السنّة وأهلها - ، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه - من البدع والضّلالات والأهواء - » - والله المستعان -

(1) : استفدت هذا الجواب بمعناه من فضيلة الشيخ العلامة « محمّد عليّ فرّكوس » - حفظه الله - في مجلسين مختلفين .

المبحث الثالث :

ذكر أهم قواعد التميميع

هذا أوان الشروع في المقصود ، وهو بيان قواعد " التميميع " وأصوله التي امتاز بها عن غيره من المناهج ، وسأكتفي بذكر أهم القواعد ، مقتصرًا في نقدها على ما قلّ من تعليقات أهل العلم – وبالله التوفيق –

القاعدة الأولى :

« نتعاون فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه »

وهذه القاعدة كما عرفت هي أصل البلايا ومنشأ الرزايا، وفهم خطرها ومعرفة باطلها سيفيد صاحبه لاشكّ في فهم بقية القواعد ، ويعين على ردّ الشبه والمغالطات فيها ، وسنكتفي بنقدها ونجعل منه مرجعا لما سواها ، فعليها مدار البدعة وهي قطب رحاها وراس ومجمع أرضها وسماها .

وسنبداً أولاً بذكر أقوال أهل العلم في نقض هذه القاعدة :

قال الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله تعالى - في رده على محمد علي الصابوني - : " نعم ، يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر الحق ، والدعوة إليه ، والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله ، أما عذر بعضنا لبعض فيما اختلفنا فيه ، فليس على إطلاقه ، بل هو محل تفصيل : فما كان من مسائل الإجتihad التي يخفى دليلها ، فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضنا على بعض ، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة ، فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة ، والموعظة الحسنة ، والجدال بالتي هي أحسن ، عملاً بقوله تعالى : " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ "

وقوله سبحانه : " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ "

وقوله عز وجل : " ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ "

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع ، فبلسانه ، فإن لم يستطع ، فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان "

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " من دل على خير ، فله مثل أجر فاعله " (أخرجهما مسلم في " صحيحه ") ، والآيات والأحاديث في هذا كثيرة " (1)

قال الشيخ الألباني- رحمه الله تعالى - في رده على من يقول بها : " هم أول من يخالف هذه الفقرة ، ونحن لا نشك بأن شطراً من هذه الكلمة صواب ، وهو : « نتعاون فيما اتفقنا عليه »

الجملة الأولى هي - طبعاً - مقتبسة من قوله تعالى : " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى " ، أما الجملة الأخرى : « يعذر بعضنا بعضاً » ، لا بد من تقييدها ... متى ؟

حينما نتناصح ، ونقول لمن أخطأ : أخطأت ، والدليل كذا وكذا ، فإن رأيناه ما اقتنع ، ورأيناه مخلصاً ، فندعه وشأنه ، فنتعاون معه فيما اتفقنا عليه أما إذا رأيناه عاند واستكبر وولى مدبراً ، فحينئذ ، لا تصح هذه العبارة ، ولا يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه " (2)

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - : " فقولهم : « نجتمع فيما اتفقنا فيه » ، فهذا حق ، وأما قولهم : « يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه » ،

(1) : (مجموع الفتاوى والمقالات : 58/3)

(2) : (مجلة الفرقان الكويتية : العدد 77)

فهذا فيه تفصيل : فما كان الاجتهاد فيه سائغاً ، فإنه يعذر بعضنا بعضاً فيه ، ولكن لا يجوز أن تختلف القلوب من أجل هذا الخلاف

وأما إذا كان الاجتهاد غير سائغ ، فإننا لا نعذر من خالف فيه ، ويجب عليه أن يخضع للحق

فأول العبارة صحيح ، وأما آخرها فيحتاج إلى تفصيل ⁽¹⁾

وممن أنكر هذه القاعدة من العلماء أيضا :

- اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
- فضيلة الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -
- فضيلة الشيخ العلامة د. صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله
- فضيلة الشيخ العلامة الشيخ د. ربيع بن هادي عمير المدخلي حفظه الله
- فضيلة الشيخ العلامة صالح اللّحيدان - حفظه الله -
- فضيلة الشيخ العلامة عبدالمحسن العباد البدر - حفظه الله
- فضيلة العلامة الشيخ عبيد بن عبد الله الجابري حفظه الله
- فضيلة العلامة الشيخ عبد الله الغديان رحمه الله
- فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد - رحمه الله -
- فضيلة الشيخ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي - حفظه الله -

وغير هؤلاء كثير ممن يصعب حصرهم ، وبالجمله فلا تكاد تجد عالماً سلفياً ، أو داعية أو طالب علم على طريق الجادة ، إلا وله كلام في ذم هذه القاعدة ، والردّ على ما حوته من باطل.

(¹) : (الصحوة الإسلامية : ضوابط وتوجيهات : 218/1)

* ثم إنَّ الجزء الأول من هذه القاعدة وهو : « نتعاون فيما اتَّفقتنا عليه » ليس بصحيح أيضاً ، ولا هو على إطلاقه ، وقد بيّن ذلك جمع من العلماء من ذلك :

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء :

السؤال: بناء على قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"، يقال إنه يجب التعاون مع كل الجماعات الإسلامية وإن كانت تختلف بينها في مناهج وطريق دعوتهم، فإن جماعة التبليغ طريق دعوتها غير طريق الإخوان المسلمين أو حزب التحرير أو جماعة الجهاد أو السلفيين. فما هو الضابط لهذا التعاون؟ وهل ينحصر مثلاً في المشاركة في المؤتمرات والندوات؟ وماذا عند توجيه الدعوة إلى غير المسلمين؟ حيث قد يكون هناك التباسٌ كبيرٌ لدى المسلمين الجدد، فإن كل جماعة من هذه الجماعات سوف تدعوهم إلى مراكزهم وإلى علمائهم، فيكونون في حيرة من أمرهم. فكيف يمكن تفادي هذه الأمور؟

الجواب: " الواجب التعاون مع الجماعة التي تسير على منهج الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة في الدعوة إلى توحيد الله سبحانه، وإخلاص العبادة له، والتحذير من الشرك والبدع والمعاصي، ومناصحة الجماعات المخالفة لذلك، فإن رجعت إلى الصواب فإنه يتعاون معها، وإن استمرت على المخالفة وجب الابتعاد عنها والتزام الكتاب والسنة، والتعاون مع الجماعة الملتزمة لمنهج الكتاب والسنة يكون في كل ما فيه خير وبر وتقوى من الندوات والمؤتمرات والدروس والمحاضرات ، وكل ما فيه نفع للإسلام والمسلمين. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم "(1)

(1) : (مجموع فتاوى اللجنة الدائمة 42/2)

الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -

السؤال : " هل نتعاون مع المخالف فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا أم نتعاون فيما اتفقنا ونقول الحق فيما اختلفنا ؟

الجواب : " لا : لا نتعاون مع الإخوان المفلسين لا فيما اتفقنا ولا فيما اختلفنا ولا مع أصحاب الجمعيات لا فيما اتفقنا فيه ولا فيما اختلفنا فيه لأنهم يعملون من أجل حزبياتهم وجمعياتهم لأجل حزبياتهم وجمعياتهم - فبحمد الله بارك الله سبحانه وتعالى في دعوة أهل السنة وانتشرت وملأت السهل والجبل وانتشرت - من اليمن والفضل لله سبحانه وتعالى

فقولوا لهم : لا ولا كرامة لن نتعاون معكم ولن نحضر محاضراتكم ولن - أيضا - نحضر اجتماعاتكم ونريد أن نقبل على العلم النافع على صحيح البخاري وصحيح مسلم وفسير ابن كثير ورياض الصالحين وغيرها مثل فتح المجيد شرح كتاب التوحيد - والله المستعان - "

الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله تعالى -

السؤال : " أحسن الله إليكم يقول السائل سمعت في إحدى القنوات الإسلامية من أحد المفكرين أنه يقول من الحكمة التعاون مع الجماعات الإسلامية ضد العلمانية وغيرهم فهل هذا الكلام صحيح ؟

الجواب : " لا ؛ ما هو بصحيح ما نتعاون مع أهل الباطل ما نتعاون مع الفرق الضالة أبدا إنما نتعاون مع إخواننا المستقيمين على طاعة الله وعلى المنهج السليم نتعاون معهم أما المنحرفون والضالون والمخالفون لأهل السنة والجماعة فلا نتعاون معهم لأن هذا تعاون على الآثم والعدوان وتبرير لما هم عليه نعم - وبعدين ما ينفعوننا يقولون إلا ما هو على دينك ما يعينك هذا مثل عامي وهو صحيح إلا ما هو على دينك ما يعينك "(1)

(1) : (الموقع الرسمي للشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -)

وممن أنكر هذا الإطلاق في التعاون أيضا :

- الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى
- الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى
- الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى
- الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى
- الشيخ عبد الله بن الغديان رحمه الله تعالى
- الشيخ صالح اللحيدان حفظه الله تعالى
- الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى
- وغيرهم من علماء أهل السنة

الآثار الفاسدة لهذه القاعدة :

من خلال مطالعة فتاوى من سبق من العلماء ، يمكن جمع بعض الآثار الفاسدة ، والمخالفات البيّنة في هذه القاعدة ومنها :

1- قاعدة مبتدعة ومحدثة : ولا شكّ أنّه يلحقها قوله صلى الله عليه وسلّم : " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " (1)

وقوله صلى الله عليه وسلّم : " وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " (2)

وقوله صلى الله عليه وسلّم : " وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة " (1) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

(1) : رواه البخاري (2697) ، ومسلم (1718)

(2) : رواه أبو داود (4607) والترمذي (2676) ، وقال: حديث حسن صحيح ، وابن ماجه (42) وصححه الألباني

2- لم يكن عليها العمل عند السلف : وفي ذلك خلاف قوله جلّ وعلا : " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (النساء 115)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ "(2)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه و يمينه شاهدته "(3) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

3- فيها حبر للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : خلافا لقوله تعالى : " وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " (آل عمران 104)

وقوله أيضا : " لَعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ " (المائدة 79)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان "(4)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع "(1) ، وغيرها من نصوص هذا الباب .

(1) : رواه مسلم (867)

(2) : جزء من حديث العرياض بن سارية ، وقد سبق تخريجه

(3) : رواه البخاري (3651) ، ومسلم (2533)

(4) : رواه مسلم (175)

4- فيها حبر للنصيحة : خلافا لقوله تعالى إخبارا عن نوح عليه السلام : " أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم وأعلم من الله ما لا تعلمون " (الأعراف 62) وقوله تعالى إخبارا عن هود عليه السلام : " أبلغكم رسالات ربي وأنا لكم ناصح أمين " (الأعراف 68)

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : " الدين النصيحة " قلنا : لمن ؟ قال " لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم " (2)

وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : " بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على : إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم " (3) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

5- اهمال لنصوص التحذير والهجر والردع : كقوله تعالى : " وإذا رأيته الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وإما ينسيتك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين " (الأنعام: 68)

عن أبي عون قال: " كان محمد - يعني ابن سيرين - يرى أن أسرع الناس ردة أهل الأهواء، وكان يرى أن هذه الآية أنزلت فيهم " (4)

وقوله تعالى : " وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم (التوبة 118)

قال ابن عبد البر: " وفيه دليل على أنه جائز أن يهجر المرء أخاه إذا بدت منه بدعة أو فاحشة يرجو أن يكون هجرانه تأديباً له ، وزجراً عنه " (1)

(1) : رواه مسلم (1854)

(2) : رواه مسلم (55)

(3) : رواه البخاري (2566) ، ومسلم (56)

(4) : أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (431/2)

وقوله صلى الله عليه وسلم: " إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ريحاً خبيثة "(2)

قال الإمام النووي - رحمه الله - : " وفيه فضيلة مجالسة الصالحين وأهل الخير والمروءة ومكارم الأخلاق والورع والعلم والأدب ، والنهي عن مجالسة أهل الشر وأهل البدع ومن يغتاب الناس أو يكثر فجره وباطله ونحو ذلك من الأنواع المذمومة " (3)

وقوله صلى الله عليه وسلم: " لا تصاحب إلا مؤمناً، ولا يأكل طعامك إلا تقي "(4) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

6- اهمال أمر الله عز وجل بالرجوع إلى الله ورسوله حال النزاع : في قوله تعالى : " فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا " (النساء 59)

وقوله تعالى : " وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا " (النساء 83) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

قال أبو إسحاق الشَّاطبي - رحمه الله - : " الاختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق، لأنها الحَكَمَةُ بَيْنَ الْمُخْتَلَفِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: " فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ

(1) : " التمهيد " (118/6)

(2) : رواه البخاري (569/9) ، ومسلم (2628)

(3) : " شرح مسلم " (16 / 178)

(4) : رواه أبو داود (4832) ، والترمذي رقم(2395)، وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي

إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ " ، إِذْ رَدَّ التَّنَازُعَ إِلَى الشَّرِيعَةِ، فَلَوْ كَانَتْ الشَّرِيعَةُ تَقْتَضِي
الْخِلَافَ لَمْ يَكُنْ فِي الرَّدِّ إِلَيْهَا فَائِدَةٌ ⁽¹⁾

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: " وَإِذَا تَدَبَّرْتَ كِتَابَ اللَّهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ
يَفْصِلُ النَّزَاعَ بَيْنَ مَنْ يَحْسُنُ الرَّدَّ إِلَيْهِ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَهْتَدِ إِلَى ذَلِكَ؛ فَهُوَ إِمَّا لِعَدَمِ
اسْتِطَاعَتِهِ فَيُعْذَرُ، أَوْ لِنَقْصِيطِهِ فَيَلَامُ " ⁽²⁾

7- اهمال للنصوص الداعية إلى الاجتماع والناهية عن الاختلاف :
كقوله تعالى " وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا " (آل عمران: 103)

وقوله تعالى : " وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ " (الأنفال: 46)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به
فأتوا منه ما استطعتم ، فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على
أنبيائهم " ⁽³⁾

وقوله صلى الله عليه وسلم : " اقرءوا القرآن ما انتلفت عليه قلوبكم فإذا
اختلفتم فيه فقوموا " ⁽⁴⁾ ، وغيرها من نصوص هذا الباب

8- إقرار الباطل والعذر عليه بغير سبب للعذر : خلافا لقوله تعالى :
فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ " (التوبة : 96)

وقوله صلى الله عليه وسلم : " فمن كره فقد برئ " وقوله صلى الله عليه
وسلم : " ولكن من رضي وتابع " ⁽⁵⁾ ، وغيرها من نصوص هذا الباب

(¹) : الاعتصام للشاطبي (249/2)

(²) : مجموع الفتاوى لابن تيمية (63/34)

(³) : رواه البخاري (7288) ومسلم (1337)

(⁴) : رواه البخاري (5060) ومسلم (2667)

(⁵) : رواه مسلم (1854)

9- إلغاء نصوص وقواعد الولاء والبراء : كقوله تعالى : " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " (التوبة: 71)

وقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ " (المتحنة : 1)

وقوله صلى الله عليه وسلم " الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ " (1)

وقوله عليه الصلاة والسلام: " الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ " (2) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

10- إلغاء تميّز الحقّ وأهله وتلبّيس الحقّ بالباطل : خلافا لقوله تعالى : " وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ " (البقرة 42)

وقوله تعالى : " يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون " (آل عمران 71)

فعن أبي العالية قال : " ولا تلبسوا الحقّ بالباطل " : لا تخطوا الحق بالباطل، وأدّوا النصيحة لعباد الله في أمر محمد صلى الله عليه وسلم " (3)

قال مجاهد: " ولا تلبسوا الحق بالباطل "، اليهودية والنصرانية بالإسلام " (4)

وحديث أن عمر بن الخطاب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتب فقرأه فغضب النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "

(1) : أخرجه البخاري (5819)، ومسلم (2639)

(2) : أخرجه أبو داود (4833)، والترمذي (2378) وقال: حسن غريب. وحسنه الألباني في الصحيحة 927

(3) : تفسير ابن جرير (البقرة آية 42)

(4) : المصدر نفسه

أمتهوكون فيها يا بن الخطاب والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به والذي نفسي بيده لو أن موسى صلى الله عليه وسلم كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني " (1) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

11- تسوية المحق بالمبطل ، والخطأ بالصواب : خلافا ومحاداة لقوله تعالى : " أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ (السجدة 18)

وقوله تعالى : " وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ (فاطر 19-22)

وقوله تعالى : " قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (المائدة 100)

قال ابن جرير : " يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم، قل يا محمد: لا يعتدل الرديء والجيد، والصالح والطالح، والمطيع والعاصي " (2) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

12- التهوين من الأخطاء والمخالفات ، وإن كانت تصل إلى الشرك أحيانا : والله عز وجل يقول : " وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ (النور 15)
و النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول " يَا عَائِشَةُ إِيَّاكَ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ فَإِنَّ لَهَا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ طَالِبًا " (3)

(1) : رواه أحمد (387/3) عن جابر بن عبد الله، وحسنه الألباني في الإرواء (1589)

(2) : تفسير ابن جرير (المائدة آية 100)

(3) : رواه الإمام أحمد (24651) وصححه ابن حبان (5568)

وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " إِيَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ كَقَوْمٍ نَزَلُوا فِي بَطْنٍ وَإِدِ فَجَاءَ ذَا بُعُودٍ وَجَاءَ ذَا بُعُودٍ حَتَّى أَنْضَجُوا خُبْزَتَهُمْ وَإِنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤْخَذُ بِهَا صَاحِبُهَا تُهْلِكُهُ " (1)

وعن أنس - رضى الله عنه - التابعين بقوله " إِنْكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - مِنْ الْمَوْبِقَاتِ " (2) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

13- زيادة الخلاف : فكُلَّمَا توسَّع أهل السنة في العذر ، وتركوا النَّصح والإنكار ، توسَّع أهل الزيغ في المخالفة ، وهذا واضح بيِّن : والله عزَّ وجلَّ يقول " : وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ " (الأنفال : 46) ويقول سبحانه : " وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (آل عمران : 105)

والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : " وإن الله يرضى لكم ثلاثا ، ويكره لكم ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ، ولا تشركوا له شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ، ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ، ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال " (3)

وقول النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: " لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ " (4) ، وغيرها من نصوص هذا الباب

14- فيها تغرير للجهال بحال المبتدع وغشَّ لهم : والله عزَّ وجلَّ يقول : " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ " (آل عمران 187)

(1) : رواه الإمام أحمد (22302) وحسن إسناده ابن حجر في الفتح (329/11)

(2) : رواه البخاري (6492)

(3) : رواه مسلم (1715)

(4) : رواه البخاري (121) مسلم (66)

وقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (المائدة 67)

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : " من غشنا فليس منا " (1)

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : مَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَى سِيرَتِنَا وَمَذْهَبِنَا ، يُرِيدُ أَنَّ مَنْ غَشَّ أَخَاهُ وَتَرَكَ مُنَاصَحَتَهُ ، فَإِنَّهُ قَدْ تَرَكَ إِتِّبَاعِي وَالتَّمَسُّكَ بِسُنَّتِي " (2)

وقوله عليه الصلاة والسلام : " ما من عبد يستر عيه الله رعية ، فلم يُحِطْ بِنُصْحِهِ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ " (3)

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض رَحِمَهُ اللَّهُ : " مَعْنَاهُ بَيِّنٌ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ غَشِّ الْمُسْلِمِينَ لِمَنْ قُلَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَاسْتَرْعَاهُ عَلَيْهِمْ ، وَنَصَبَهُ لِمَصْلَحَتِهِمْ فِي دِينِهِمْ أَوْ دُنْيَاهُمْ ، فَإِذَا خَانَ فِيمَا أُؤْتِمِنَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْصَحْ فِيمَا قُلَّدَهُ ؛ إِمَّا بِتَضْيِيعِهِ تَعْرِيفَهُمْ مَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ دِينِهِمْ ، وَأَخَذَهُمْ بِهِ ، وَإِمَّا بِالْقِيَامِ بِمَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ مِنْ حِفْظِ شَرَائِعِهِمْ ، وَالذَّبِّ عَنْهَا لِكُلِّ مُتَصَدِّ لِإِدْخَالِ دَاخِلَةٍ فِيهَا أَوْ تَحْرِيفِ لِمَعَانِيهَا ، أَوْ إِهْمَالِ حُدُودِهِمْ ، أَوْ تَضْيِيعِ حُقُوقِهِمْ ، أَوْ تَرْكِ حِمَايَةِ حَوَازَتِهِمْ ، وَمُجَاهَدَةِ عَدُوِّهِمْ ، أَوْ تَرْكِ سِيرَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ ، فَقَدْ غَشَّهُمْ . قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ نَبَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْكَبَائِرِ الْمُؤَبِّقَةِ الْمُبْعَدَةِ عَنِ الْجَنَّةِ " (4) ،
وغيرها من نصوص هذا الباب

*- ولهذه البدعة آثار سيئة أخرى كثيرة كنتشويه الإسلام وتسويد صورته بالبدع والمحدثات ، وفتح باب العذر للملاحدة والمشركين وغيرهم ، وإرجاء الأحكام الذي هو أصل بدعة الإرجاء وغيرها .

(1) : رواه مسلم (146)

(2) : معالم السنن (118/3)

(3) : رواه البخاري (6731)

(4) : نقله النووي في شرحه على مسلم (325/1)

وبعد أن سلطنا شيئاً من الضوء على أصل الداء ومنبع العدوى ، يمكن الآن فهم أغلب « قواعد التميع » بمجرد مقارنتها بهذه القاعدة ، وما يراد بها من ضلال ، وما جرّته على أصحابها من مخالفات للكتاب والسنة ، ومنهج السلف وعلماء هذه الأمة .

القاعدة الثانية :

« نصّح ولا نجرّح » أو « نبين ولا نضلّل »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ العلامة صالح الفوزان – حفظه الله - :

السؤال : نحن أخوة سلفيين في أوروبا بالذات من هولندا عندنا بعض أسئلة نريد طرحها على سماحتكم : عندنا بعض القواعد ونود من سماحتكم هل هي موافقة لما عليها أهل السنة من أصول ثابتة ؟

القاعدة الأولى : تقول : " نصّح ولا نجرّح " فما تعليق سماحتكم أثابكم الله ؟

الجواب : " القاعدة هذه ما لها أصل أقول ما لها أصل ، الباطل لا بد من تجريحهم "(1)

(1) : (أجوبة المسائل الهولندية)

الشيخ العلامة زيد المدخلي - رحمه الله - :

السؤال : القاعدة الأولى: " تقول نصّح ولا نجرح " ، فما قول سماحتكم في هذه القاعدة ؟

الجواب : " هذه القاعدة ليست من قواعد أهل العلم ليست من قواعد العلماء الربانيين الذين يعتدّون بعلمهم وإنما قواعد العلماء سابقاً ولاحقاً :
التصحيح لمن يستحق التصحيح والتجريح لمن يستحق التجريح ، وعلى هذا مشى أهل السنة والجماعة السلف الصالح وأتباعهم إلى يوم الدين ، وما كتب الجرح والتعديل عن الأذهان ببعيد ، وهذه من المغالطة ، صاحبها إما أن يكون جاهلاً وإما أن يكون ملتبساً ومضلاً للناس فحسبه الله، ونسأل الله أن يهديه ويرده إلى الحق رداً جميلاً " (1)

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - :

قال - حفظه الله - : " ومن أصول هؤلاء الذين يلبسون لباس السلفية لحرب أهل السنة ومنهجهم : (نصح ولا نجرح)، يوهمون الناس أنهم أهل ورع وإنصاف وهم بهذا الأصل مخالفون لكتاب الله وسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومنهج السلف الصالح القائم على كتاب الله وسنة رسوله، ومناهضون لأهل الحديث والسنة وأصولهم في الجرح والتعديل من فجر تأريخهم إلى يومنا هذا، والذين شحنت مؤلفاتهم في الجرح والتعديل وكتب الجرح الخاصة بالجرح لأهل البدع وغيرهم من الكذابين والمتهمين .

ومناهضون لدواوين أهل السنة في نقد أهل البدع وبيان عقائدهم من جهمية ومعتزلة وخوارج ومرجئة وصوفية وغيرهم ينفقون ويجرحون طوائفهم وأعيان كثير منهم خاصة دعائهم " (2)

(1) : كتاب " العقد المنضد الجديد " (158/1)

(2) : مقال بعنوان "بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال " (الحلقة الأولى) وهو رد على المسمى بـ "مختار طياوي"

"هذه قاعدة عدنان عرعر التي شغب بها كثيراً على السلفيين والمنهج السلفي ، و انتقد هذه القاعدة و غيرها من قواعد عدنان الفاسدة نقداً شديداً جمع من العلماء و وصفها العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - بأنها قواعد مدهنة ، و انتقد عدد من العلماء يبلغون ثلاثة عشر عالماً منهم الشيخ الفوزان و الشيخ زيد محمد هادي و الشيخ أحمد بن يحيى النجمي " (1)

وممن بين خطأ هذه القاعدة أيضا :

- الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -
- الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - رحمه الله -
- الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله -
- الشيخ عبد الله الغديان - رحمه الله -
- الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله -
- الشيخ عبيد بن عبدالله الجابري - حفظه الله -

ملاحظة :

من خلال مقارنة بسيطة بين هذه القاعدة والتي قبلها يمكن ملاحظة أنهما وجهان لعملة واحدة ، لا تكادان تختلفان في شيء من المخالفات السيئة ، لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولنهج السلف وعلماء الأمة

وإن كان واضح هذه القاعدة قد حاول تلييسها على العوام ، وإظهارها في صورة المعتبر لنصوص النصيحة والبيان ، إلا أن الواقع خلاف ذلك ، فالنصيحة أو كما سماها " التصحيح والبيان " ليست كما يحاول أصحاب هذه القاعدة حصرها في البلاغ فقط ، بل تتجاوز هذا المعنى إلى الإنكار والتحذير ، والأحكام

(1) : مقال بعنوان "الرد على قاعدة نبي ولا نهدم الأشخاص "

والهجر وإقامة الحدود وغيرها ؛ وكلّ هذا ممّا أدخله هؤلاء في معنى " لانجرّح " و " لا نضلّل "

قال ابن القيم : " فصل : الفرق بين النصيحة والغيبة أن النصيحة يكون القصد فيها تحذير المسلم من مبتدع أو فتن أو غاش أو مفسد، فتذكر ما فيه إذا استشارك في صحبته ومعاملته والتعلق به، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس وقد استشارته في نكاح معاوية وأبى جهم فقال: " أما معاوية فصعلوك ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه"، فإذا وقعت الغيبة على وجه النصيحة لله ورسوله وعباده المسلمين فهي قربة إلى الله من جملة الحسنات، وإذا وقعت على وجه ذم أخيك وتمزيق عرضه والتفكه بلحمه والغض منه لتضع منزلته من قلوب الناس فهي الداء العضال ونار الحسنات التي تآكل كما تأكل النار الحطب " (1)

وقال الشيخ ابن باز - رحمه الله - : " مع أن النقد من أهل العلم وتجريح من يجب جرحه من باب النصح للأمة ، والتحذير من بدعته أو انحرافه أمر متعين كما فعل علماء الإسلام سابقا ولاحقا " (2)

والأدهى من ذلك أنّه حبر على الناس مجرد الإنكار ، فقد صرّح العرعر بنفسه أنّ مراده من قاعدته إلغائه قال : " نبين ولا نضلّل ، ونصح ولا نجرّح أي : نخطئ ولا ننكر ؛ فإنّ الإنكار لا يكون إلّا لمنكر " (3)

(1) : (كتاب الروح ص 240)

(2) : (الرسائل المتبادلة رقم: 127 عام : 1390 هـ)

(3) : " منهج الاعتدال " (ص 27)

القاعدة الثالثة :

« نبني ولا نهدم الأشخاص » أو « نُصَحِّحُ ولا نَهْدِمُ »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " هذه قاعدة عدنان عر عور التي شغب بها كثيراً على السلفيين والمنهج السلفي ... "

إلى أن قال : " مواقف الصحابة من الخوارج والقدرية معروفة مشهورة

ومواقف التابعين من أهل البدع ومواقف أتباع التابعين من أهل البدع معروفة مشهورة من كل أصناف أهل البدع من خوارج وقدرية ومرجئة وشيعة وروافض وحتى من يقع من أهل السنة في بدعة لا يعاملونه إلا بالمنهج الإسلامي الذي سار عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان

موقف الإمام أحمد وأهل الحديث في زمانه من أناس كانوا أئمة في العلم والدين ومن أهل الحديث وقعوا فيما يسميه أبو الحسن زلة أو زلات وقام عليهم أهل السنة ووسموهم بالبدع والضلال

فمنهم من تاب وأناب كإسماعيل ابن عليّة

ومنهم بقي على زلته وبقي عليه الوسم الذي وسمه به أحمد وأئمة الحديث كداود الظاهري وحسين الكرابيسي والحارث المحاسبي ويعقوب بن شيبّة فالقطيبيون والسروريون والإخوان المسلمون لا يساؤون شيئاً عند هؤلاء علماء وديناً وفضلاً

فإذن هؤلاء الأئمة هدامون لأنهم لا يعرفون قواعد أبي الحسن ولا يطبقونها فعلى أبي الحسن وأنصاره أن يبغضوا هؤلاء ويحاربوهم ويسموهم

حدادية وهدامين ومفسدين لأنهم عاملوا من هو خير لعله بمئات المرات ممن يدافع عنهم أبو الحسن ويرى أنهم من أهل السنة ويقول أبو الحسن بدخول أصحاب الجمعيات كالحكمة والإحسان إنهم من أهل السنة وسلفيون

وأهل السنة لا يعرفون هذه الوسائس والهلوسات التي يرددها أبو الحسن باسم المنهج السلفي والمنهج السلفي وأهله على امتداد التاريخ براء من هذه الهلوسات والأفاعيل التي تهدم المنهج السلفي وأهله ولا تبني ولا ترفع للسنة راية ولا تتفع أهل البدع بل تضرهم لأنها تزيدهم إغتراراً وتزيدهم تمسكاً بباطلهم لا سيما وأبو الحسن يصفهم بأنهم من أهل السنة فهذا المسكين سائر على مذهب غلاة المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب فهو يقول لا يضر مع السلفية شيء⁽¹⁾

وقال الشيخ سعيد رسلان - حفظه الله - :

" القاعدة -بعد التصحيح، وإزالة ما فيها من مداخل أهل البدع، والإحداث، والإفساد في الأرض- «نُصَحِّحُ وَنَهْدِمُ»

قاعده «نُصَحِّحُ وَلَا نَهْدِمُ»، والصواب «نُصَحِّحُ وَنَهْدِمُ»: نُصَحِّحُ مَا يُصَحِّحُ، وَنَهْدِمُ مَا يَجِبُ أَنْ يُنْهَدَمَ، الدَّمَّ .. الدَّمَّ، وَالنَّهْدَمَ .. النَّهْدَمَ، بهذا يستقيم الدين، وتستقيم في يديك أقوال العلماء ولا تتناقض

فقد يُصَحِّحُ الْعَالِمُ قَوْلًا أَوْ رَأْيًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ عَنْ " الشَّيْبَلِيِّ " بِقَوْلِ أَصَابَ فِيهِ -لِلَّهِ دَرُّهُ-، وَلَكِنَّهُ يَصِفُهُ بِمَا فِيهِ، وَيَهْدِمُ مَا شِئِدَ مِنْ بَدْعَةٍ «الْحُلُولُ وَالْإِتِّحَادُ»؛ فَصَحَّحَ وَهَدَمَ، بِهَذَا يَسْتَقِيمُ الْأَمْرُ، وَلَا تَلْتَوِي عَلَيْكَ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ وَتَضْطَرُّ فِي يَدَيْكَ، وَإِذَا جَمَعْتَ أَقْوَالَهُمْ اسْتَقَامَتْ مَعَكَ

«نُصَحِّحُ وَنَهْدِمُ» .. مَا قَبِلَ التَّصْحِيحَ صَحَّحْنَاهُ وَنَقَبِلَ الْحَقَّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ... وَنَهْدِمُ مَا يَسْتَحِقُّ الْهَدْمَ، أَلَمْ يَهْدَمْ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(1) : مقال بعنوان "الرد على قاعدة نبني ولا نهدم الأشخاص"

وسلم- قواعد الشرك وينسفها نسفاً؟! ألم يهدم مواضع أهل الجاهلية؟! ألم يزلها إزالةً؛ ليؤسس الدين الحق على أساس التوحيد والاتباع؟

نُصَحِّحُ ما يُصَحِّحُ، ونَهْدِمُ ما يجبُ أن يُهدَمَ، بهذا تستقيم القاعدة، وأما «نُصَحِّحُ ولا نَهْدِمُ» فهذه إعادة صياغة لقاعدة «التعاون والمعذرة»، وهي الباب المفتوح على مصراعيه لكل صاحب بدعة !! " (1)

ملاحظة :

علمنا من كلام المشايخ السابق أنّ هذه القاعدة هي إعادة صياغة للتي قبلها ، وقد حاول " أبو الفتن " أن يفرّق بين المعنيين ، فجاء بما لا يمكن أن يخطر ببال شخص سوي .

قال - بعد أن صحّ مراد العرعور من قاعدته - : " لا يلزم من نفي الهدم نفي التجريح، فإن نفي الأعلى؛ لا يلزم منه نفي الأدنى، فقد تجرح الرجل بعدل وعلم، ولا تهدمه ، بل تأخذ بيده وتقويه ، وتنصره ، كما في الحديث المتفق عليه من حديث أنس: " انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً " .. الحديث ، إنما الممنوع هدم السني لزلة زلّ فيها، وقد كان أئمة السلف يجرحون، ولا يهدمون السني بزلاته، بل كانوا يحذرون من المبتدع في بدعته، ويأخذون عنه العلم لصدقه في روايته - على تفاصيل في ذلك - كما سيأتي من كلامهم إن شاء الله تعالى " (2)

وهنا يطرح السؤال نفسه : ما هو الجرح عند أبي الحسن إن كان المجرّح يوصف بأنه سني ، ويأخذ عنه العلم وينصر ويقوّى ؟؟؟؟

(1) : من كلام الشيخ محمد سعيد رسلان في (خطبة بعنوان نصّح ونهدم للشيخ في الردّ على المأربي)

(2) : "القول المفجّم لمن أنكر مقالة:(نُصَحِّحُ ولا نَهْدِمُ)" ص 14

والأكيد أنه يعني شيئاً آخر غير الذي جرى عليه أهل العلم في تعريف الجرح عندما قالوا " الجرح وصف متى التحق بالراوي والشاهد، سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به "(1)

والشيء الوحيد الذي يمكن أن يعتبر فارقاً بين القاعدتين ، هو مبالغة أبي الحسن في التشنيع على علماء الجرح والتعديل بجعل معنى الجرح مرادفاً للهدم ، مع تغيير مصطلح الجرح إلى ما يشبه التعديل ، حتى لا يمكن لمخالفه أن يستدلوا عليه بإقرار السلف لما دلّ عليه هذا المصطلح

قال الشيخ ربيع - حفظه الله - : "وتعبير أبي الحسن عن هذه القاعدة؛ أسوأ من تعبير عدنان، فعدينان يعتبر النقد جرحاً، أما أبو الحسن فيعتبره هدماً"(2)

القاعدة الرابعة :

« لا نجعل خلافنا في غيرنا سبباً للخلاف بيننا »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

العلامة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - رحمه الله تعالى -

قال - رحمه الله - : " على أي شيء يجب اجتماعنا؛ أليس على الحق ؟ ! بلى ؛ فإن خالف الحق أحدٌ وجب علينا أولاً أن ننصحه، ونبين له؛ فإن رجع، وإلا فإنه يجب علينا أن نعتبره شاذاً، ونرفضه ؛ فإن أيده أحد، وأعانه على باطله أنكرنا على المؤيد ؛ وهجرناه ، وبالأخص إذا كانت بدعته أو مخالفته واضحة ، وضارة كبدعة الخوارج ، ولا يجوز أن نترك الإنكار على المميع حرصاً على جمع الكلمة، ولا شك أن بدعة الخوارج بدعة ضارة بالدين ؛ فإن أفنينا بجواز

(1) : ابن الأثير " جامع الأصول من أحاديث الرسول " (1/122)

(2) : مقال بعنوان "الرد على قاعدة نبي ولا نهدم الأشخاص "

الأخذ للعلم عَمَّن يرى رأي الخوارج؛ فقد أعنَّا على هدم الدين، وشجَّعنا المفسدين؛ وهل وجد فينا التكفير، والتفجير، والتدمير إلاَّ حين تتلمذ مجموعات من الشباب على هؤلاء، ومؤيديهم، ولا يجوز أن نقول هؤلاء يحفظون القرآن، وعندهم علمٌ؛ فالجهل خيرٌ من التتلمذ على أيديهم، وأين أنت من قول بعض السلف: "من وقَّر صاحب بدعةٍ فقد أعان على هدم الإسلام" أخرجه البيهقي في الشعب

وصبيغ سيَّره عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة، ونهى عن مجالسته؛ أليس لأنَّ عمر رضي الله عنه خاف على المسلمين من العدوى بفكره؟ بلى؛ أفيليق بعد ذلك ونحن ننتمي إلى أهل الحديث، وأتباع الأثر أن نغضب على من قال لا يؤخذ العلم على من يرى رأي الخوارج، ولا على من يدافع عَمَّن يرى رأي الخوارج، ويعتذر له، ويبرر مسلكه أو يؤويه في بيته، ويتظاهر بصحبته، ويحتفظ به؛ فلا يخرج من منهج السلف بعد العلم بخارجيته!!؟

بل يرى أنَّه إن كان له ذنبٌ فذنبه صغير لا يستحق أن يخرج به من المنهج السلفي؛ أليس النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لعن الله من آوى محدثاً" رواه مسلم، وأيُّ حدثٍ أعظم من حدث الخوارج؛ فهل يصح أن يقال أنَّه لا يخرج من السلفية مع ما ورد في الأحاديث المخرَّجة في الصحيحين أو أحدهما أو مخرَّجة في غيرهما بسندٍ صحيح؛ وإني والله أربأُ بك يا شيخ علي وأنت من المعدودين من أصحاب الحديث أن تتوقف في إخراج من يدين بهذا الفكر الخارجي من السلفية" (1)

الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله تعالى - :

سئل عن قاعدة: لا نجعل اختلافنا في غيرنا سبباً للاختلاف فيما بيننا

(1): "مختصر تعقيب العلامة أحمد بن يحيى النجمي الكاشف لتلبسات علي الحلبي ص 15"

فأجاب : بأنها قاعدة فاسدة ، وأنهم من خلالها يريدون التوصل إلى عدم تبديع وجرح من هو أهل للجرح والتبديع مثل المغراوي وأبي الحسن المأربي ومحمد حسان...⁽¹⁾

الشيخ العلامة عبيد الجابري - حفظه الله تعالى -

السؤال : يقول علي الحلبي مقعداً: فإذا ضاقت الأمور واختلفنا في فلان ، فلا يجوز البتة أن نجعل اختلافنا في غيرنا سبباً للاختلاف بيننا. فما رأيكم حفظكم الله بهذا الكلام؟

الجواب : أظن أن أخانا علياً يشير إلى ما يجري في الساحة من الكلام على بعض الأشخاص، وهاهنا لا بد من بيان أمور :

الأمر الأول: أن الاختلاف في الأشخاص من حيث الجرح والتعديل هذا قديم، وليس هو وليد هذا العصر، بل منذ عرف هذا العلم - علم الجرح والتعديل - والأئمة يختلفون في أشخاص من حيث جرحهم وتعديلهم، والمعول عليه في هذا الأمر الدليل، ومن الأدلة التي ترجح أحد القولين: قول أهل الخبرة والمعرفة به من خلال معاشرتهم له أو نظرهم في كتبه، فمن أقام الدليل على رجل أنه مجروح، وأظهر الدليل على جرحه من كتبه أو من مقالاته، وبان أنه بهذه الأدلة مجروح؛ وجب قبول الجرح وترك قول المعدل، لأن الجرح عنده زيادة علم ... خفيت على المعدل

والخلاصة - وهو الأمر الثاني -: أن الجرح المفسر مقدّم على التعديل المجمل

وثالثاً : في هذا العصر أثبت أخونا الشيخ ربيع -حفظه الله - فساد منهج سيد قطب وفساد عقيدته، وأقام الدليل على ذلك من كتب الرجل بما لا يدع مجالاً للشك ، فالمنصفون والفظنا والحريصون على حفظ العقيدة والذب عنها وعن أهلها قبلوا كلام الشيخ ربيع؛ لأنه أقام الدليل من كتب الرجل، وأما أهل اللجاج

(1) : " من أجوبة الشيخ ربيع على أسئلة رائد المهداوي "

والشطط والحزبيات فإنهم إلى اليوم على تمجيد الرجل، وتبجيل الرجل، ورفع
فوق الرؤوس، والثناء عليه، وعده في مصاف الأئمة كذباً وزوراً وبهتاناً، وبهذا
يعلم أن هذه القاعدة غير سديدة بل هي فاسدة، فأهل السنة ينظرون في الأدلة
ويوازنون بينها، ويقبلون من الأقوال ما قام الدليل القطعي على صحته وترك
القول الآخر. ابن عباس - رضي الله عنه - روي عنه: "والله ما أظن أن أحداً أحب
إلى الشيطان هلاكاً مني اليوم" فقيل: وكيف؟ قال: "تحدث البدعة في المشرق
أو المغرب فيحملها الرجل إلى فإذا انتهت إلي قمعتها بالسنة فتردّ عليه

فيتحصل لدينا أن الناس قسمان :

قسم لا يعبأ بالجرح و التعديل ، ويراه من الاختلاف الذي فيه مندوحة ،
وهذا منهج فاسد لا يسلكه إلا جاهل أو صاحب هوى

والقسم الثاني: من ينظر إلى أقوال العلماء في الرجال الذين لم تسبق له
به معرفة ، فيحكم الدليل ، فما قام الدليل على جرحه فهو مجروح ساقط ، وما لم
يقم الدليل على جرحه فإنه يبقى على الأصل ، ومن هنا يقال : الناس ثلاثة -
المتكلم فيهم ثلاثة - :

قسم ظهرت عدالته واستقامته ، فهذا هو العدل السليم المقبول

وقسم ظهر جرحه وانحرافه بمقتضى الأدلة، وهذا مجروح منبوذ

وقسم آخر الثالث مستور، فهذا يكفي أنه مستور فلا يتعب الناس أنفسهم
في البحث عنه

وهنا مسلك عظيم وهو في الحقيقة قاعدة ؛ أنه في حال الفتن التي
تعصف في الناس وتموج بهم كان القدامى من الأئمة يمتحنون الوافدة إليهم من
الأقطار فإن أثنوا على علمائهم وخيارهم أهل السنة فيهم خيراً قرّبوهم، وإن أثنوا
عليهم شراً أبعدوهم ، ومن أقوالهم في ذلك: امتحنوا أهل المدينة بمالك ، وامتحنوا

أهل الشام بالأوزاعي، وامتحنوا أهل مصر بالليث بن سعد، وامتحنوا أهل الكوفة بسفيان، وامتحنوا أهل الموصل بالمعافى بن عمران⁽¹⁾

الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله - :

السؤال : ما رأيكم حفظكم الله في هذه القاعدة « لا نجعل اختلافنا في غيرنا سبباً للخلاف بيننا » ؟

الجواب : " هذا كلام باطل ، هذا كلام باطل، لأنه قد يكون الخلاف بيني وبينك في أهل الأهواء فأنت تزكي صاحب البدعة وتمدحه وأنا أحذر الناس منه فأيهم الناصح لدين الله وعباد الله أنا أو أنت؟ الذي الحذر من الأهواء وأهلها هو الناصح لدين الله تبارك وتعالى، أما الذي أوى إلى أهل الأهواء والبدع فهذا منهم لأن المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل

والإمام أحمد -رحمه الله تعالى- قد استدل على هوى الرجل وانحراف الرجل بطرحه السلام على أهل الأهواء رحمه الله تعالى فقال إذا رئيت الرجل يسلم على الرجل من أهل الأهواء فاعلم أنه يحبه ثم استدل بحديث " أفلا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم "

فأهل الأهواء إذا كنت أنت تزكيهم وهذا يحذر منهم وأتباعك يقولون لا ليس هم أهل أهواء أو الأمر سهل، والخطب يسير، أو لا تفرقوا المسلمين، أيهم انصح لدين الله وعباد الله؟؟ لا شك أنه الذي حذر منهم

فكونك تقول لا نجعل الخلاف في غيرنا سبب في خلافنا هذا غير صحيح بل هذا الكلام عليه تحفظ نسأل الله العافية والسلامة من مثل هذه العبارات التي بدئت تظهر للناس اليوم ففرقت أهل السنة، أهل السنة في القديم كان الخلاف

(1) : " أجوبة الشيخ عبيد على أسئلة رائد المهداوي "

بينهم وبين أهل الأهواء أما الآن فاندس في صفوفهم بعض المشبوهين وإن تزينوا بالسنة فما فعلو فيهم أعظم من ما فعله أهل الأهواء نسأل الله العافية والسلامة "(1)

ملاحظة :

هذه القاعدة هي إعادة صياغة للصورة الثالثة من صور قاعدة عدنان عرعر « نصّح ولا نجرح »

قال - أصلحه الله - : " الصورة الثالثة : الاختلاف في الأعيان :

اعلم - رحمك الله - أنه إذا صحت أصول المختلفين وتوحد منهجهم ، فلا يجوز - بعد ذلك - التفرق والشقاق والتحزب لأجل اختلافهم في الحكم على بعض الأعيان ، ولا يجوز عقد الولاء و البراء في هذا ، ولا يلزم منه تضليل المخالف ولا مفارقتة ، لأن الاختلاف في الأعيان ، يدخل في باب الاختلاف المعتبر ، واختلاف التمثيل ، وإنما أفردته بالذكر لما حصل بسبب ذلك في زماننا من الفتن في الأعيان .. وإلا فهو محل اجتهد ... ولكل اجتهداه ، ومن جرح لأجل هذا ، وصنف فقد ضل وفرّق ، وتحزب وتنطع

وإذا اتفقنا في المعاني فلا مشاحة إذا اختلفنا بعد ذلك في الأعيان .. والاختلاف في الأعيان لا يفسد الإتفاق والمودة بين الإخوان

ولقد وقع في زماننا هذا من التعصب للأعيان والتحزب لهم ، والتفرق من أجلهم ، والولاء والبراء فيهم ، الشيء العظيم ، وجلب على المسلمين الشر الكبير ، كأن الإسلام مبني على الولاء والبراء في الأعيان .. فلا حق فيه ولا تأصيل ، ولا مبدأ فيه ولا دليل ، إلا هؤلاء الأعيان .. نعوذ بالله من من فقه الصبيان "(2)

(1) : من شريط " التمسك بالسنة "

(2) : " منهج الاعتدال " لعدنان عرعر (ص 29)

القاعدة الخامسة :

« الموازنات بين الحسنات والسيئات » أو « اعتبار المصالح والمفاسد في الحكم على المعين »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله -

السؤال : بالنسبة لمنهج أهل السنة في نقد أهل البدع وكتبهم، هل من الواجب ذكر محاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئهم؟

الجواب : المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوئ والتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، أما الطيب معروف، مقبول الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم، الجهمية... المعتزلة... الرافضة... وما أشبه ذلك فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق، يبين، وإذا سأل السائل: ماذا عندهم من الحق؟ ماذا وافقوا فيه أهل السنة؟ والمسؤول يعلم ذلك، يبين، لكن المقصود الأعظم والمهم بيان ما عندهم من الباطل، ليحذر السائل، ولئلا يميل إليهم "

فسأله آخر: فيه أناس يوجبون الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعا ببدعته - لتحذر الناس منه يجب أن تذكر حسناته حتى لا تظلمه ؟

فأجاب الشيخ - رعاه الله - : " لا ، ما هو بلازم، ما هو بلازم، ولهذا إذا قرأت كتب أهل السنة، وجدت المراد التحذير، اقرأ في كتب البخاري " خلق أفعال العباد " ، في كتاب الأدب في " الصحيح " ، كتاب " السنة " لعبد الله بن أحمد ، كتاب " التوحيد " لابن خزيمة، " رد عثمان بن سعيد الدارمي على أهل البدع " ... إلى غير ذلك

يوردونه للتحذير من باطلهم ، ما هو المقصود بتعديد محاسنهم...
المقصود التحذير من باطلهم، ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر، إذا كانت بدعته تكفره ، بطلت حسناته ، وإذا كانت لا تكفره ، فهو على خطر، فالمقصود هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها "(1)

الشيخ العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -

السؤال : الحقيقة يا شيخنا إخواننا هؤلاء أو الشباب هؤلاء جمعوا أشياء كثيرة ، من ذلك قولهم : لا بد لمن أراد أن يتكلم في رجل مبتدع قد بان ابتداعه وحر به للسنة أو لم يكن كذلك لكنه أخطأ في مسائل تتصل بمنهج أهل السنة والجماعة لا يتكلم في ذلك أحد إلا من ذكر بقية حسناته ، وما يسمونه بالقاعدة في الموازنة بين الحسنات والسيئات، وألفت كتب في هذا الباب ورسائل من بعض الذين يرون هذا الرأي ، بأنه لا بد ؟؟؟ منهج الأولين في النقد ولا بد من ذكر الحسنات وذكر السيئات ، هل هذه القاعدة على إطلاقها أو هناك مواضع لا يطلق فيها هذا الأمر؟ نريد منكم بارك الله فيكم التفصيل في هذا الأمر

الجواب : " التفصيل هو: وكل خير من اتباع من سلف، هل كان السلف يفعلون ذلك ؟ "

س : هم يستدلون بحفظك الله شيخنا ببعض المواضع ، مثل كلام الأئمة في الشيعة مثلا ، فلان ثقة في الحديث ، رافضي ، خبيث ، يستدلون ببعض هذه المواضع ، ويريدون أن يقيموا عليها القاعدة بكاملها دون النظر إلى آلاف النصوص التي فيها كذاب ، متروك ، خبيث ؟

ج: هذه طريقة المبتدعة حينما يتكلم العالم بالحديث برجل صالح وعالم وفقه ، فيقول عنه : سيء الحفظ ، هل يقول إنه مسلم ، وإنه صالح ، وإنه فقيه ، وإنه يرجع إليه في استنباط الأحكام الشرعية ، الله أكبر ، الحقيقة القاعدة السابقة مهمة جدا ، تشتمل فرعيات عديدة خاصة في هذا الزمان

(1) : من شريط مسجل لدرس من دروس الشيخ حفظه الله التي ألقاها في صيف عام 1413 هـ في الطائف

من أين لهم أن الإنسان إذا جاءت مناسبة لبيان خطأ مسلم ، إن كان داعية أو غير داعية ؟ لازم ما يعمل محاضرة ويذكر محاسنه من أولها إلى آخرها، الله أكبر، شيء عجيب والله، شيء عجيب، وضحك الشيخ هنا تعجبا

س: وبعض المواضع التي يستدلونها مثلاً: من كلام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" أو في غيرها ، تحمل شيخنا على فوائد أن يكون عند الرجل فوائد يحتاج إليها المسلمون، مثل الحديث؟

ج: هذا تأديب يا أستاذ مش قضية إنكار منكر، أو أمر بمعروف يعني الرسول عندما يقول: "من رأى منكم منكراً فليغيره" هل تنكر المنكر على المنكر هذا، وتحكي إيش محاسنه ؟

س: أو عندما قال: بنس الخطيب أنت، ولكنك تفعل وتفعل، ومن العجائب في هذا قالوا: ربنا عز وجل عندما ذكر الخمر ذكر فوائدها؟

ج : الله أكبر، هؤلاء يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، سبحان الله، أنا شايف في عندهم أشياء ما عندنا نحن ⁽¹⁾

الشيخ العلامة الفقيه : محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - :

قال - رحمه الله - : " عندما نريد أن نقوم الشخص، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوي، لأن هذا هو الميزان العدل وعندما نحذر من خطأ شخص، فنذكر الخطأ فقط، لأن المقام مقام تحذير ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذباً، فكل مقام مقال ⁽²⁾

وممن أنكر هذه البدعة أيضا :

- الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -

(¹) : من شريط 855 من سلسلة الهدى والنور

(²) : " لقاء الباب المفتوح " (70.61) (ص153)

- الشيخ العلامة صالح بن محمد اللحيدان - حفظه الله -
- الشيخ العلامة عبدالمحسن العباد - حفظه الله -
- معالي الشيخ العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله -
- الشيخ العلامة عبدالعزيز المحمد السلطان - رحمه الله -
- الشيخ العلامة أحمد النجمي - رحمه الله -
- الشيخ العلامة زيد بن هادي المدخلي - رحمه الله -
- الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -
- الشيخ العلامة محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله -

وغير هؤلاء ممن يصعب حصرهم ، فإنك لا تكاد تجد شيخا عالما أو داعية أو طالب علم سلفي ، إلا وله كلام في إبطال هذه القاعدة ⁽¹⁾

تنبيه مهم :

إن منهج الموازنات عند « جماعة التميع » أسوء بكثير من الصورة النمطية لهذا النهج عند مبتدعيه ، فإنهم اكتفوا بضرورة ذكر الحسنات ؛ حال الإنكار والتحذير ، بينما أدخل « المميعة » تحت هذا العنوان ، وجوب اعتبار " الحسنات والسيئات " أي " المصالح والمفاسد " حال إنزال الأحكام على الأعيان ، فلا يمكن تبديع شخص ما حتى يقارن الجارح بين حسناته وسيئاته ، وينظر في المصلحة وراء طرده أو إبقائه في حياض السنة وسياج السلفية ؟؟؟!

(¹) : وانظر بعضا من هذه النقول في كتاب " منهج أهل السنة والجماعة في نقد الكتب والرجال والطوائف " للشيخ ربيع بن هادي المدخلي

قال " أبو الفتن " - في سياق حملته على من يصفهم بالحدادية - :
 ثم قالوا عني في شريط حقيقة الدعوة وقال : "الأخطاء تصحح وليس هناك أحد فوق النصيحة ولكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص"

هل أحد ينكر عليّ هذه الكلمة غير الحدادية ؟

الأخطاء التي يقع فيها الرجل من أهل السنة تصحح ، وليس هناك أحد فوق النصيحة

ليس هناك أحد نقول مثله لا ينصح أو نهايه أبداً كل ينصح الدين
 النصيحة قلنا لمن قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم "

ما ترك هذا الحديث أحداً ، ليس هناك أحد فوق النصيحة أو أكبر من
 الحق كل يذعن ويرجع له

لكن ما نصحح الأخطاء بهدم الأشخاص

صحيح رجل عنده خير وزل زلة أو زلات نصح ما عنده ونصححه
 ولا نهدمه ولا نهدم الخير الذي عنده إذا كان واقفاً أمام العلمانيين أو المنحليين أو
 دعاة الانحلال والتحلل. أو كان واقفاً أمام الصوفية ، أو كان واقفاً أمام الروافض
 ، أو كان واقفاً أمام الحزبيين المشوهين للدعوة السلفية وزل زلات هذا لا نهدمه
 ونصحح هذه الأخطاء

هذا ما شاء الله ما أدري يعني أصبحت المنقبة مثلبة في نظر هؤلاء لن
 أترك هذا لأهل العلم يحكمون في ذلك "(1)

يقول فيلسوف القوم وسط سفسطه المعهودة - : " فالسعي إلى
 التطبيق الشرعي لقواعد (فقه الموازنات)-بسعته وشمولها- بتنزيلها على (منهج
 الموازنات) -بمحدوديته وجزئيته - : له [أثره في إيجاد حلول سليمة للمشاكل

(1) : شريط رقم (5) الوجه الثاني من أشرطة القول الأمين .

الإسلامية]-عموماً - ، والسلفية - خصوصاً - ؛ مما أدى إلى تفريق الصف ،
وتشتيت الكلمة

إذ من البداهة بمكان : أن قضية (السيئات والحسنات) - التي هي أُسُّ
(منهج الموازنات)- فرغ عن أصول إدراك (المصالح والمفاسد) - التي هي أُسُّ
(فقه الموازنات)- وجوداً وعدماً- بلا ريب -

فإن لم يكن الواقع السلفي الأليم -المُعاش-اليوم-وما نحن فيه صورة من
صوره!-(مشكلة إسلامية)؛ فلا يكاد يوجد مشكلة بعده

والغفلة أو التغافل ، و الجهل أو التغاضي !- عن إدراك - فضلاً عن
تطبيق - هذه الدقائق - بما تتضمنه من مضائق - مؤدٍ - بلا شك - إلى الإخلال
بـ [المنهج الوسط المعتدل الذي يحصل به التقديم والترجيح بين الأمور
المتعارضة من غير إسراف ولا إحفاف]- المطلوب الاحتكام إليه في سائر أحكام
-الشرعية - جماعاتٍ وأفراداً- سيئات وحسنات - مصالح ومفاسد

أقول هذا - كله - رابطَه بالحاصل الجاري من التشويه العملي لـ (منهج
الموازنات)- نتيجة الغلو في التطبيق- كما هو منظور رأي العين - ، والذي أدى
إلى تفاؤل (الإسراف) ، ومُضاعفة (الإحفاف)

وأعلى صور هذا الغلو تتمثل في هذا الجفاء ، والغلظة ، والسوء ،
والبلاء الذي يواجه به الغلاة مَنْ توهموهم (!) مخطئين - من إخوانهم من أهل
السنة والسلفيين

فمن خالفهم في اجتهاداتهم - والتي أكثرها غلط في التنظير ، أو خلل في
التطبيق - : هم عندهم (أشر..) ، و (أخبث..) ، و (أخس..) ، و(أحط)

مع (شطب!)المردود عليه - بالكلية - ؛ ليس كتابه - فقط - ! وبل هدر
تاريخه -أيضاً - ! وتأخيرته بعد أن كان مقدماً- كذلك -! والانقلاب عليه - تجهيلاً-
بعد أن كان عالماً ! أو علامة !!- مثل ذلك -

فغلّوهم - إذن - ليس من ناحية (الرد.. وذكر الحسنات ، أو عدمه !! - على الشخص ! أو الكتاب ! أو الجماعة !-) ! - والذي هو بُنية (منهج الموازنات) - أساساً - ، ولكن : من حيث ثمره ذلك ونتيجته العملية التطبيقية- كما ترى ونرى -مما سببه الأساس : الإخلال بـ (منهج الموازنات)

فأين- بالله عليكم - تحقيق [مصالح الخلق، وتحقيق مقاصد الشارع الكريم]

؟

فادّعاء الفصل ، وزعم التفريق : بين (فقه الموازنات) ، و(منهج الموازنات) : ادعاء باطلٌ ، وزعمٌ فاشلٌ - بداهةً - ؛ بل هو يماثلُ - بطلاناً - ادّعاء الفصل بين الهيدروجين والأكسجين في حقيقة الماء "(1)

وقفة :

هنا لابدّ من وقفة : وهي أنّ القول بوجوب الموازنات في الأحكام أخطر بمراحل من مجرد ذكر الحسنات وقت التحذير ، فاعتبار الموازنات في الأحكام هو ذكر لها وزيادة ؛ فيلزم منه الوقوع في المحذور وزيادة .

ولعلّ الحلبي تفتّن لما بينهما من تلازم - وتضمّن - فقال : " فغلّوهم - إذن - ليس من ناحية (الرد .. وذكر الحسنات ، أو عدمه !! - على الشخص ! أو الكتاب ! أو الجماعة !-) ! - والذي هو بُنية (منهج الموازنات) - أساساً - ، ولكن : من حيث ثمره ذلك ونتيجته العملية التطبيقية - كما ترى ونرى - مما سببه الأساس : الإخلال بـ (منهج الموازنات) "(2)

ولذات السبب حاول أن يهوّن من أصل هذه البدعة ، وينسب السلفيين للتهويل في أمرها قبل أن يقرّر جريمته قال : " (منهج الموازنات)- بهذا

(1) : مقال بعنوان "بين (منهج الموازنات!)، و(فقه الموازنات!!)-شبهات! وتوهّمات-!" (الموقع الرسمي لعلّي حسن الحلبي)

ملاحظة : علامات الترقيم في الفقرة منقولة عن الأصل - بلا تصرف - !!

(2) : سبق

التوصيف ! والمصطلح ! والتكليف ! والتكثيف والتشديد !- لا يُوجد في تاريخ الإسلام العلمي - كله -

وإنما هو من اجتهادات الدكتور المدخلي - هداه الله - التي نرى أنه أصاب في إثبات أصلها ثم غلا - وأتباعه من بعده! - جداً - في طريقة التعامل معها!! "(1)

ولعلّ كلّ من كتب من أهل العلم في مسألة الموازنات قد تفتّن إلى مآلها الوخيم هذا لكنني سأكتفي بنقل واحد - لوضوح الشبهة وكفاية الردّ :

قال الشيخ ربيع - حفظه الله - تعليقا على كلام أبي الحسن السابق : " لما كان المعتزلة يواجهون الملاحدة والفلاسفة والروافض فهل قال علماء السنة مثل هذا الكلام الذي قاله أبو الحسن : ومن يدعي الوقوف أمام العلمانيين غير الإخوان المسلمين والسروريين والقطبيين وأشباههم من خصوم السلفيين "

وقال : " ولقد كان الرجل يزل زلة واحدة في العقيدة على عهد السلف فيسقطه أئمة السلف والحديث فهل هم هدامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية ماذا فعل الخلفية الراشد عمر بن الخطاب بصبيغ كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة لقد جمع له هذا الخليفة الراشد بين عقوبات أربع : السجن والضرب والنفي والأمر بهجرانه سنة حتى ظهر حسن توبته

فمن أنكر هذا على الخليفة الراشد في العالم الإسلامي من ذلك العهد الراشد إلى يومنا هذا اللهم إلا الروافض الذين يجعلون من فضائل الصحابة مساوئ ...

هذا العمل على منطق أبي الحسن أشد من الهدم... "

(1) : المصدر السابق

ثم قال عن الخوارج : " هؤلاء على منهج أبي الحسن فيهم خير وعندهم زلة أو زلات سبحانه الله أصحاب محمد يحقرون صلاتهم مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم ويقرأون كتاب الله غصاً

إن الخير الموجود في هؤلاء كثير جداً ومع هذا ، هم شر الخلق لما فيهم من البدع ولما فيهم من الفتن والشر

فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلهم وأخبر بأن لمن قتلهم أجراً عند الله يوم القيامة وأجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلهم تنفيذاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعاً لشرهم

وهذا حق وعدل وعمل صالح وجهاد في سبيل الله لكنه على قواعد أبي الحسن هدم للخير الذي عندهم وهدم لأشخاصهم

إن الذين يدافع عنهم أبو الحسن قد يكون في كثير منهم من هو أقل خيراً من هؤلاء الخوارج وأكثر شراً وفتنة ، ولكن نقدم عنده هدم والتحذير من شرهم هدم والطريقة التي يدعو إليها لا تحرك شيئاً في القوم ولا يستفيدون منها...

ثم قال - حفظه الله - : " واقف الصحابة من الخوارج والقدرية معروفة مشهورة ، ومواقف التابعين من أهل البدع ومواقف أتباع التابعين من أهل البدع معروفة مشهورة من كل أصناف أهل البدع من خوارج وقدرية ومرجئة وشيعة وروافض وحتى من يقع من أهل السنة في بدعة لا يعاملونه إلا بالمنهج الإسلامي الذي سار عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان .

موقف الإمام أحمد وأهل الحديث في زمانه من أناس كانوا أئمة في العلم والدين ومن أهل الحديث وقعوا فيما يسميه أبو الحسن زلة أو زلات وقام عليهم أهل السنة ووسموهم بالبدع والضلال ، فمنهم من تاب وأناب كإسماعيل ابن عليّة ومنهم بقي على زلته وبقي عليه الوسم الذي وسمه به أحمد وأئمة الحديث كداود الظاهري وحسين الكرابيسي والحارث المحاسبي ويعقوب بن شيبّة

فالقطيبيون والسروريون والإخوان المسلمون لا يساؤون شيئاً عند هؤلاء علماء وديناً وفضلاً

فإذن هؤلاء الأئمة هدامون لأنهم لا يعرفون قواعد أبي الحسن ولا يطبقونها فعلى أبي الحسن وأنصاره أن ييغضوا هؤلاء ويحاربوهم ويسموهم حدادية وهدامين ومفسدين لأنهم عاملوا من هو خير لعله بمئات المرات ممن يدافع عنهم أبو الحسن ويرى أنهم من أهل السنة ويقول أبو الحسن بدخول أصحاب الجمعيات كالحكمة والإحسان إنهم من أهل السنة وسلفيون فهذا المسكين سائر على مذهب غلاة المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب فهو يقول لا يضر مع السلفية شيء " (1)

إيضاح وبيان :

حتى لا تختلط المسائل فإنّ المراد بالكلام هنا أنّ من وقع في بدعة وتوفرت فيه الشروط ، وانتفت عنه الموانع ، حكم عليه بها وألحق بأهلها ، من غير اشتراط مصلحة ولا غيرها

بينما قد تعتبر المصالح والمفاسد ، في نشر هذا الحكم ، أو التحذير من صاحبه ، أو هجره وتعزيره ونحو هذا

قال الشيخ ربيع بن هادي - حفظه الله - منكرًا على فالح الحربي عدم مراعاته للمصالح والمفاسد في جرحه لعبد المالك رمضاني وذلك يوم أن كان يظهر السلفية : " بل الطعن فيه أدى إلى فتنة كبيرة في الجزائر وفرنسا، حيث فرّقت السلفيين شذر مذر، وجعلت بأسهم بينهم شديداً ...

لما تكلمتم في عبد المالك جاءت الفتن، واشتعلت نيران الفرقة التي أوقفت الدعوة ودمرتها ، وجعلت بأس أهلها بينهم ، ثم لا علاج من قبلكم

(1) : من مقال " الرد على قاعدة نبي ولا نخدم الأشخاص " للشيخ ربيع حفظه الله

ولقد تعبت كثيراً وكثيراً هنا وهناك، من معالجة آثار كلام من لا ينظر في العواقب ، ولا يراعي المصالح والمفاسد ، ولا يستخدم الرفق والحكمة ، تلکم الأمور والأصول العظيمة التي يجب مراعاتها ، ولا تقوم للدعوة قائمة إلا بها (1)»

وقال - حفظه الله - أيضا : " فلعل العلماء الذين ترى سكوتهم تنازلاً وربما رأيته كتماناً وخيانةً أبعدُ نظراً منك وأعرَف بالمصالح والمفاسد ، وأعرف بالقواعد والأصول ، وما يترتب على المواقف والتصرُّفات

والى الله المشتكى من تسرُّعات ومبادرات ليس فيها أيُّ التفاتٍ إلى هذه الأمور العظيمة فأذاقت الدعوة السَّلفية الأمرَّين وأوقعتها في غربةٍ وكربةٍ، وأحمد الله الذي وفقني لاتِّباع الحق و التمسك بالكتاب والسنة. فأشتدُّ حيث تُطلب الشِدَّة ، وأتسامح حيث يُتسامح..، وأراعي المصالح والمفاسد على طريقة الكتاب والسنة في أبواب الدين، وعلى طريقة العلماء العاملين (2)»

و قال العلامة عبيد الجابري حفظه الله : " من خالف نصّاً أو إجماعاً رُدَّ عليه ما جاء به من قولٍ أو فعلٍ كائنًا من كان

ثم إن كان هذا المخالف أصوله سنَّة ، ودعوته سنَّة ، وكل ما جاء عنه سنَّة ، فإنَّ خطأه يردُّ ولا يتابع على زلَّته وتُحفظ كرامته، وإن كان ضالًّا مبتدعًا لم يعرف للسنة وزناً، ولم تقم لها عنده قائمة مؤسِّساً أصوله على الضلال فإنَّه يُردُّ عليه كما يُردُّ على المبتدعة الضُّلال، ويقابل بالزجر والإغلاظ والتَّحذير منه، إلَّا إذا ترنَّبت مفسدة أكبر من التَّحذير منه (3)»

وكلام العلماء في هذا كثير

(1) : مجموعة الكتب والرسائل (137/9)

(2) : المصدر نفسه (236/9-237)

(3) : " أصول وقواعد في المنهج السلفي " (ص7)

القاعدة السادسة :

« الجرح والتعديل خاص برواة الحديث » أو أن « الجرح والتعديل انقطع بانقطاع الرواية والسند »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - :

السؤال: هل سنة الجرح والتعديل ماتت؟ وما حكم الرد على المخالف بغض النظر عن شخصيته؟

الجواب : " أنا أخشى أن تكون هذه كلمة حق أريد بها باطل، الجرح والتعديل لم يمت ولم يدفن ولم يُمرض والله الحمد، هو قائم، الجرح والتعديل يكون في الشهود عند القاضي، يُمكن يجرحون الخصم ويطلب منهم البينة، ويكون أيضا في الرواية، وقد سمعنا قراءة إمامنا قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا "

فالجرح والتعديل لا يزال باقيا ما دام نوع الإنسان باقيا، ما دام نوع الإنسان باقيا فالجرح والتعديل باقيا

لكن أنا أخشى أن يقول قائل: إن هذا الإنسان مجروح وليس بمجروح فيتخذ من هذه الفتوى وسيلة لنشر معايب الخلق

ولهذا أقول: إذا كان في شخص عيب ما، فإن اقتضت المصلحة أو الحاجة، أو الضرورة إلى بيانه. فلا بأس به، لا بأس من بيانه، ولكن الأحسن أن يقول : بعض الناس يفعل كذا ، بعض الناس يقول كذا، لسببين :

السبب الأول: أن يسلم من قضية التعيين

والسبب الثاني: أن يكون هذا الحكم شاملا له ولغيره

إلا إذا رأينا شخصا مُعِينًا قد فُتِنَ الناس به، وهو يدعو إلى بدعة أو إلى ضلالة، فحينئذ لا بدّ من التعيين حتّى لا يَغْتَرَّ الناس به "(1)

الشيخ العلامة عبد المحسن العباد - حفظه الله - :

السؤال : هل علم الجرح والتعديل انقطع وزال وأنه لا يحتاج إليه في رجال هذا العصر ؟

الجواب : " الجرح والتعديل فيما يتعلق بالنسبة للسابقين والذين يترتب على جرحهم وتعديلهم ثبوت الأحاديث أو عدم ثبوتها الموجودون والمتأخرون ليس عندهم شيء يأتون به إلا ما أتى به السابقون وإنما ينظرون في كلام السابقين قال فلان كذا وقال قال فلان كذا وقال فلان كذا ثم يخلصون إلى نتيجة

أما بالنسبة لهذا الزمان فالتعديل والتجريح موجود في المحاكم عند الشهود عندما يشهدون على شخص بأن عليه كذا فإن المدعى عليه يجرح الشهود بما يعلمهم فيهم حتى يتخلص من شهادتهم إذا كانوا غير موثوقين وغير معتبرين

وكذلك أيضا في الناس الذين يحصل منهم الإضلال ويحصل منهم الإفساد فكونه يبين حالهم حتى يحذروا يعني هذا يعني أمر مطلوب

لكن التوسع في هذا والاشتغال فيه حتى يؤدي الأمر إلى أن يتكلم أهل السنة في أهل السنة وينفر بعضهم من بعض هذا لا يصلح ولا ينبغي "(2)

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - :

السؤال : لقد ذكر بعض العلماء أن علم الجرح والتعديل كان خاصا بزمان الرواة لكن الآن عام ألف وأربع مائة وعشرين ليس هناك شيئا اسمه الجرح والتعديل فما هو الصواب في ذلك ؟

(1) : من شريط "إلى متى هذا الخلاف" للشيخ - رحمه الله -

(2) : من الشريط رقم 429 من "شرح علل الترمذي"

الجواب : " هذا والله من المهازل والمضحكات المبكيات : أن يقال مثل هذا الكلام ، لماً تكثر البدع ويكثر الإلحاد ويكثر العلمانيون والشيوعيون والروافض والصوفية والأحزاب الضالة توقف الإسلام وأطلق العنان للناس يمرحون ويسرحون ويقولون ما يشاءون ولا أحد يقول هذا غلط أو هذا منكر ولا أحد يقول هذا مفسد وهذا مصلح؟!

هذا من الضياع وعدم الفقه في دين الله عزّ وجل ؛ فالسلف ألفوا كتباً في العقائد ينتقدون فيها أهل البدع والضلال وسمّوا أفراداً وجماعات فهل هذا يعني انتهى أيضاً؟!

ونقول : إن المبتدعين الذين كانوا في عهد السلف يناقشون ويُبَيِّن ضلالهم والآن لا يجوز ، حرام ، الآن الكلام على أهل البدع حرام وعلى العلمانيين حرام وعلى الزنادقة حرام وعلى الروافض حرام وعلى الصوفية حرام ماشاء الله هذه دعوة إلى وحدة الأديان أو ماذا؟! نستغفر الله ونتوب إليه ، هذا ضلال ، يجب أن يبقى الجرح والتعديل يُدَبُّ به عن دين الله وعن سنة رسول الله إلى يوم القيامة ، وأن تُسلّ السيوف أكثر من ذلك لإعلاء كلمة الله تبارك وتعالى ودحض الكفر والباطل

والسلف قالوا : إن الذبّ عن السنة أفضل من الضرب بالسيوف ، فالذبّ عن السنة يكون بالجرح والتعديل

ثم أَلَف السلف في الرد على أهل البدع كما قلنا ولم يخصصوا الجرح والتعديل بالرواة فقط مبتدع ليس من أهل الحديث أبداً ، معتزلي ، جهمي ، مرجئ ... الخ ليس له علاقة بالرواية لكنه مبتدع فجرحوه ، فمن أين لهؤلاء أن باب الجرح أغلق ، هذه مثل دعوة المذهبيين المتعصبين أن باب الاجتهاد أغلق من القرن الثاني وبعضهم يقول الثالث وبعضهم يقول الرابع يعني خلاص الله عز وجل شلّ عقول المسلمين من ذلك الوقت إلى الآن عقولهم مشلولة لا يستطيعون أن يفهموا كلام الله ولا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا حكم جائر وافتراء على الله تبارك وتعالى وكذلك هذه فرية ؛ الذي يقول : إن الجرح انقطع وأغلق

بابه هذا والله يجني على الإسلام ، اتق الله يا أخي لا تسدّ باب الجرح والتعديل ولن يسمع لك أهل الحق وأهل السنة "(1)

وممن بين خطأ هذه القاعدة أيضا :

- الشيخ العلامة عبد العزيز ابن باز - رحمه الله -
 - الشيخ العلامة : مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -
 - الشيخ العلامة : زيد بن هادي المدخلي - رحمه الله -
 - الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - رحمه الله -
 - الشيخ صالح اللّحيدان - حفظه الله -
 - الشيخ محمد علي فركوس - حفظه الله -
 - الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله -
 - الشيخ عبيد بن عبدالله الجابري - حفظه الله -
 - الشيخ عبد الله بن عبد الرّحيم البخاري - حفظه الله -
- وغير هؤلاء ممن يصعب على الباحث حصرهم - والله الحمد والمنّة -

تنبيه :

بعض أهل التميع لما تعسر عليهم إجراء هذه القاعدة على ظاهرها ، حاولوا تلميعها وإظهارها في غير صورتها ؛ حتى يتوصلوا إلى انفاذها أو على الأقل البلوغ إلى حدّ كبير من ذلك ، فمما قعدوه في ذلك مثلا :

(1) : الموقع الرسمي للشيخ ربيع حفظه الله

1- إغلاق باب الجرح والتعديل على الطلبة ، ولو كانوا نقلة ، أو كانوا ضابطين للباب ملمين بفروعه ، فيحصل من ذلك ألا يتكلم إلا المجتهد ، ولا يبلغ عنه إلا من هو مثله ، فيحصر باب الجرح حتى لا يكاد يستفيد منه أحد :

قال محمد الإمام - أصلحه الله - : " أيها الإخوة: المطلوب منا أن ننتبه على أنفسنا، لقد فتح باب شر في أيماننا، وما هو ؟ باب شر وهو قضية الجرح والتعديل لطلاب العلم ، قضية الجرح والتعديل لطلاب العلم ، طلاب طلاب العلم بحاجة إلى أنهم يسدون هذا الباب، باب الجرح والتعديل لا يحسنه ، ولا يقدر عليه إلا الراسخ في العلم، الذي تجرد عن الهوى، والذي وطن نفسه على التحري في الأخبار، وعلى التحري في الأحكام بالعدل، وعلى الابتعاد عن هوى النفوس، وعن الانتقام، وعن وعن إلخ " (1)

2- تزهد العلماء فيه من باب الورع ، وطلبا للسلامة :

قال محمد الإمام - أصلحه الله - أيضا وفي نفس الكلمة : " ولهذا فأكثر أهل العلم لم يدخلوا في هذا الباب، لماذا ؟ رأوا آثروا السلامة، آثروا السلامة، وهم علماء، وهم علماء، اقرأ عن السلف، وانظر من الذي كان مشغلا بهذا، إنهم كبار العلماء، وكذلك إنهم قليلون من العلماء " (2)

(1) : كلام مسجل لمحمد الإمام في "اليوتيوب". بعنوان: "الجرح والتعديل باب شر فتح على طلاب العلم"

(2) : المصدر نفسه

القاعدة السابعة :

« اشتراط الإجماع لقبول الجرح »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - :

السؤال : هذا سائل يقول - حفظكم الله - هل يشترط في الجرح الإجماع ؟

الجواب : " هذا من شؤون الحفاظ حفاظ الحديث ، وليس من شرطهم أن يجمع من أن هذا مجروح ، بل المثبت مقدم على النافي ، فالمزكي هذا نافي ، والذي عند جرح هذا مثبت مقدّم "(1)

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -

السؤال : هل يشترط في جرح أهل البدع إجماع أهل العصر ؟ أم يكفي عالم واحد فقط ؟

الجواب : " هذه من القواعد المميعة الخبيثة - بارك الله فيكم - في أي عصر اشترطوا هذا الإجماع وما الدليل على هذا الشرط كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل إن كان هنالك شرط وإذا جرح الإمام أحمد بن حنبل (ولا) بمعنى أو يحيي بن معين جرح مبتدع أقول لا بد أن يجمعوا أئمة السنة في العالم كله على أنه مبتدع

إذا قال الإمام أحمد هذا مبتدع انتهى كل شيء ، فإذا قال الإمام أحمد هذا مبتدع سلم الناس كلهم له وركضوا ورائه وإذا قال ابن معين هذا مبتدع ما أحد ينازعه (إما شرط الإجماع هذا مستحيل في كل الأحكام الشرعية

(1) : الموقع الرسمي للشيخ - حفظه الله -

- طيب - إذا جاء شاهدين على فلان أنه قتل يجب أن نشترط إجماع الأمة على أنه قتل يعني شهادة فلان على فلان أنه قتل فلان يجب على الحاكم أن يحكم بشرع الله إما الدية وإما القصاص يجب تنفيذ شرع الله - عز وجل - هل يشترط الإجماع في هذه القضية وهي أخطر من تبديع المبتدع .

هؤلاء هم المميعون وأهل الباطل ودعاة الشر وأهل الصيد في الماء العكر - كما يقال - (فلا تسمعوا لهذه الترهات) فإذا جرح عالم بصير شخص - بارك الله فيك - يجب قبول هذا الجرح فإذا عارضه عالم عدل مقتدر فحين إذا يدرس ما قاله الطرفان وينظر في هذا الجرح وهذا التعديل فإذا كان الجرح مفسرا مبينا قدم على التعديل (ولو كثر عدد المعدلين)

إذا جاء عالم بجرح مفسر وخالفه عشرين ؛ خمسون عالم ما عندهم أدلة ما عندهم إلا حسن الظن والأخذ بالظاهر وعنده الأدلة على جرح هذا الرجل فإنه يقدم الجرح لأن الجرح معه حجة والحجة هي المقدمة _ وأحيانا نقدم الحجة ولو خالفها ملء الأرض ملء أهل الأرض خالفه والحجة معه فالحق معه (الجماعة من كان على الحق ولو كان وحده)

لو كان إنسان على السنة وخالفه أهل مدينتين _ ثلاثة مبتدعة الحق معه ويقدم ما عنده من الحجة والحق على ما عند الآخرين من الأباطيل _ فيجب أن نحترم الحق وإن نحترم الحجة والبرهان (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله _ فالكثرة لا قيمة لها إذا كانت خالية من الحجة فلو كان اجتماع أهل الأرض إلا عدد قليل على باطل وليس معهم حجة فلا قيمة لهم ولو كان الذي يقابلهم شخص واحد أو عدد قليل _ فالله الله في معرفة الحق والتمسك به وقبول الحق إذا كان ترفقه الحجة _ وفق الله الجميع _ " (1)

(1) : " شريط المنهج التميعي وقواعده " للشيخ حفظه الله

الشيخ عبيد الجابري - حفظه الله -

السؤال : هل يشترط الإجماع في التبديع؟

الجواب : لا هذه قضية محدثة، هذه من قواعد الحلبي، بل إذا أقام عالمٌ دليلاً على أن شخص مبتدع وأثبت أنه قامت عليه الحجة، إمّا بالمناقشة أو أنّه ركب ما هو معلومٌ من الدين بالاضطرار أنّه بدعة هذا يكفي، وليس له عهدٌ عند السلف-الإجماع ليس له عهد

لكن هؤلاء القوم: يريدون أن يلمّعوا أهل البدع، وأن يغطّوا مخازيهم وعيوبهم وفضائحهم⁽¹⁾

الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله - :

السؤال : هل يُشترط في التّبديع الإجماع؟

الجواب : اشتراط الإجماع في التبديع غير صحيح ؛ إذا تكلم العالم العارف ، وقف على ما يوجب التبديع ، توافرت الشروط ، قال بذلك و أدلى بالحجة وجب اتّباعه ، و لا ينبغي أن يعارض - لا يجوز أن يُعارض- هذا الحكم بكون فلان ما بدّع ، قد يكون فلان ما بلغه العلم في هذا ؛ و قد يكون سمع لكن ما عنده تصور عن هذه المسألة التي حدثت في هذا الشخص بعينه ، فهذا لا يُعترض به على قول من أدلى بالحجة مَوْضحة مُبَيّنة ، و هذا الكلام إذا قُلّت به وقعت فيما هو خطير؛ و هو أنّ كثيراً من أهل الأهواء - غير هذا الرجل الشيخ علي - كثير من أهل الأهواء تجد لهم أتباع الآن يُدافعون عنهم ، و بدعهم ظاهرة معلومة من الدين ضرورةً ؛ فهل تقول بعدم تبديعهم؟! هذا غير صحيح⁽²⁾

فائدة :

(1) : "الدرس الثاني: من شرح أصول السنّة للإمام أحمد خلال الدورة العلمية التي أقيمت في منطقة الرياض"

(2) : من محاضرة (كلمات فيما يجري على الساحة السلفية)

مما سبق من كلام أهل العلم ، يتبين لك أنّ أغلب المميعة لا يتجرّؤون على التصريح باشتراط الإجماع لفظاً - إلا بعض الجهّال ممّن جرّأهم هؤلاء على حدود الله عزّ وجلّ - ، وإنّما يلجؤون إلى إقرار هذه القاعدة عملاً وواقعاً بأحد طريقتين :

1- تقديم التعديل على الجرح

2- الاحتجاج بوجود المخالف

وكلا الطريقتين دليل على طلب الإجماع ، وإلا فلا وجه آخر لاعتباره

*- وجواب كبير القوم : " لا أشرت الإجماع لكن الجرح بغير إجماع لا يقنعني ولا يلزمني ؟؟؟ " ، وهذه هي القاعدة التالية

القاعدة الثامنة :

« لم يقنعني » و « لا يلزمني »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ العلامة محمد علي فركوس - حفظه الله -

السؤال : نوّدُ سؤالكم - شيخنا- عمّن يردُّ على نصيحة الناصحين من بعض الدعاة أو أتباعهم -وخاصّةً في أثناء مناقشته في مسائل علمية- بعباراتٍ مختلفةٍ مثل أن يقول: «لا تُلزمُني»، أو «لا يلزمني»، أو «أنا لست بمقلدٍ»، أو «لم أقنع»، أو «هذه نصيحةٌ لا يراد بها وجه الله»، علماً أنه قد تكون النصيحة في مسائل ثابتةً بالدليل القطعي من نصٍّ أو إجماعٍ

الجواب : " الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد :

فهذه طرقٌ مأكرةٌ وأساليبٌ ملتويةٌ ما أنزل الله بها من سلطانٍ، حيث يستعملها المخالف تقصُّدًا للتخلُّص من الحقِّ الظاهر بالدليل الراجح أو الثابت دون معارضٍ وفرادٍ من إقامة الحجة والبرهان عليه، فعند أيِّ محاصرةٍ علميةٍ يلتوي بهذا الأسلوب ليجد لنفسه مخرجًا عن الحقِّ يستمرُّ به في غيِّه وضلاله، وهذا ما يحصل كثيرًا مع المستمسكين بالشبه المفلسين من الحجج من أصحاب المناهج العقدية الفاسدة ومن سار في فلكهم من المبطلين والمتحرِّبين وأضرابهم من أصحاب المناهج الدعوية المنحرفة، حيث يتوسَّعون في استعمال هذه الألفاظ الشيطانية ليتصلَّوا من الحقِّ عن علمٍ أو جهلٍ .

فمن عباراتهم -أيضًا-: «أحترم وجهة نظرك، لكن لا تُلزمني بها»، أو عبارة: «هذا القول ألزَّمه طائفتك ولا تقنعي به»، أو «هذه المسألة فيها خلافٌ والأمر فيها واسعٌ»، أو «هذا منهجكم وليس بمنهجنا»، أو «هذا مذهبٌ شاذٌ ليس عليه أمرٌ أمّتنا»، ونحو ذلك من العبارات المتخذة ذريعةً -في المحاوراة والمناقشة خاصة- للهروب والانحراف عن سواء السبيل .

ومع الأسف الشديد فقد تسرَّبت هذه الطرق الفاسدة -في دفع الحقِّ وصدِّ الناس عنه- إلى بعض السلفيين الذين يرفعون شعار «الرجوع إلى الكتاب والسنة وعلى فهم سلف الأمة» بألسنتهم، لكن يعزُّ وجوده في سلوكهم وتصرفاتهم وأفعالهم، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ. كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢-٣]

والمعلوم أنَّ الإلزام والاقتناع أمران يتعلَّقان بالنصوص الشرعية والأدلة ، وليس للعبد فيما ظهر له فيه الدليل قوياً راجحاً وأقيمت عليه الحجة البيّنة أن يختار غير طاعة الله فيه والإذعان إليه والانقياد له ، فالعبودية لله تكمن في هذه المعاني لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] .

ذلك لأنَّ اتِّباع الهوى والهروب عن الاستقامة اختيارٌ فاسدٌ مُنافٍ للعبودية الحقَّة لله تعالى والطاعة المطلقة له سبحانه ولرسوله صَلَّى الله عليه وسلَّم لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] ، كما يجب إلزام المكلف بالإجماع والافتناع به والانقياد إليه إذا ثبت بنقلٍ موثوقٍ صحيحٍ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]

وعليه فليس للمخالف - كائنًا من كان - أن يتمسك باختلاف العلماء ؛ لأنَّ اختلافهم ليس بحجَّة ، وقد نقل ابن عبد البر - رحمه الله - الإجماع على أنَّ الاختلاف ليس بحجَّة فقال : « الاختلاف ليس بحجَّة عند أحدٍ علمته من فقهاء الأُمَّة إلا من لا بصر له ولا معرفة عنده ولا حجَّة في قوله » ، وقد علَّل ذلك بقوله : « ولا يجوز أن يراعي الاختلاف عند طلب الحجَّة لأنَّ الاختلاف ليس منه شيءٌ لازمٌ دون دليلٍ ، وإنما الحجَّة اللازمة الإجماع لا الاختلاف ، لأنَّ الإجماع يجب الانقياد إليه لقول الله : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ [النساء: ١١٥] الآية ، والاختلاف يجب طلبُ الدليل عنده من الكتاب والسنة قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] الآية، يريد: الكتاب والسنة »

فلا بدَّ - حالتند في كلِّ مسألةٍ خلافيةٍ - من التمسك بالدليل الراجح وتقديمه على المرجوح إذا تعدَّر الجمع أو النسخ كما هو مقررٌ في طرق دفع التعارض ، « إذ الأضعف لا يكون مانعًا من العمل بالأقوى ، والمرجوح لا يدفع التمسك بالراجح »

وعليه، فلا يستقيم أمرُ الدين بعبادة الله بالتشهي والتمي وتنبُّع الرخص والتخيُّر بين أقوال المفتين بالرأي المجرد عن الدليل ، وقد نقل ابن عبد البرِّ والباغي -رحمهما الله - الإجماع على عدم جواز تنبُّع الرخص والعمل في دين الله بالتشهي لأنه عبادةٌ للهوى ومخالفةٌ لأحد شرطي العبادة وهي المتابعة للرسول

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ١١٠] .

قال ابن القيم -رحمه الله-: « وبالجملة فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحابه : فيعمل به ويفتي به ويحكم به ، ويحكم على عدوه ويفتيه بضده، وهذا من أفسق الفسوق وأكبر الكبائر »

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَإِخْوَانِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا "(1)

الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله -

السؤال : يسأل الإخوان عن قضية قول القائل: (لا يلزمني) تُبين له ويقول: (لا يلزمني) ؟

الجواب : " إذا كان تُبين له الحقّ بدليله ويقول: (لا يلزمني!) فما الذي يلزمه ؟ ما الذي يلزمه ؟ الله جلّ وعلا يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ ويقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ ويقول : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا ﴾ ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ..إلى غير ذلك من الآيات ؛ ويقول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله) فإذا بيّنت للمرء المسألة بدليلها من الكتاب والسنة دلالة عليها دلالة صريحة واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا خفاء ثم لا يُعارضك بشيء إلا بقوله : (لا يلزمني!) فاعلم أنّه صاحب هوى .

أمّا لو أتى بدليل قائم من كتاب الله وسنة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعليك أن لا تعجل عليه أنظر في دليله فقد يكون الدليل صحيحًا لكن الفهم

(1) : الموقع الرسمي للشيخ : فتوى رقم 1150

غير صحيح فبيّن له فإن أبى بعد البيان له المدعم بكلام الله من آيات أخرى فإن خير ما شرح القرآن القرآن ثم بعد ذلك الحديث وخير ما فسر السُّنة السُّنة فبعد ذلك كلام الصّحابة ثم في الجميع لغة العرب ويُطلب هذا من كلام العرب ومن أشعارهم فإن الشعر ديوان العرب كما قال عبد الله بن عباس - رضي الله تعالى عنهما - ، فإذا بيّنت له بعد ذلك بكلام رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم - وكلام أصحابه - رضي الله تعالى عنهم - وأبى فلا حيلة فيه لا حيلة فيه .

وهذا الآن أصبح - يعني - مركباً يركبه كلّ من أراد أن يركب رأسه ويخالف ويفارق أهل السُّنة (لا يلزمني!) هذه مسألة أبو الحسن نحن ما سمعناها إلاّ معه تُبيّن له بالحقّ والأدلة والدلائل المتتابعة يقول لك : (لا يلزمني!) إذا ما الذي يلزمك ؟ تريد وحياً في قصّتك هذه بعينها ؟ باسمك ؟ هذا لا يمكن أن يكون ؛ كتاب الله يتلوه كلّ تالي وسنة رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - يتلوها كلّ تالي بين أيدينا فنحن نحتكم إليها فإمّا أن تكون دلالة منطوق فهي أعلى الدلالات؛ وإمّا أن تكون دلالة مفهوم فهي التي تليها ثمّ كلام أهل العلم نستعرضه من أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - هل هو على فهمك أنت وإلاّ على فهمي أنا على أيّ الفهمين كان وجب على الثّاني الرجوع له ؛ فيه أكثر من هذا إنصافاً معشر الإخوة ؟

إن كان يدل كلام السلف في تفسيرهم لكلام الله وكلام رسوله - صَلَّى الله عليه وسلّم - على ما ذهبت إليه فأنا معك وإن كان يدلّ على ما أنا عليه وأدعوك إليه فيجب عليك أن تتق الله وتترك هذه العبارة (لا يلزمني!) الحقّ يلزمك ويجب عليك قبوله ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾⁽¹⁾

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - :

قال - حفظه الله - : " ومن أصولهم لرد الحق والحجج والبراهين والثبات على الباطل أصل "لا يلزمني" الذي جعلوه جُنة يدفعون بها الحق ، فمهما

(1) : " اللّقاءات السلفية بالمدينة النبوية " - مفرغ -

خالف أحدهم الحق لا يرجع عن هذه المخالفة مهما عظمت ، ومهما ساءت مواقفهم وأصولهم ، ومهما دافعوا عن أنفسهم وعن أهل البدع والضلال بالباطل ومهما طعنوا في أهل السنة بالباطل والكذب ومهما يأت السلفي على أي مسألة بالأدلة والبراهين فلا يقبلونها بل يردونها بهذه (الجُنة) "لا يلزمني" (1)

وقال أيضا : "ومثل أصل "لا يلزمني" و "لا يقنعني" لرد الحق ، وهو من أخطأ أصولهم فأعداء الرسل ما كانوا يلتزمون الحق الذي يأتي به الرسل ، ولا يقتنعون به ، وأهل الضلال من الروافض والصوفية والخوارج والأحزاب الضالة لا يلتزمون الحق الذي التزمه السلف وعلى رأسهم الصحابة واقتنعوا به ، فكم أفسد هذا الحزب من الشباب السلفي، أفسدوهم عقائدياً ومنهجياً وأخلاقياً" (2)

القاعدة التاسعة :

« التثبت من خبر الثقة »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله - :

السؤال : بعض الدعاة يتهم داعية آخر فإذا قيل له في ذلك قال حدثني "رجل معروف بعلمه وعدله" فإذا قلت له تثبت قال "التثبت فيما إذا كان الناقل فاسقاً" فما رأيكم في هذا ؟

الجواب : هذا صحيح كلام صحيح ما حدث في الظاهر أنه إذا أخبرك رجل ثقة لا حاجة إلى التثبت لأن الله قال "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ

(1) : من مقال [بيان الجهل والخبال في مقال حسم السجال رد على المسمى بـ "مختار طيباوي" (الحلقة الأولى)]

(2) : من مقال [مكيدة خطيرة ومكر كُبار]

فتبينوا " لكن قد يكون الإنسان ثقة ولكن له هوى فتضعف الثقة من هذه الناحية ،
نعم " (1)

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - :

السؤال : هل المبالغة في استخدام قاعدة التثبت من منهج الحزبيين الذين يرغبون في عدم الذب عن السنة وتعزية أهل البدع ويريدون أن يقتلوا الكلام في الجرح والتعديل ؟

الجواب : " هؤلاء أهل باطل يريدون أن يبطلوا أخبار الثقات وأخبار العلماء وأحكامهم بمثل هذه القاعدة التي يصدق عليهم فيها أنها (كلمة حق أريد بها باطل) ، فهم شأنهم شأن الخوارج كانوا يرددون : (لا حكم الا لله) فيسمعهم علي رضي الله عنه فقال : (إنها كلمة حق أريد بها باطل) . والتثبت مطلوب لكن التثبت من إيش من أخبار الثقات ؟!! التثبت من أخبار الفاسقين كما هو نص القرآن ((يا أيها الذين آمنوا إن جاكم فاسق بنباء فتبينوا)) وفي رواية ((فتثبتوا)) فالتثبت من أخبار الفاسقين أما العدول فالواجب قبول أخبارهم . وقد ينسى الثقة أحيانا بعض الشيء وقد يغلط لكن لا نتخذها قاعدة مطردة في كل شيء وحتى لو كتب العالم الآن كتابا ينقل فيه أقوال أهل الضلال وينتقذهم فيها يقولون لابد من التثبت فهؤلاء أهل كذب وفجور وأهل حرب لأهل السنة بارك الله فيكم " (2)

الشيخ العلامة أحمد بن يحي النجمي - رحمه الله - :

السؤال : فضيلة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي -حفظه الله- نرجو من فضيلتكم أن توضحوا لنا هذه الأمور: ما رأيكم في قول بعض الشباب أنا لا أقبل قول أي أحد أن فلاناً من الناس مبتدع أو حزبي إلا إذا كنت سمعت منه شخصياً؟

الجواب : "الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله

وصحبه

(1) : مفرغ من مقطع صوتي للشيخ - رحمه الله -

(2) : من شريط [رد شبهات المائعة و الذب عن السلفيين]

وبعد: يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]. ومقتضى هذا الأمر أنه يجب التبين في خبر الفاسق

أما خبر العدل، فإنه يؤخذ به، فكيف إذا كان المخبرون جماعةً، ومن خيرة المجتمع، وأعلاه وأفضله علماً وعدالةً، فإنه يجب، ويتحتم الأخذ به، ومن رده فإنما يردّه لهوى في نفسه؛ لذلك فهو مدان، ويعتبر حزبياً بهذا الرد، فهو يلحق بهم، ويعد منهم، وبالله التوفيق ⁽¹⁾

الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله - :

السؤال : هناك بعض الشباب يا شيخى يستدل في التثبت من خبر الثقة بحديث النبى صلى الله عليه وسلم مع ذو اليمين .. قال له يا رسول الله : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فالرسول تثبت من ذى اليمين مع أن ذا اليمين كان ثقة وأصبحت عنده قاعدة مضطردة ، ويستدلون بكلام الشيخ العثيمين في شرح أصول التفسير في تفسير قول الله تعالى (ليخرجن الأعز منها الأذل) الشيخ العثيمين قال هنا أصل التثبت ، هذا أصل التثبت في هذه الآية ، فقالوا الشيخ أمرنا بالتثبت في أخبار الثقة خاصة عند المنهج !!! ؟

الجواب : " لاما هو صحيح .. خبر الثقة لا يطلب معه شيء من التثبت أبداً ، لكن هذا الرجل هذا الأمر الذى يُقص عن هذا الرجل في حال المنافقين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو المصلى ومتيقن أنه لم يقصر . أنه لم يُنقص من صلاته شيئاً فكان جزمه أقوى مما قاله ذو اليمين فلما قام بعد ذلك من يقول له ما قال ذو اليمين رجع النبي صلى الله عليه وسلم عن جزمه لما عليه الجمع والآن نرى أهل الأهواء والبدع وأذئابهم في هذا العصر يردون أخبار الجمع ما هو الواحد يردون أخبار الجمع من الثقات والعلماء ولا يقبلونها لأنها تخالف أهواءهم فعُرف بأنهم إنما يقولون بهذه القاعدة التي جاءوها ؛ جاءوا بها وابتكروها للتغطية

(1) : كتاب " الفتاوى الجليلة " (33/2)

على باطلهم لا لقبول الحق ، فيجب أن يكون المسؤول ذكياً يعرف مرام هؤلاء وإلا فإنهم يأخذون مثل هذه العبارات ويطيرون بها ⁽¹⁾

تنبيه :

بعض المميعة عسر عليهم مخالفة ظاهر القرآن ، ومحادة كلام الله جهراً ، فلجأوا إلى اقرار هذه القاعدة بأسلوب ماكر ، وخبت ظاهر ، فنفوا وجود الثقات ، أو زعموا حصرهم وقتلهم ، وهذا فيه من الباطل أكبر ممّا في القاعدة نفسها :

سئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " من هو الثقة ؟
حيث صار بعض المائعين يردد أن الثقة ليس له وجود وأن إخواننا السلفيين يدورون بين الكذابين والمتروكين والمغفلين ؟

فأجاب الشيخ - حفظه الله - : " الذي يقول هذا من أهل البدع والضلال والأهواء ومن المحاربين لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم " . قال الامام احمد : إن لم يكن أهل الحديث فلا أدري من هم . فاذا لم يكن أهل الحديث الآن وأهل السنة والمنهج السلفي هم الثقات العدول الصادقون فمن غيرهم الروافض ؟!! الخوارج ؟!! المعتزلة ؟!! الاحزاب الضالة ؟!! من هم القاديانية ؟!! هؤلاء أهل ضلال . وأنا أوصي الشباب السلفي أن يلتزموا بمنهج السلف ويثبتوا عليه ويتحلوا بالصدق في حال الرضا وفي حال الغضب وعلى كل حال . قيل لحفص بن غياث ألا ترى أهل الحديث وما هم فيه قال : هم خير الناس وأنا اعتقد أن السلفيين هم خير الناس عقيدة ومنهجاً وعبادة وأخلاقاً رغم أنوف الحاقدين والطاعنين والمفتريين ⁽²⁾

(¹) : جلسة مع الشيخ محمد بن هادي المدخلي في رمضان 1424 للهجرة

(²) : من شريط [رد شبهات المائعة و الذب عن السلفيين]

القاعدة العاشرة :

« إذا حكمت حوكت !! »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ زيد بن هادي المدخلي – حفظه الله - :

السؤال : نحن شباب من أوروبا يعني من هولندا وعندنا بعض الأسئلة إذا تفضلتم – حفظكم الله – بالإجابة عليها وهي عبارة عن قواعد نريد طرحها عليكم كي تبينوا لنا وجه الصواب فيها ؟

القاعدة الثانية تقول : " إذا حكمت حوكت ، و إذا دعوت أجرت " فما هو تعليقكم على هذا الكلام ؟

الجواب : قوله " إذا حكمت حوكت " هذه أيضاً قاعدة خاطئة باطلة قد يكون المراد منها الترهيب لمن يتصدى لرد الخطأ وبيانه للناس بأن لا يرتكس فيه من يجهله ، وترهيب لمن ينصر السنة وينشرها ، وحقاً إنه لا يتم نصر السنة ونشرها على الوجه الأكمل إلا بدحض البدع التي تحارب السنن وتريد أن تحل محلها ، فهذه قاعدة أيضاً كسابقتها قاعدة خاطئة لا تصدر إلا من إنسان يريد أن يغالط نفسه ويخشى عليه أن يوبقها ، وكذلك يريد أن يغالط غيره سواءً بعلم أو بجهل ، فإذا كان بعلم فقد ارتكب ماثماً عظيماً وإن كان بجهل فقد ارتكب أيضاً خطأ كبيراً ، لأنه لا يجوز لأحد أن يقول على الله أو على رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بعلم متيقن كالشمس في رابعة النهار .

وأما قوله : " وإذا دعوت أجرت " فكلام حق إذا كانت الدعوة على منهاج الرسل الكرام والأنبياء العظام وأتباعهم من الأئمة السلفيين الأعلام ، أما

إذا كانت الدعوة إلى خطوط التيه والانحراف فأنى يكون فيها الأجر ، بل هي
وزر يحمله صاحبه فاللهم سلم ⁽¹⁾

الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله - :

السؤال : هناك بعض القواعد يا شيخ قد تلتبس علينا ، فنود طرحتها على
فضيلتكم لتبدوا تعليقكم عليها ، وهل هي موافقة لما عليه أهل السنة من أصول
ثابتة وضوابط مستقرة ؟

مثل القاعدة التالية : « نُصَحِّحُ وَلَا نُجَرِّخُ » وَ الْقَاعِدَةُ الْأُخْرَى : « إِذَا
حَكَمْتَ حُوكِمْتَ وَإِذَا دَعَوْتَ أُجِرْتَ »

الشيخ عبد المحسن حفظه الله : هذه القواعد التي ذكرتها أو أشرت إليها
من صاحبها ؟

السائل : شيخ ، صاحبها يدعى عدنان عرور

الشيخ - حفظه الله - : " أنا نصيحتي لكم أنكم لا تشغلون بكلامه ؛
وبقواعده .. ولا تلتفتوا إلى ما عنده لأنه عنده تخليط ! وأنا سبق لي أن اطلعت
على شيء من كلامه ، ورأيت فيه كلاماً لا يصلح ولا ينبغي ! ولهذا ينبغي
اجتناب كلامه وعدم الإنشغال به والإهتمام به والإنسان يشغل بكلام العلماء
المحققين الذين هم .. مثل : أشرطة الشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ العثيمين ،
وأشرطة الشيخ الفوزان ، وأشرطة الشيخ عبد العزيز آل شيخ وغيرهم ... من
المشايخ اللي معتمدين والذين مأمون جانبهم

وأما (الأخ) عدنان عرور فأنا سبق وأن اطلعت على شيء من كلامه ،
ورأيت أنه عنده تخليط ولا يصلح أن يشغل بكلامه ، (هذا كلامي باختصار)
دون الحاجة لأن تذكر قواعده .. وغير قواعده ⁽²⁾

(1) : " العقد المنضد الجديد في الأجوبة على مسائل في الفقه والمناهج والتوحيد " (158/1)

(2) : مفرغ من شريط لمجموعة مشايخ بعنوان (الرد على قواعد عدنان عرور)

الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - :

قال : " هذه القاعدة محدثة ما لها أصل لابد من محاكمة أهل الباطل " (1)

الشيخ العلامة ابن عثيمين - رحمه الله -

قال : " هذه قواعد مدهنة " (2)

وممن بين خطأ هذه القاعدة أيضا :

- الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - رحمه الله -
- الشيخ ربيع بن هادي المدخلي
- الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله -
- الشيخ عبيد بن عبدالله الجابري - حفظه الله -
- وغير هؤلاء من العلماء - والله الحمد والمنّة -

(1) : (أجوبة المسائل الهولندية)

(2) : مفرغ من شريط لمجموعة مشايخ بعنوان (الرد على قواعد عدنان عرعور)

القاعدة الحادية عشرة :

« حمل المجمل على المفصل في كلام غير المعصوم »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - حفظه الله -

السؤال : قاعدة حمل المجمل على المفصل ، هل هي خاصة بكلام المعصوم ، أم من الممكن إعمالها في كلام العلماء؟

الجواب : " حمل المجمل على المفصل خاصة بكلام الله وكلام رسوله ، ولا تدخل في كلام العلماء ، إنما كلام العلماء ينظر مثلاً إذا وجد له كلام مختلف ، فيبحث في كلامه ويجمع من هنا وهنا وينظر ما استقر عليه أمره. لكن كلام المعصوم الذي لا يتطرق إليه الشك ولا يتحول ولا يختلف فهذا يحمل مطلقه على مقيده ، أما كلام العلماء وكلام الناس الذين يتأثرون بالإنفعالات والأشياء التي تهجم على قلوبهم ، فهذا لا يقال فيه ، وماسمعنا أنه يحمل المجمل على المفصل إلا في كلام أبي الحسن ⁽¹⁾ "

الشيخ عبيد بن عبدالله الجابري - حفظه الله -

السؤال : شيخنا نود منكم تفصيلاً في مسألة حمل المجمل على المفصل ، وهل هي مسألة خلافية ، وبارك الله فيكم والله يعلم أنني أحبكم في الله ؟

الجواب : " باديء ذي بدء أقول أحبكم الذي أحببتنا له

وحمل المجمل على المفصل، نقل الشوكاني - رحمه الله - إجماع المسلمين على أن ذلك لا يكون إلا في كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وأظن مراده كذلك

(¹) : سؤال طرح على الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - حفظه الله - يوم السبت 1424/01/05 أثناء درسه في شرح صحيح مسلم

جميع النصوص ، وقد شاعت هذه الأيام توسعةً لهذه المسألة ، فأدخلوا فيها ما ليس منها وهذا يصلُّ أحياناً إلى تلطيف البدع والمحدثات، فمثلاً من أتى ببدعة يُقال يُحمل مجمله على مفصله وهذا ليس بصحيح فالخطأ خطأ وإن حدث من صاحب سنة فإن أهل السنة والجماعة وهم السلفيون وهم أهل الأثر وهم أهل الحديث يَزْنُون ما يردُّ عليهم من أقوال الناس وأعمالهم بميزانين ، وذَانِكم الميزنان هما النصُّ والإجماع ، فما وافق نصّاً أو إجماعاً رُد على من صدر منه وإن كان إماماً من الأئمة عند أهل السنة، وزيادةً في البسط أقول باستقراء أقوال الأئمة والعلماء تبين أنها لا تخرج عن هذه الأحوال :

أحداها : أن يكون هذا الخطأ من ذلكم العالم السني فالموقف حياله أن يُرد هذا الخطأ ولا يُتَابَع العالم على هذه الزلة ، وتُحفظ كرامته ، ويُصان عرضه ، ونعني بالرد العلمي النزيه المبني على الأدلة من الكتاب والسنة وعلى وفق فهم السلف الصالح

الثاني : أن يكون للعالم عدة أقوال في المسألة ففي هذه الحال ينظر في أسعدها بالدليل فهو الراجح والباقي يُترك

ثالثاً : أن يكون للعالم قولان أو ثلاثة بعضها صحيحٌ عنه وبعضُها ضَعِيفٌ، لم تصح روايته عنه فيقبلُ الصحيح من أقواله في المسألة ويُترك ما عاداه وهذا كثير، فوجد أن بعض الأئمة يُخطئ أصحابهم في النقل عنهم

الرابع : أن يختصر العالم في مسألة ويبسط القول فيها في موضع آخر، فهنا يُحمل هذا على هذا فيقال اختصره هنا وبينه هناك ، وقد وجدت عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - كثيراً من هذا، يقول: "وقد بسطنا القول في هذه المسألة في غير هذا الموضع" وكذلك كثير من أهل العلم وجدنا عنهم هذا، هذا ما استحضره الآن في هذه المسألة ، وبهذا التقرير يتبين أن حمل المجمل على المفصل في النصوص من الكتاب والسنة أمّا كلام البشر فالإطلاق فيه خطأ ⁽¹⁾

(1) : "موقع ميراث الأنبياء : قسم علوم الحديث "

الشيخ محمد سعيد رسلان - حفظه الله -

قال : " إنّ السلفيين يا «أبا الفتن» يُفَرِّقون بين الخطأ العارض والخطأ المنهجيّ، ويعرفون ذلّة العالم إذا ذلّ؛ فيُفَرِّقون بين ذلّة العالم وبدعة المُبتدِع، وأنّ تجعلهما سواء!! عَشَى الحقدُ على عين بصيرتك فطمسها؛ فأنت تخبطُ في باديةٍ من ظنونك خبطَ عشواء، بل خبطَ عمياء

وأهلُ السُنّة يعرفون إطلاقات العلماء، وهو ما تُسميه أنت بالمُجمل، ويُراعون تلك الإطلاقات بشروطها وقواعدها، ولا يمنعون من جمع كلام العالم الذي فيه احتمالٌ وإشكالٌ إلى كلامه الآخر ليتبيّن بالكلام الآخر: هل القائلُ يسير فيهما على وتيرةٍ واحدةٍ؟ أم أنّ كلامه الآخر مناقضٌ للأول؟

فهذا الجَمْعُ بين أقوال العالم الواحد، المقصودُ منه: أنْ يتبين هل هو ممن مشى مع الحق والأدلة في الموضوعين؟ فتُعرَفُ نزاهته .. أو يُتبين مِيلُهُ في أحدهما، فيُدان بذلك المِيلُ

أما حملُ المطلق على المُقيّد، وحملُ المُجمل على المُبيّن، وحملُ العام على الخاص، فلا يكونُ إلا في كلام الله -تعالى- أو كلام المعصوم -صلى الله عليه وآله وسلم - " (1)

وأولى من بيّن خطأ هذه القاعدة : الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - فقد أَلَفَ في ردّها وبيان عورها : " إبطال مزاعم أبي الحسن في المجمل والمفصل " و " ملحق بإبطال مزاعم أبي الحسن في المجمل والمفصل " و " وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل " ، وله كلام في غيرها من الكتب والبحوث - حفظه الله -

ملاحظة :

(1) : خطبة بعنوان " نصّح ونهّد " للشيخ في الردّ على المأربي

المجمل والمفصل عند أصحاب هذه القاعدة ، يختلف كلياً عن معنى
المجمل والمفصل عند الأصوليين :

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " ومن جهة أخرى
وضعوا أصولاً لحماية أهل البدع وزعمائهم ولمواجهة أصول السلف ومنهجهم
في نقد البدع وأهلها مثل : " حمل المجمل على المفصل " وهم لا يريدون المجمل
والمفصل لدى الأصوليين وعلماء الإسلام، وإنما يريدون مجملاً ومفصلاً ابتدعه
(1)"

**فأما المجمل والمفصل عند العلماء ؛ فقال الشيخ صالح آل الشيخ -
حفظه الله - :** " كلمة (مجمل) تارة يقابل بها المبيّن، وتارة يقابل بها المفصل،
ومعناها إذا قوبل بها المبيّن يختلف عن معناها إذا قوبل بها المفصل :
والأول هو الذي يبحثه الأصوليون حين يجعلون في مباحثهم في الركن
الثالث من أركان أصول الفقه -وهو البحث في الاستدلال- المجمل ويقابلون به
المبيّن، والمجمل الذي يقابل به المبيّن اختلفت عباراتهم في تعريفه؛ ولكن حاصلها
يرجع إلى :

أن المجمل ما لم تتضح دلالاته

أو كما قال بعضهم: ما احتمل شيئين ولا مرجح

أو كما قال بعضهم: ما لم يكن متحد المعنى ، ولم يكن ثم ما يبين ذلك
المعنى فيه

فإذن المجمل الذي يقابل بالمبيّن هذا يبحث فيه من جهة دلالة الألفاظ
ومن جهة الاستدلال ، فيقال هذا مجمل وهذا مبيّن

ومعلوم أن النصوص إذا جاء فيها شيء مجمل فلا بد من البحث عما
يبينه حتى يتم الاستدلال ؛ لأن الاستدلال بالمجمل لا يصح ؛ لأنه محتمل لأشياء

(1) : النصوص النبوية السديدة صواعق تدك قواعد الحزبية الماكرة الجديدة (ص3)

ولا مرجح لأحد الاحتمالات من اللفظ أو من التركيب، وإنما لابد من البحث؛
البحث عن البيان في أدلة أخرى

وأما في مقام البرهان وعند أهل الحجاج والاستدلال فإنهم يستخدمون
لفظة المجمل المقابل لها المفصل، وهو الذي عناه الشيخ رحمه الله في هذا المقام
حيث قال (من طريقين: مجمل ومفصل)، والمجمل هنا هو المجمل في باب
الحجاج وباب الاستدلال وإقامة البرهان، وذلك أن البراهين في إقامتها تنقسم إلى
براهين مجملة وبراهين مفصلة

ويُقصد بالإجمال البرهان العام الذي يمكن أن تُرجع أفرادا كثيرة إليه من
جهة الاحتجاج، فيصلح حجة لأشياء كثيرة دون تحديد

وأما المفصل المقابل بالمجمل هذا فإنه الرد الذي يقابل به كل شبهة على
حدا، وتكون الشبهة لها رد بالتفصيل عليها. وقد يكون هناك في الرد المفصل ما
يشتراك فيه بين رد ورد، وهذا يأتي إن شاء الله تعالى

فتحصل لك أن قول الإمام رحمه الله تعالى (جواب أهل الباطل من
طريقين: مجمل ومفصل) أن :

المجمل: هو الجواب العام، والاستدلال العام، والبرهان العام، الذي
يصلح لكل حجة يوردها المورد؛ يوردها المجادل

والمفصل: هو البرهان والدليل لإبطال كل شبهة على حدّ ذلك على
وجه التفصيل

فإذن عندنا هنا الإجمال غير الإجمال المعروف في أصول الفقه،
الإجمال هنا واضح بخلاف المجمل في أصول الفقه فإنه ما لم تتضح دلالاته⁽¹⁾
أما مراد القوم من هذه القاعدة فهو أن السنّي إذا ظهر منه ما هو مخالف
، فيحمل على محمل حسن ، والعكس للمبتدع :

(¹) : شرح كشف الشبهات (ص182)

قال أبو الحسن المأربي : " حمل المجمل على المفصل سواءً من السني أو المبتدع؛ السني مفصله الخير والحسن، والبدعي مفصله القبيح والشر، مجمل السني الكلمة التي تحتل خيراً وشرّاً تحمل على الخير، ومجمل البدعي تحمل على الشر "(1)

ولعلّ أبلغ ما يجاب به على هذا التّهوّر قول الشّيخ ربيع - حفظه الله - في إبطاله

قال - حفظه الله - : " وأقول إيراداً على أبي الحسن: إذا صدرت كلمة مجملة تتضمن سباً لله أو لرسوله أو كتابه أو لأحد الأنبياء أو الصحابة من سني ومبتدع فهل تحمل من السني على الحق ومن المبتدع على الباطل ؟

وإذا صدر من رجلين سني ومبتدع أو سني ومنافق أو كافر كلمة تتضمن قذفاً فهل تحمل من السني على الحسن والحق ، وعلى غيره على القبح والباطل ؟ وإذا صدرت أي كلمة تتضمن الردّة من رجلين سني ومبتدع فهل تكون ردة من المبتدع وحقاً وحسناً من السني ؟ "(2)

فلو كان أبو الحسن قاضياً وجاءه رجلان اشتركا في كتابة مقال فيه مثل هذا ؛ هل سيعطي البراءة للسلفي ويعاقب المبتدع ؟؟؟؟ - الحمد لله على نعمة العقل -

القاعدة الثانية عشرة :

« حكم الثقة غير ملزم وخبره ملزم »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة (مع وجوب ملاحظة ما قرره العلماء في قاعدة « لا يلزمي ») :

(1) : إبطال مزاعم أبي الحسن (ص 4)

(2) : المصدر نفسه

الشيخ مقبل بن هادي الوداعي - رحمه الله -

قال - رحمه الله - : " أنا لا أقول : إن أئمة الحديث رحمهم الله معصومون ، فإنك إذا قرأت في كتب العلل تجد أوهاماً لشعبة وسفيان الثوري وغيرهما من أئمة الحديث ، ولكن هذه الأوهام ينبه عليها من بعدهم ، وليس لدى المحدثين رحمهم الله محابة ، وأنا لا أدعوك إلى تقليدهم فإن التقليد حرام ، وليس اتباعك للمحدثين من باب التقليد ؛ بل من باب قبول خبر الثقة كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) كما في " إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد " للصنعاني - رحمه الله - " (1)

الشيخ عبيد بن عبد الله الجابري - حفظه الله -

السؤال: يقول السائل: ما قولكم فيمن يقول: لا بد من التفريق بين حكم الثقة وخبر الثقة ، فحكمه لا يلزمنا وخبره يلزمنا ؟

الجواب: " لأعلم لهذا أصلاً عند السلف أبداً فهذه من الفلسفات والتقييدات الحديثة من إفراز قاعدة المعذرة والتعاون فيما أظن، هي تؤدي إلى تلطيف البدع وأهلها، حكم الثقة وخبر الثقة معمول بها عند السلف إذا ثبت نقل الدليل حكم عليه أو لا، فمن ثبتت عدالته حكم له بها يقال عدل ، ومن ثبت جرحه حكم بجرحه بناء على ما ثبت بالدليل فنحن أمة الدليل " (2)

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -

السؤال : هل يلزم الرجل أن يقبل نقل الثقة وحكمه، أم نقله فقط ؟

الجواب : " خبر الثقة الأصل فيه القبول، إلا إذا خالف العدول ؛ كما في الرواية الشاذة ، وأما الأصل فيه القبول ، ولا يجوز تكذيب المسلم ورد ما عنده من الحق ، وإذا ما سلطنا هذا المنهج أبطلنا كثيراً من شرائع الإسلام ، لو جلس

(1) : " غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل "

(2) : من محاضرة كانت له حفظه الله بعنوان : " شرح حديث حذيفة رضي الله عنه في الفتن " وكانت في يوم الجمعة الثاني من شهر الله المحرم ، عام أربعة وثلاثين وأربعمئة وألف للهجرة في جامع الرضوان بالمدينة النبوية

رجل يعلمني من الكتاب والسنة ، لو قال لي : قال رسول الله في صحيح البخاري كذا؛ أكذبه؟! لا ، لما يقول لي: فلان مبتدع ، أقول : لا! ، هذا المذهب الذي يسمونه بالتثبت مذهب كاذب، التثبت الذي لا يريد الوصول للحقيقة وإنما يريد رد الحق، فيرد الحق ولا يتثبت، فيتخذ هذه حجة، وليس ممن يتثبت ليصل إلى الحق والحقيقة ، وإنما ليرد الحق، ولهذا نراهم يردون أخباراً متواترة من علماء أجلاء تتخذ فتواهم وأحكامهم وأخبارهم ، ويردون بها هذا المعول ؛ الذي ظاهره معول إسلامي، وهو معول هدام ومعول شيطاني⁽¹⁾

لطيفة :

"قرر فالج الحربي التفريق بين خبر الثقة وبين حكمه لكي يلزم بقبول حكم الثقة بينما الحلبي يقرر التفريق بين خبر الثقة وحكمه لكي يرد أحكام الثقات فعجبا من الأهواء وأهلها"

القاعدة الثالثة عشرة :

« اشتراط قول العالم المجتهد في الجرح »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي – حفظه الله –

السؤال : هل الجرح والتعديل في الأشخاص ؛ هل هو خاص بالعلماء فقط أو حتى بالشباب الذين عندهم معرفة ؟ وماذا يشترط في المعرفة ؟

(¹) رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين (السؤال 06)

الجواب : " الجرح والتعديل لا بد فيه صحة العقيدة كما أشار إلى ذلك الخطيب البغدادي، ولا بد فيه من العلم بأسباب الجرح، لا بد أن يعلم، ولا بد فيه من التقوى والورع

فإذا كان هذا الذي ينتقده عنده علم بالجرح والتعديل، وعنده ورع وتقوى؛ فله أن يجرح، وإذا كان أمر المجروح واضحاً يعرفه الخاص والعام، يعرف أن هذا يسرق هذا يزني، يعرف تماماً، يعرف أن هذا خائن، يعرف أن هذا رافضي، يعرف أن هذا صوفي يطوف بالقبور أمامه ويقيم الموالد

فهذه الأمور الواضحة التي يشترك في معرفتها العالم وغير العالم لا يشترط فيها أن يذهب من يعرف ضلالهم إلى عالم ليقوم بجرحهم؛ فإن أمرهم ظاهر للعالم وغيره، وعلى كل مسلم أن يبين حالهم ويحذر منهم، ينكر عليهم ضلالهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده..." الحديث، على كل مسلم أن ينصح للمسلمين "بايعتُ رسول الله على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم"، "الدين النصيحة" قلنا لمن؟ قال: "الله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم"

الآن أرى رافضياً يخالط عامياً يدعو إلى الرفض، أذهب وأجيء بالعالم كي يجرحه؟!، صوفي قبوري يخالط واحداً من أهل الفطرة ويوجهه إلى بدعته وأنا أعرف أنه قبوري، لا يلزمني ولا يلزم غيري أن يذهب إلى عالم ليبين حاله ويحذر منه ⁽¹⁾

الشيخ عبيد بن عبد الله الجابري - حفظه الله -

السؤال : فضيله الشيخ من الذي يقيم الحجة علي المخطئ؟

ومن الذي ينزل الحكم من تكفير وتبديع علي المعين ؟

(¹) مجموع كتب ورسائل الشيخ ربيع حفظه الله (262/14-263)

الجواب: " أولاً: الذي يقيم الحجة علي المبتدع سواء كانت البدعه كُفريه أو فسقيه ، فهو من يحسن البيان ، ويستحضر الأدله من الكتاب والسنة ويحسن الخطاب ، لهذا المخالف فإذا فهم وعاند قامت عليه الحجة ولا يشترط أن يكون عالماً جهبذاً إن وُجد وإلا فمن دونه ممن يحسن البيان، ويجتهد في إقامة الحجة ، نعم

الشرط الثاني ماهو ؟ "

من الذي ينزل الحكم علي المعين ؟ -

" نعم ، أقول الحكم قد يكون فتوى وقد يكون قضاءً، فالقضاء وهو الإخبار بالحكم علي وجه الإلزام هذا للقضاء، قضاة المسلمين، هم الذين يحكمون هذا الحكم ويرفعونه للإمام الحاكم المسلم لتنفيذه، والفتوى لا، لا يشترط فيها قاضي بل شخص علّم هذه المخالفه وأقام الدليل على أنها مخالفه كُفريه أو مفسقه وكان المخالف المعين قد اجتمعت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع، فالمفتي يُفتي بكفره يقول فلان كافر، فلان مبتدع، أشعري إلي غير ذلك من البدع، أشعري، معتزلي إلي غير ذلك من البدع، نعم" (1)

الشيخ محمد بن هادي المدخلي - وفقه الله -

السؤال : الجرح والتعديل للعلماء فهل للطلاب النقل؟ وإن كان نعم فكيف النقل ؟

الجواب : نقول : نعم ، لا يجوز أن يكون الجرح إلا من متأهل ؛ من عارف بأسباب الجرح وطرائق الجرح التي تدعوا إلى هذا الجرح ؛ فإذا لم يكن عالماً فلا يُقبل ، إذا لم يكن عالماً بأسباب الجرح ودواعيه وطرائقه ، هذا لا يُقبل

(1) نقلا عن موقع (ميراث الأنبياء)

قوله ، فالجاهل بهذه الطرائق لا يعول عليه ، وإنما المعول على أهل العلم في ذلك والمعرفة في هذا الباب.

أنت الآن تنتظر في نقاد الحديث المتساهل - وهو من نقاد الحديث - المتساهل هل يقبل قوله ؟ يقبل ؟ ؛ ما يقبل قوله ، تتركه عنده ، المتشدد هل يقبل قوله مطلقاً ؟ ؛ ما يقبل قوله ، القول للمعتدل ، فإذا وافق المعتدل المتشدد كان الميزان ، وإذا وافق المعتدل المتساهل كان الميزان ، لم ؟ لأن المتشدد قد يجرح بما ليس بجرح ، والمتساهل قد لا يجرح حتى بالجوارح ، الأسباب الجارحة لا يجرح بها ويفوتها ويتساهل في ذلك ، فالعلم وسط ، العدل هو الحق في هذا ، فمن لم يكن عالماً فكيف يقبل بعد ذلك منه

وطالب العلم طريقه في هذا النقل ، فإذا تأهل وانتهى إلى سن ومعرفة تؤهله بعد ذلك فلا مانع ، والنقل أن يسمع هو من العالم المتأهل ، أو يخبره الثقة الضابط ، وما أعز هذا اليوم ، تقول له : عمرو فيسمعه زيد وينطقه خالد ويكتبه بكر ، هو ثقة يعني في نفسه ديانة ما هو كذاب ، لكنه ضابط ما هو ضابط ، فلا بد أن يكون العدل ضابطاً ، يرويه عدل ضابط الفؤاد ؛ إذا قلت له زيد ينقله زيد ، عمر ينقل عمر ، فالآن كثير من أبنائنا لا تتهمه بالكذب ، لا والله ، لكن سيء الحفظ ، سيء الحفظ ، فربما لو بنيت على مقالته هدمت ، يعني شيئاً كثيراً وأحدثت شراً مستطيراً ، فالواجب التريث والتأني ... " (1)

فائدة :

قال الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " الحكم على المخالفين المشهورين ممن قد تقع فتنة عند الكلام فيهم تعرض على العلماء ، لكي تكون الكلمة لها وزن في نفوس السامعين ، وأن هذا قد دلَّ عليه الدليل من حادثة عبدالله بن عمر رضي الله عنهما لما عرض عليه أمر القدرية فتبرأ منهم وقال : أخبروهم أنني بريء منهم وأنهم برآء مني ، وكذا حادثة ابن مسعود رضي الله عنه مع أبي موسى الأشعري في حادثة خلق الذكر ، وأما غير المشهورين أو أتباع

(1) من شريط " وصية مهمة لطالب العلوم الشرعية (س2) "

هؤلاء الرؤوس المشهورين: فطلاب العلم يعرضون عليهم الأدلة وأقوال العلماء وردودهم فإن أصروا فيلحقونهم بالرؤوس أولئك" (1)

القاعدة الرابعة عشرة :

« ردّ أحكام العلماء بحجة عدم التقليد »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ مقبل بن هادي الوداعي - رحمه الله -

السؤال : ما هو الفرق في التقليد لقول أحد المحدثين في الحكم على حديث، أو أحد الفقهاء في مسألة فقهية، وقد ذكرتم -حفظكم الله- في "المقترح" أنه لا بأس لطالب العلم أن يقلد الحافظ في التصحيح والتضعيف في "بلوغ المرام" ؟

الجواب : لا أظن أنني قلت: يقلد، ولو أعلم أنني قلت تقليدا لشطبتها من الكتاب، بل لا بأس أن يأخذ ويتبع الحافظ في هذا كما أجاب بهذا محمد بن إسماعيل الأمير في كتابه "ارشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد"، فقال: إن قولهم: هذا حديث صحيح معناه: أنه متصل السند يرويه العدل عن مثله غير معل ولا شاذ، ولكنهم يستطيعون هذا، فهم يختصرونه بقولهم: صحيح ، فهذا من باب قبول خبر الثقة ، وليس من باب التقليد، فإن الله عز وجل يقول في شأن قبول خبر الثقة: " يأيها الذين ءامنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين "

(1) نقله الشيخ رائد آل طاهر عن جلسة مع الشيخ في حج سنة 1435

مفهوم الآية أنه إذا جاءنا العدل بالخبر نقله ، على أن الذي يبحث ويتتبع الطرق تطمئن نفسه أكثر من غيره ، ولكن لك أن تأخذ بتصحيح الحافظ ابن حجر ، ولك أن تأخذ بتصحيح الشيخ الألباني ، وتصحيح العراقي ، أو غيرهم من العلماء ، ولك أن تبحث ، وهذا الذي أنصحك به ، وأن تقف على الحقيقة بنفسك

أما التقليد فتذهب إلى العالم ويقول لك : تفعل كذا وكذا ، بدون دليل ، فتصلي كما صلى مالك ، أو تصلي كما صلى ابن حنبل ، أو كما صلى الشافعي ، أو كما صلى الشيخ المعاصر ، والشيخ المعاصر لم يقل: سأصف لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

وأما إذا قال : سأصف لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو مستعد للمناقشة بعد أن ينتهي فلا بأس بذلك ولا يعد تقليداً، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يعلم بالقول والفعل ، والتعليم بالفعل يرتسم في الذهن أكثر⁽¹⁾

الشيخ زيد بن هادي المدخلي - رحمه الله -

السؤال : هل يستفاد من هذا الأثر الرد على الذين يخالفون العلماء في أحكامهم وتجريحهم للأشخاص بدعوى أنهم لا يقلدون العلماء؟

الجواب : هؤلاء ما فرقوا بين التقليد وبين ما يقوله العلماء من الشرع الشريف فالعلماء الذين هم أهل الاجتهاد ينظرون في نصوص الكتاب والسنة ويفهمون الأحكام ويقيسون النظير بالنظير، يجتهدون في النوازل، وهؤلاء الذين يعلقون عليهم ويدعون بأنهم هم أحرار وهؤلاء أحرار، وأولئك مجتهدون وهؤلاء مجتهدون، هذا قياس غير صحيح ، فهم غير سليم ، فإذا قال العلماء قولهم سواء في النوازل أو في الأحكام لا يجوز لطلاب العلم الصغار أن يقولوا هم مجتهدون ونحن مجتهدون لأن طالب العلم الصغير ما بلغ رتبة الاجتهاد حتى يجعل نفسه قرينا لعالم كبير السن، مجرب له قدم راسخة في العلم عقيدة وشرعية، هذا من

(1) : كتاب " المقترح " (السؤال 189)

سوء الفهم يصل طالب العلم لهذا الحد، فيخالف كبار العلماء ثم هو يعتبر نفسه صاحب اجتهاد وصاحب فهم صحيح أحسن من غيره⁽¹⁾

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -

السؤال : هل يسع طالب العلم التقليد في مسائل الجرح والتعديل ، علماً أنه يستطيع الوقوف على ما انتقد على من تكلم فيه أحد العلماء المعروفين في هذا الباب بعلو الكعب فيه وتقوى الله والتحري ، أفيدونا ؟

الجواب : قبول خبر الثقة ليس تقليداً وإلا يكون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مقلداً ، يعني قبل [قول الرسول] : ذهبت لكسرى ولم يجيبي ، يعني على هذا المذهب رسول الله [صلى الله عليه وسلم] مقلد قاتل الله هذه القواعد الخبيثة ، وهذه الطعون الفاجرة ، وعمر بن الخطاب وغيره يقبلون خبر الأحاد ، وهؤلاء وضعوا قاعدة قالوا أخبار الأحاد لا تفيد العلم و أخبار الأحاد لا تبنى عليها العقائد . ولكن هؤلاء مع طغيانهم ما ذهبوا يطعنون في قواعد الجرح والتعديل ، من حيث أنهم صاروا أشعرية ، ماتريديية ، معتزلة ، خوارج ، قالوا : أخبار الأحاد ما تقبل في العقائد ويقبلونها في الأحكام ، في الشرائع في الحدود في الأشياء هذه ، لكن يقولون في الأحاد في العقائد ما نقبل ، وهذا ضلال ورد عليهم السلف ، وبينوا بالأدلة الواضحة الجلية أن أخبار الأحاد تفيد العلم إذا تلقته الأمة بالقبول ، وابن القيم وعدد من العلماء (خبر الثقة العدل الضابط عن مثله عن مثله إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام) هذا عندهم يفيد العلم وهو الصواب إن شاء الله والذي لا يقبله ويطعن فيه في عقيدة أو غيرها هذا من أهل الضلال⁽²⁾

وقال - حفظه الله - : » أبو الحسن المصري المأربي وأنصاره...

يزعمون للناس أنهم هم أهل السنة، وأنهم أهل الدليل ولا يقبلون الأقوال إلا بأدلتها.. وأنهم لا يُقَلِّدون أحداً وأن فلاناً وفلاناً ليسوا بمعصومين، ولسنا بملزمين

(1) : الدرر السنية في شرح بعض الآثار السلفية (الحلقة الثالثة)

(2) : محاضرة مشتركة بين الشيخ ربيع والشيخ علي بن ناصر الفقيهي -حفظهما الله تعالى- يوم الخميس 28

بقول فلان ولا بقول علان، ونحو هذه الدعاوى التي أثبتت الأحداث أنه يصدق عليهم ما قاله الخليفة الراشد علي رضي الله عنه في الخوارج حينما كانوا يرددون قولهم: «لا حكم إلا لله»، فقال: «كلمة حق أريد بها باطل»

ونحن كنا ندرك أن ما كانوا يُريدونه من الدعاوى العريضة، ومنها:..المطالبة بالبرهان، والتمسك بالدليل، ومحاربة التقليد.. كنا ندرك أن كل هذا ظاهره كلام حق، ولكنهم يريدون به باطلاً عظيماً، يقصدون من ورائه الشغب والفتن على أهل الحق والسنن ..»⁽¹⁾

تنبيه :

لقد بالغ الحلبي وأتباعه في ردّ أحكام العلماء بحجة عدم التقليد ، حتى بلغوا مبلغاً لم يتصوره أكثر المتشائمين من منهجهم ، فزعموا أن جميع مسائل الجرح والتعديل اجتهادية ، بل وليس لشيء منها دليل في الكتاب والسنة غير المصلحة

قال الحلبي - أصلحه الله - : " المشكلة الآن من سلوكيات وتصرفات الشباب؛ حيث لم يفهموا أن علم الجرح والتعديل أصلاً وجد للمصلحة، علم الجرح والتعديل لا هو موجود في أدلة الكتاب ولا في أدلة السنة " ⁽²⁾

وقال أيضا : " اهيك عن أصل علمي راسخ مقرر، وهو: أن الاختلاف في الجرح والتعديل -من جهة الضبط، أو العدالة، أو البدعة - خلاف اجتهادي " ⁽³⁾

وقد سئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - : " هل مسائل الجرح والتعديل اجتهادية وكيف نرد على من يقول ذلك ، وأنه لا يلزمنا قول الشيخ الفلاني ؟

(1) : مجموعة كتب ورسائل الشيخ " (13/175-176)

(2) : من كلام مسجل للحلي - أصلحه الله -

(3) : من كلامه في آخر فقرة من رده على رسالة الدكتور صادق البيضاني (الموقع الرسمي لعلي الحلبي)

فأجاب - حفظه الله - : " مجموعة من المدسوسين على المنهج السلفي واللابسين للمنهج السلفي زوراً ، ركزوا على قضية الجرح والتعديل ، (نصح ولا نجرح) (نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع الامة كلها) (نصح ولا نهدم) ، يعني ما في تغيير لمنكر ولا بدعة ولا أي شيء ، والامة كلها في المنهج الواسع الافيح ، حتى الروافض يدخلون (إخواننا)

وشرعوا يكيلون التهم للجرح والتعديل ومن يقوم به

حتى وصل بعضهم إلى أن يقول (إن الجرح والتعديل ليس له أدلة في الكتاب ولا في السنة)

الله أكبر ، قلت لهذا القائل كيف تقول هذا الكلام قال (خطأ لفظي)، بعدما نشره في أشرطة ، قال (هذا خطأ لفظي) ، هذا خطأ جوهري ، القران مليء بأدلة الجرح والتعديل ، طعن في قوم فرعون ، طعن في قوم نوح ، طعن في قوم هود ، في قوم صالح ، في قريش ، في أبي لهب في

السنة فيها مليئة ، منهج السلف فيها مليء

وهو سلاح في وجه أهل البدع ، فيريدون تحطيم هذا السلاح وتجريد السلفيين من هذا السلاح الذي استمد من كتاب الله ومن سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، طلع أول واحد يحارب الجرح والتعديل وطلع الثاني والثالث والرابع والعاشر ويتبعهم أفواج وهؤلاء الذين حذرتكم منهم ، يلبسون لباس السلفية ويفرقون السلفيين بهذه القواعد وبهذه التأصيلات ، بارك الله فيكم

واحد قتل نفس ورآه شاهدان عدلان ، أديا بالشهادة عند الحاكم الشرعي ، بماذا يحكم ؟ يحكم بالقصاص وإلا خالف كتاب الله وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ((وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ)) ، وأدلة الشهادات وأدلة الجرح والتعديل شيء واحد فإن غير العدل لا تقبل شهادته وغير العدل لا تقبل روايته ، الكذاب ، الخائن ، الذي لا يضبط الكلام ، هذا لا تقبل منه شهادة ولا يقبل منه جرح ولا تعديل وإذا كان عالماً وضابطاً ومتقناً وطعن في شخص ، قال : (فلان

كذاب) ، يجب على الناس أن يقبلوا قوله ، وسار السلف على هذا المنهج ، (فلان كذاب) [فهو] كذاب ، (فلان سيء الحفظ) [فهو] سيء الحفظ ، فلان مبتدع ، مرجئ ، خارجي ، معتزلي كذا

خلص ، قالها أحمد قالها ابن معين قالها ابن المديني قالها البخاري ، مشت ، كيف ؟

لان الله أمر بقبول خبر العدل ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا)) ، فلا تتبين وتتثبت إلا من خبر الفاسق ، خبر الفاسق ما تقول كذب ، يحتمل الصحة لكن أنت لا تقبله تثبت ، لكن خبر العدل ما دام عدلاً ضابطاً ينقل عن رسول الله [صلى الله عليه وسلم] يجب أن تقبل هذا الخبر ودواوين السنة مملوءة بأخبار هؤلاء الصادقين ، الصادق العدل يروي عن الصادق العدل على رسول الله عليه الصلاة والسلام ، قام ديننا على هذا ، فهو لاء يريدون أن يسقطوا قواعدنا التي قام عليها ديننا ، وحديث رسول الله ، والنقل عن الصحابة ، والنقل عن الأئمة ، بارك الله فيك كثير منه يأتي عن العدل الواحد عن العدل الواحد ويمشي ويجب قبول هذا بدليل ((إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا)) ، ((وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ)) ، وفي الأخبار يُكتفى بخبر الواحد فقط ، ورسول الله [صلى الله عليه وسلم] كان يرسل شخصاً واحداً إلى كسرى وتقوم به الحجة ويرسل إلى قيصر شخصاً واحداً فتقوم عليه الحجة ، وإذا ما دخل في الإسلام بتبليغ رسالة هذا الفرد العدل الصادق ، إذا رفض الإسلام ولم يتبع رسول الله [صلى الله عليه وسلم] ، رسول الله يجهز له الجيش .

وجهز عليه الصلاة و والسلام لغزوة تبوك للروم بناء على إنهم رفضوا هذه الدعوة التي بلغها رجل واحد ، ويرسل الى البحرين ويرسل إلى عمان ويرسل الى اليمن ، أفراداً يرسل وتقبل اخبارهم وتبنى عليهم الحجة ومن لا يقبل خبرهم تجهز له الجيوش .

كيف الآن عشرة ، خمسة عشر سلفي يتفقون على قضية معينة فترفض ، ويقول لا بد من الإجماع ، ومن قواعدهم ، أنه لا يقبل جرح وتعديل شخص

ولو قال عشرة من الأئمة المعاصرين أن فلان مبتدع ، عنده كذا وكذا ما يقبل منهم

هذا من هؤلاء الذين حذرتكم منهم يدعون السلفية وهم يهدمون المنهج السلفي وقواعده وأصوله .

وكم لهم من التأصيلات الفاسدة (لا يلزمني) ، تجيء تنقل من كتاب (فلان قال في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية كذا وكذا) ضلالا واضحا كالشمس ، يقول لك (ما يلزمني هذا الكلام) ، أيده عشرات في هذا الكلام يقول (لك) (ما يلزمني)

عندهم قاعدة (ما يلزمني) ، عندهم قواعد لرفض الحق وقواعد لرد الحق وقواعد في رد قواعد الجرح والتعديل ، فتعلموا قواعد الجرح والتعديل وانظروا منهج السلف ، وسيروا على نهجهم ودعواكم من هؤلاء المضللين المهوشين على دين الله الحق وعلى المنهج السلفي وأهله ⁽¹⁾

القاعدة الخامسة عشرة :

« التوسع في كلام الاقران »

وهذه بعض تعليقات أهل العلم على هذه القاعدة :

الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -

السؤال : هل كلام الأقران في بعضهم يُردُّ مطلقاً ؟

(¹) : محاضرة مشتركة بين الشيخ ربيع والشيخ علي بن ناصر الفقيهي - حفظهما الله تعالى - يوم الخميس 28

الجواب : " القوم يَبْعُونَ بعد أن يموتوا يُتَكَلَّم فيهم، قد شَبِعُوا ولعبوا وعبثوا بأموال النَّاس، سهل حينئذٍ لو تكلَّم فيهم بعد موتهم ، فما يُحِبُّون أن يسمعوا التَّجريح فيهم وهم أحياء ، من أجل هذا يقولون: كلام الأقران

مع أنَّ كلام الأقران أبلغ وأعرف وأعلم من كلام من أتى بعدهم بقرنين فالذي هو معاصر يعرف صدق الراوي من كذبه، ويعرف أيضًا ما هو عليه من الضعف ومن سوء الحفظ

وأما الذي هو متأخر، فكيف يفعل؟ إن وجد له سند إلى ذلك الرَّاوي وإلاّ جمع أحاديث الرَّاوي وعرضها على أحاديث الحفاظ ، فإن وافقت أحاديث الحفاظ قبله ووثقه ، وإن لم توافق أحاديث الحفاظ ضعفه وردّها

فالمهم أن جَرَح الأقران هو أبلغ، والذي يُردّ هو النادر، إذا علم أن هناك بينهم عداوة من أجل التنافس، أو من أجل الدنيا، أو من أجل أيّ عداوة ، فهذا ربّما يقال عنه : إنه من رواية الأقران، كما حصل لأبي نُعيم ، وابن منده ، وغير واحد من العلماء ، ويقول الحافظ الذهبي: "هو من رواية الأقران لا يلتفت إليه"

أما أن نقول : كلام يحيى بن معين في عمر بن هارون البلخي ليس بصحيح!

ونقول: كلام الإمام أحمد في يحيى بن عبد الحميد الحماني: "إنّه كان يكذب جهاراً" ليس بصحيح! ، فهذا كله باطل

أقرءوا، اقرءوا – يا إخوان- كتب التراجم تجدونهم يقول أحدهم: " قدمت إليه فوجدته يحدث بأحاديث لم يسمعها ف ضربت على حديثه " ، وبعضهم يقول: " فلم أسمع منه "

فالمهم أن الإخوان المفلسين، وأصحاب " جمعية الحكمة " و " جمعية الإصلاح " ، وكذلك " جمعية الإحسان " ليسوا من أهل هذا الفن ، إذا قدحوا في عالم فهم يقدحون فيه من أجل الدنيا

أما أهل العلم إذا قدحوا فيهم ، فكلامهم فيهم مؤثر بحمد الله ، والله المستعان

وأنا أقول لكم :

لو يمكن أن يشتروا سكوتنا بالملايين لفعلوا ؛ ولكن هيهات هيهات أن نسكت على باطل ، فقد كان ابن الجوزي وغيره يقول : " لا يتسنّى لكم الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنا حيّ " اهـ

السائل : " إذا فكلامهم في أهل العلم من الكلام المردود ؛ لأنهم تكلموا لشيء في نفوسهم ؟

الشيخ : " نعم ؛ كلامهم مردود ؛ لأنهم يريدون أن يدفعوا أن يدفعوا كلام أهل العلم لشيء في نفوسهم حتى لا يقبل كلام أهل العلم فيهم "

السائل : وهل يعتبرون من أقران أهل العلم أصلاً ؟

الشيخ : " هم يعتبرون من أقران أهل الدرهم والدينار ، من أهل التجار والتليسات وغيرهم ، وإلا فليسوا أهلاً لأن يقبل كلامهم ، وهو مردود - يا إخوان - ماله أثر ؛ ولكن الأسئلة تتكرّر في هذا ، وإلا فنحمد الله ، قد أعطيناهم قسطهم ، وقد عرفهم الناس من بريطانيا ، ومن أمريكا ، ومن فرنسا ، ومن ألمانيا ، قد عرفوهم أنهم مبتدعة ، وعرفوا أهل السنة والله المستعان "(1)

الشيخ صالح بن فوزان الفوزان - حفظه الله -

السؤال : أحسن الله إليك صاحب الفضيلة ، الآن كلما رد عالم على آخر أخطأ قالوا : هذا كلام الأقران يطوى ولا يروى ، ما رأيكم في هذه القاعدة ؟ وهل هي على إطلاقها؟

(1) : "الرد الوجيه على أهل بيت الفقيه" للشيخ مقبل - رحمه الله - باعتناء أبي راحة (ص 36)

الجواب : " أنا بينت لكم، يجب بيان الحق ، يجب بيان الحق ورد الخطأ ، وما نجامل أحداً ، ما نجامل أحداً ، نبين الخطأ وندل على الحق الذي يقابله ، ولا لنا شأن بفلان أو علان ، نعم

فلا يجوز السكوت ، لأننا لو تركنا هذا الخطأ والخطأ الثاني والخطأ الثالث كثرت الأخطاء وصار الناس يظنون أن سكوت العلماء عنها يعتبرونه حجة

فلا بد من البيان ، لاسيما إذا كان هذا الذي أخطأ قدوة - يتخذه الناس قدوة - أو له رئاسة فالأمر أخطر ، فيبين ، يبين خطأه علشان ما يغتر به ، نعم

يقال تروى ولا تطوى ؟!! ما يقال هذا ! هذا كلام باطل ، الي تروى ويُردُّ عليه ، والذي يزعل يزعل والذي يرضى يرضى ، لأن هدفنا الحق ، ما هدفنا التعرض للأشخاص أو التنقص للأشخاص "(1)

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي – حفظه الله -

السؤال : ما تعريف الأقران في علم الحديث؟

وهل إذا طبقت قاعدة: كلام الأقران يطوى ولا يروى ، عددنا ذلك التطبيق طعناً في الشيخين؟!؟

الجواب : " أي شيخين ؟ البخاري ومسلم، أو أبو بكر وعمر ! الشيخان عند اصطلاح (.....) أن تقول أبو بكر وعمر أو البخاري ومسلم ، أي شيخين ؟...

آاه الشيخين المتعاصرين

هذه قاعدة لا تطبق إلا في أضيق الحدود ، وإذا رأينا المتخاصمين كل واحد منهم عنده هوى ، فلا نقبل كلام أحدهما في الآخر

(1) : مادة صوتية مفرغة للشيخ – حفظه الله -

أما إذا جاء مثل أحمد بن حنبل ، أو بن معين، وتكلموا في مثل الكرابيسي، أو الحارث المحاسبي، من أقرانهم الذين عاصروهم، ما نقول هذا كلام أقران، نقبل كلام هؤلاء الأئمة-بارك الله فيك- في نقد وجرح أمثال من ذكرنا، وكتب الجرح والتعديل مليئة بالأقران

فلو أخذنا بهذه القاعدة ما قبلنا شيئاً، فهذه يُلبس بها أهل الباطل، أهل الباطل يلبسون بها لإسقاط نقد أهل السنة في أهل البدع

فإذا كان واحد مبتدع ضال ، وحدثكم ببذعته نقول هذا أقران ! ، يعني لما يتكلم بن باز في علوي المالكي أو بن عثيمين على المالكي وأمثاله، نقول -والله- أقران

-كلام سخيف - بارك الله فيكم !

لما نتكلم في الخميني نقول أقران !

لما نتكلم في سيد قطب نقول أقران !

وهو يسب الصحابة ويطعن في الأنبياء ، وإلى آخره، هذا كلام باطل، على أن نقد العلماء الآن في هذا العصر غالباً ما يأخذه من الكتب -بارك الله فيك-

قال فلان في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية، يعني كلام مدلل، مثبت، موثق، كيف يقول عن الأقران يروى كلامهم؟!!

لما يسب أبو بكر وعمر مثلاً ، أو يسب عثمان ، وأنقل كلامه ، وأقدمه للناس تحذيراً من كتابه ، ومن شخصه أيضاً ، يقال هذا كلام أقران ! هذه كلها من تلبيسات أهل البدع والضلال ومن التميع أيضاً في نفس الوقت، من أخبت أنواع التميع" (1)

(1) : (من شريط "المنهج التميعي وقواعده" (السؤال السابع)

وممن بين خطأ هذا التوسع غير المنضبط من العلماء - ممن وقفت
على كلامه - أيضا :

- الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -
- الشيخ العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله -
- الشيخ العلامة محمد علي فركوس - حفظه الله -
- وغيرهم كثير - والحمد لله -

من المضحك المبكي :

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكاء
الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي وعلي حسن الحلبي أقران عند
عبد الملك رمضان؟؟!!

قال عبد الملك رمضان - أصلحه الله - " لو كل واحد نتوقف فيه إذا
تكلّم فيه ما يبقى أحداً، وفي كثير متكلمين بعضهم في بعض، وإحنا شوف: هذه
مجرد ردود الأقران بعضهم في بعض!، ونحن نطويها وما نرويها!، نسكت عنها،
والأشياء الطيبة ننشرها، وإذا كان حقيقة رجل تكلم فيه بحق، هذا الرجل إذا صار
مبتدع تركناه، أما الشيخ علي فأنا أعرفه أكثر من عشرين سنة، رحت بيته،
وسافرنا سوياً، ويدعو إلى السنة والحمد لله "(1)

* هذه بعض القواعد والأصول التي بني عليها " منهج التميع الفسيح "
، ولعلّ القارئ يلاحظ تداخلا وترابطا فيما بينها - لأنها تنبع من مشكلة واحدة - ،
مما يصعب حصرها ويحمل على التكرار في نقلها ونقدها .

(1) : "من شريط مسموع بصوته - أصلحه الله -"

- ولذلك أهملت الكثير منها ، إما لأنها إعادة صياغة لما سبق بهدف المراوغة والتمويه ، أو لأنها بعض جزئياتها وفروعها ، أو لأنني لم أجد من أفردها بالرد من العلماء ؛ وقد التزمت الرد من أقوالهم
- كما أنّ لحزب التميع استغلالاً لبعض القواعد السلفية في غير محلّها ، وعلى غير فهمها ، ودون مرادها ، وفي غير أهلها ومستحقّيها ، فمن ذلك :
- أنهم يطلقون " عذر المجتهد المخطئ " ويريدون به المبتدع المخالف
 - ويطلقون " حسن الظنّ " ويريدون من بان خطأه وظهرت بدعته
 - ويطلقون " جواز الترحّم على أهل البدع والدّعاء لهم " ثمّ هم يجاوزون ذلك إلى تمجيد أهل البدع وتغريير العوام بهم
 - ويطلقون " أن الحقّ ضالة المؤمن " ويريدون أن يحملوا النّاس على قراءة كتب المبتدعة ، وحضور مجالسهم ، ودوام خلطتهم ومجالستهم
 - ويطلقون " وجوب العدل والإنصاف " ويريدون منهج الموازنات
 - ويطلقون " الحكم بالظاهر " ويريدون أن ينكروا ما بان من القرائن والملابسات
 - ويطلقون " مراعاة مصلحة الدعوة " ويريدون مصالحهم الحزبية وأهواءهم الشخصية ، وإلا فإنّ المصلحة في شرع الله تدور حيث دار
 - ويطلقون " الدعوة إلى الاجتماع و نبذ الفرقة " ويريدون بها جمع النّاس على غير هدى
 - ويطلقون " التزام الحكمة في الدعوة إلى الله " و مرادهم الطّعن في أهل السنّة ، بعدم الحكمة

وغيرها من الإطلاقات والمجازفات البدعية ، من غير فهم صحيح ولا تطبيق سليم – والله المستعان -⁽¹⁾

ولا شك أنّ الأيّام ستظهر قواعد أخرى ، وأصولاً جديدة ، لأنّ أصل البدعة محدث وهي حمالة لكلّ جديد ، وأصل السنّة ثابت أصيل ، وهي نافية لكلّ محدث

المبحث الرابع :

نماذج من تطبيقات المميعة لهذه القواعد

القسم الأول : نماذج من تطبيقات هذه القواعد على المبتدعة :

إنّ هذا المبحث ذو أهمية بمكان ، فإنّ القوم كثيراً ما يظهرون للضعفاء والمغفلين من أتباعهم أنّهم وضعوا هذه القواعد حفاظاً على وحدة السلفيين ، أو دفاعاً عن علمائهم ، وأن مقصدهم منها غير من بانة بدعته واشتهرت نحلته ، وفي هذه النقول ما يبيّن لك زيف كلامهم ، ومكر حيلهم ، فإنّهم ما وضعوها إلّا للدّفاع عن البدع والمحدثات وأهل الضّلالات :

قال الشيخ ربيع - حفظه الله - : " وسار على هذا المنهج الباطل ونسج منواله أبو الحسن المأربي وعدنان عرعور وعلي حسن عبدالحميد في حرب أهل السنة وإسقاط علمائهم ورميهم بالغلو والدفاع عن أهل الباطل والبدع ، واختراع الأصول الفاجرة لهذا الدفاع المخزي واعتبارهم أهل البدع من أهل السنة

⁽¹⁾ : للأخ إبراهيم بويران - حفظه الله - مقال مائع مفيد حول هذه الإطلاقات بعنوان "احذروا هذه المداخل الحزبية من خلال بعض القواعد السلفية " ، نشره في منتديات التّصفية والتّربية السلفية ، فيرجع إليه من أراد التّوسّع .

حتى وصل بهم الأمر إلى الدفاع عن يقول بوحدة الوجود ، ويطعن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعطل صفات الله ، ويفعل أبو الحسن وعدنان عر عور وينصرهما ويؤيدهما ويدافع عنهما ويتولاهما علي حسن عبدالحميد وحزبه

ثم ينحدر أبو الحسن فيدافع بالكذب والخيانات عن أهل وحدة الأديان وحرية الأديان وأخوة الأديان ، ويستمر علي حسن وحزبه ومن جرى مجراه في الذب عنه وإسقاط العلماء الذين ينصحونه ويبينون انحرافه

ثم ينحدر علي حسن وحزبه إلى مدح وحدة الأديان وأخوة الأديان وحرية الأديان ومساواة أهل الأديان وضلالات أخرى ، ويمدح من يؤيد هذه الضلالات ويدعو إليها ، ويبالغ في مدحهم على اختلاف مذاهبهم من روافض وصوفية وعلمانيين ، فيصفهم بأنهم علماء ثقات وحكام أمناء ، ويمدح من يدافع عن هذه الضلالات ويحارب من ينتقدها من أهل السنة⁽¹⁾

وقال - أيضا - في سبب تأصيل قاعدة « حمل المجمل على المفصل »

:"

الوقفة الثانية: بيان منشأ هذا الأصل الباطل

هو رد عبد الله عزام على تصريح العلامة الألباني - رحمه الله - بأن سيد قطب يقول بوحدة الوجود عند ذلك هبَّ عبد الله عزام يدافع عن سيد قطب، ويرد على الشيخ الألباني

وخلال هذا الدفاع والرد اخترع وجوب حمل كلام الرجل المجمل على المفصل، وأن عامه يحمل على خاصه، ومطلقه يحمل على مقيده

فهذا أول ظهور هذا الأصل الباطل بهذا اللفظ

(1) : " بيان ما في نصيحة إبراهيم الرحيلي من الخلل والإخلال " (ص 19)

ولما تصديت أنا ربيع لنقد سيد قطب، رددتُ على هذه الأمور المخترعة ردوداً شافية لكل منصف

ثم خلف عبد الله عزام أبو الحسن المصري المأربي يدافع عن سيد قطب، ويدعو إلى حمل مجملات سيد قطب على مفاصلاته، ويطعن فيمن يقول: إن سيد قطب يقول بوحدة الوجود، أو ينتقد شيئاً من ضلالاته، وصبرتُ عليه سنوات أتلطف به رجاء أن يثوب إلى رشده، فما كان يزيد على مر الأيام إلا بلاء على بلاء.

هذا مع العلم أن ضلالات سيد قطب ليست من المجملات، بل هي من المفصلات الواضحات⁽¹⁾

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية :

قال عبد الملك رمضاني - أصلحه الله - عن عدنان عرعور : " الرابع : أنه كان يتكلم بلسان سلفي في مساجد السلفيين ، فإذا خلا بغيرها لوى لسانه !! وهذا كله تجاوزناه يومها ، إلى أن مرت السنوات ، فإذا بي أفاجاً بشريط له بعنوان " معالم في المنهج " (رقم 03) ، فسمعت الشيخ عدنان يقول : " حزب من الأحزاب : الجمبة الإسلامية في الجزائر ، فيه عاقل يقف في وجهها ؟! لكن فيه ناس ينصحونها هذا الطريق ، انتبهوا ! احذروا ! احذروا ! لكن هل يوجد مسلم يجئ يقف في وجهها ؟! فإذا كانت خطأ في هذا السبيل ، ونحن مانراه ، لكن هل يجوز أن يأتي مسلم فيقف أمام حزب إسلامي ، ويكون هو مشغلة بينه وبين هذا الحزب ؟! فكل على شاكلته يعمل ؛ فهذا الجمبة ترى الوصول الآن السريع بدل ما يستلم الشيوعيون أو العلمانيون أو الجزائريون ، أو إلى غير ذلك ... !! " (2)

(1) : " وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل " للشيخ ربيع - حفظه الله -

(2) : " تخليص العباد من وحشية أبي قتاد " لعبد المالك رمضاني ، وفيه أن عدنان قال " الخوارج إخواننا !! "

وسئل الحلبي عن اسامة بن لادن فأجاب : " أسامة بن لادن رجل صاحب مال وعنده غيرة دينية وإلا ليس هو طالب علم ، فما وجد نفسه إلا في وسائل الإعلام وعلى ألسنة الناس ويحاط بمجموعة من الحزبيين والتكفيريين وما أشبه هؤلاء

وكما قيل لم يبق شيء يخاف عليه ولا منه فهو المطلوب رقم واحد لأمريكا ؛ وبالتالي يفعل ما هو باستطاعته أن يفعله . ولكن ظننا به أنه مخلص إن شاء الله ولا نزكيه على الله . وإن كانت هذه الأمور التي يفعلها أو تنقل عنه نحن لا نوافق عليها ولا نرتضيها كما هو معروف في منهجنا ومنهج علماءنا "(1)

قال الشيخ ربيع - حفظه الله - : " والعجب الأشد من الحلبي الذي يحارب التكفير كيف ينصر أشد الناس تكفيراً؟! لا بد من وجود أسرار وراء الكواليس !!!!"

وقال علي الحلبي عن رسالة عمان : " أقرّها " عددٌ كبيرٌ من الجهات الرسمية و الشعبية - في الأردنّ وخارجها- حتى من العلماء- بكافة مراتبهم واتجاهاتهم - ، والولاية - بتعدد مناصبهم ودرجاتهم - "

وعلق الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - على كلامه بقوله : " ثناء الحلبي على مؤيدي رسالة عمان من روافض وصوفية وعلمانيين، وهم كثيرون، وشهادته لهم زوراً وبهتاناً بأنهم علماء ثقات وولاة أمناء، كتب هذا بقلمه وأعلنه "(2)

وقال عبد الملك رمضان في نفس الموضوع : " الشيخ علي ألقى خطبة بين يدي الملك الأردني، وتكلم عن رسالة فيها كلمات حمالة توحي بوحدة الأديان!، فالشيخ علي امتدح رسالة الملك من جهة أنه أراد أن يدعو غير المسلمين للإسلام من هذه الحيثية، الشيخ ربيع قال: كيف تمدح هذه الرسالة وفيها

(1) : " سلسلة الأجوبة الحلبية على الأسئلة الشرعية... الشريط 14"

(2) : من مقال "الحلبي يُدَمِّرُ نفسه بالجهل والعناد والكذب" الحلقة الأولى " للشيخ ربيع حفظه الله "

وحدة الأديان؟! هي كلمات حمالة الوجوه قد لا [كلمة غير واضحة]، فمسكها على الشيخ علي، ولماذا تقول بما يقوله الملك؟!، وما أدري ايش!، وطول المشوار!، وهذه هي المشكلة" (1)

سئل علي الحلبي في مكالمة هاتفية عمّن وصف الصحابة بالغثائية - يعني المأربي - فقال: "هذا لا نستعمله لأنو جناب الصحابة عظيم ، لكن لو ورد على لسان واحد - متأولا - ! فلا نقول له : أنت تسب الصحابة !!! ، هذه يعني معزوفة باردة ووافدة وبعيدة عن الحق والصواب "

وقال أيضا في بيته لما سأل عن نفس الموضوع : " هل القول بالغثائية يعد سباً للصحابة أم لا فأجاب : يفرق بين المتكلم بين أن يكون معظما للصحابة أم لا يمكن أن يقال أن الكلمة تعد سباً لكن يفرق بين القائل لها " (2)

وأبو الحسن يقول : " إنَّ الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ في دائرة أهل السنة والجماعة ، - وكان يقول ذلك في المحاضرات العامة والمجالس الخاصة - " (3)

قال الشيخ ربيع - حفظه الله معلقا - : " عده الإخوان في اليمن وفصائلهم من أهل السنة من تلاعبه وهوان السنة عليه

فالإخوان في اليمن يضمون أهل البدع في تنظيمهم، ويتحالفون مع الإشتراكيين (الشيوعيين)، ومع الروافض والعلمانيين ويحاربون في الوقت نفسه أهل السنة ، فمنهج أهل السنة وأصولهم ترفضهم رغم انف هذا المبطل ومن وراءه " (4)

ومن الأمثلة الكثيرة على هذه التطبيقات أيضا :

(1) : "من شريط مسموع بصوته - أصلحه الله -"

(2) : "كلا القولين مسجل بصوته - أصلحه الله -"

(3) : "حقيقة المنهج الواسع عند أبي الحسن "

(4) : المصدر نفسه

- " دفاع الحلبي وثناؤه وتمجيده للمخالفين لمنهج السلف كالحويني ومحمد حسان والعيد شريفي والمغراوي ومراد شكري والمأربي وغيرهم ممن هو أسوأ منهم أيضا كجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده ، والبنا ، والنبهاني ، وأبي الحسن الندوي ...

وكذا دفاعه وثناؤه على الجمعيات والأحزاب البدعية " كجمعية إحياء التراث القطبية " ، و " جمعية البر "

وكظهوره في " قناة المنار " الرافضية التي تسبّ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمّهات المؤمنين ، وثناؤه على مندوب قناة الرفض والكفر والزندقة -بأنه سنّي فاضل⁽¹⁾

- ومنها : " كتاب أبي الحسن المصري المأربي الذي سماه بـ (الدفاع عن أهل الاتباع) يعني بأهل الاتباع : سيد قطب والإخوان المسلمين الخليط العجيب من الصوفية والروافض والخوارج وعلى رأس هذا الخليط حسن البنا والغزالي والتراشي والغنوشي الذين صدعوا بالدعوة إلى حرية الأديان وأخوة الأديان ووحدة الأديان ...

وكذلك يعني به سيد قطب الذي يقول بوحدة الوجود والحلول والجبر وخلق القرآن، وينكر رؤية الله

وكذلك يدافع أبو الحسن عن جماعة التبليغ الذين يبايعون على أربع طرق صوفية: الجشتية والقادرية والنقشبندية والسهروردية، وكلها تشتمل على عقيدة وحدة الوجود والحلول والشركيات والبدع

ودافع عن أشخاص معروفين مثل عدنان عرعور والشايجي وغيرهما ممن يدورون في فلك سيد قطب، يدافع هذا الرجل عن هذه الأصناف بالتموهيات

(1) : أنظر كلّ ذلك في مقال " يان أسباب جرح أهل العلم لعلي حسن الحلبي " للأخ : عبد الحميد نجار الهضايي - حفظه الله -

والسفسطات والخianات والإلزامات الفاجرة مناهضة ومراغمة لأهل السنة
السلفيين، ويدعي مع هذه المخازي أنه سلفي⁽¹⁾

- أما عدنان عر عور فقد جاوز هؤلاء بمراحل ؛ فهو يثني على
النصارى ، ويصف الدروز والإسماعيلية والعلوية بالصادقين والشرفاء⁽²⁾

وكذلك يثني على الخوارج ويقول هم إخواننا ، ويصف خروجهم بالجهاد
، ويمجدهم ويحتفي بشجاعتهم وبسالتههم ، ويدافع عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ
وغيرها ، بل وبالغ في تبرير التكفير و التّخريب والتّفجير في الجزائر وغيرها
(3)

القسم الثاني : نماذج من تطبيقات هذه القواعد على أهل السنة :

قد فهمت من القسم الأول من هذه النّماذج أنّ القوم إنّما استعملوا
قواعدهم في الدّفاع عن السرورية ، والقطبية ، والصوفية ، والإخوان ،
وأصحاب وحدة الوجود ، والدّفاع عن شاتم الصّحابة ، والأحزاب السياسية ،
والجمعيات البدعية ، بل تجاوزوا ذلك إلى الدّفاع عن الملاحدة والعلمانيين
وغيرهم

وسترى الآن إن كان منهمجهم الذي وسع كلّ هؤلاء يسع أهل السنّة
وعلماءهم :

قال الشيخ ربيع - حفظه الله - : " لقد جاء أبو الحسن وما أدراك ما
أبو الحسن فاتجه بعلم الجرح والتعديل إلى غايات أخرى منها الذب عن أهل البدع
ومحاربة أهل السنة فشرع يهرف ويهذي بما يسميه بالتأصيل وما أدراك ما هذا
التأصيل إنه لمحاربة أهل الحق وحماية أهل الأباطيل .فهو تارة يتسلل في الظلام

(1) : مقدمة كتاب " أبو الحسن يدافع بالباطل والعدوان عن الإخوان ودعاة حرية ووحدة الأديان " للشيخ ربيع -
حفظه الله -

(2) : أنظر مقال : "العرعور عدنان يدعو إلى وحدة الأديان" للشيخ ربيع - حفظه الله -

(3) : أنظر " تخلص العباد من وحشية أبي القتاد " لعبد المالك رمضان - أصلحه الله - !!

بمنهج الموازنات وتارة يصل جهاراً بالمجمل والمفصل وهو أخطر من منهج الموازنات ، وذلك بجعل المساوى حسنات أو بجعل الفواقر من الضلالات من الأخطاء الهيئات وأخرى بهذا المنهج الواسع إلى غير ذلك من مفاصد التأصيلات وكاسد الوسوس والخيالات وجلب بقوه بهذه الفتن على أهل السنة و أصولهم العظيمة

فهذا المنهج وما جرى مجراه من القواعد الفاسدة التي يشيد بها أبو الحسن ويسميتها تأصيلاً تنافي هذه الآيات والأصول ويعتبر تأصيله الذي يشيد به استئصالاً لهذه الأدلة والبراهين والأصول

(1)»

وقال أيضا عن عدنان عرعور : " فليعجب المسلمون من هذه الأحكام الهابطة على المسلمين، ومن أحكامه للنصيرية والإسماعلية والدروز بالشرف هذا مع العلم أنه يحارب أهل السنة ويعارضهم في أحكامهم على أهل البدع والضللال بما يستحقونه من التبديع، ويرمي هو وحزبه السلفيين بالغلو، وهو يسير على هذا المنهج من سنوات طوال "»(2)

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية :

قال ابو الحسن – في وصف أهل السنة - : " في هذه الدعوة سلفهم من قبل الحداية منذ سنوات، محمود حداد وفريد المالكي ومن كان على شاكلتهما، قوم غلاة لا ي نهجون أصول السلف، ولا يسلكون طريقة السلف، وقد كان كثير من الناس يعجبون بهذه الغيرة، ويظنون أن هذه الغيرة هي في خدمة السنة، عندما يتكلم هؤلاء أو أولئك على المخالفين بنفس فيه تجاوز، وفيه تعدٍ لحدود الله عز وجل قد كان البعض يأنس بهذه الطائفة ويظن أن أهل البدع والأحزاب يستحقون هذا وزيادة. لكن الله عز وجل قد جعل لكل شيء قدرا وتجاوز الحدود

(1) : " حقيقة المنهج الواسع عند أبي الحسن "

(2) : " العرعور عدنان يدعو إلى وحدة الأديان " للشيخ ربيع - حفظه الله -

اليوم مع أهل البدع وغداً مع أهل السنة ، وقد جاء الغد وأصبح يوماً حاضراً
كائناتاً، رأينا هؤلاء الحداية "

قال الشيخ ربيع - حفظه الله - معلقاً : "...أظنك لم تعرف الحداية
على حقيقتها ولا عرفت أحداً من أهلها ولا أظنك تحمست ضدهم

وعلى كل فقد عُرف الحدايون بالكذب، وعرفوا منذ ظهوروا ...
بالخصومة ضد أهل السنة مسايرتهم لأهل الأهواء، وعرفوا أن أهدافهم إسقاط
علماء السنة المعاصرين وتبديعهم، لأنهم يترحمون على أمثال ابن حجر والنووي
والشوكاني وابن الجوزي والحداية يبدعون من يترحم عليهم ويحاربونهم
ويعادونهم، وعرفوا بطعنهم في العلماء المعاصرين، وامتد ... طعنهم إلى ابن
تيمية وابن القيم وابن أبي العز شارح الطحاوية فكم الفروق بينهم وبين سلفيين
يحترمون العلماء السلفيين المعاصرين ويسيرون على نهج السلف هكذا نحسبهم
والله حسبيهم ولا نزكي على الله أحدا "

وقال أبو الحسن - عن الشيخ ربيع حفظه الله - : " قد اشتهر في هذا
الزمان بالغلو والإسراف ومجانبة سبيل الإنصاف، بل سقط في الإجحاف
والاعتساف وإن احمرت أنوف البغاة الغلاة " ، إلى أن قال: " ومع علمي بأن هذا
أمر شبه مستغرب على كثير من الناس ، لا سيما المتعصبة وأهل الهوى
والإفلاس "(1)

قال الشيخ ربيع - حفظه الله - معلقاً : " فالإخوان المسلمون وجماعة
التبليغ وقياداتهم وسيد قطب وأمثالهم عند أبي الحسن من أهل الاتباع

وأهل السنة الذين يصفهم بهذه الأوصاف عنده من أهل الابتداع، بل
ينسب إلى ربيع أقوالاً كفرية كبرى، يفترها ويخترها بطرقه القبيحة من

(1) : " الدفاع عن أهل الاتباع " (244/2-245)

الخيانات والبتير وتقليب الحقائق؛ الأمور التي يخجل من اختراعها غير المسلمين فضلاً عن المسلمين" (1)

وقال عبد الملك رمضاني - عن عدنان عرعور - : " بدأت فتنة الشيخ

عدنان لما أخذ يجوب أمريكا وأوروبا وغيرها بإثارة ردود على العلامة المحدث ربيع بن هادي المدخلي ، وفرغ من عمره وعمر الدعوة سنتين صريحتين خالصتين لمثالب الشيخ ، لا سيما في شريط (جلسة في الأندلس) الذي أتى فيها بشريط للشيخ ، كان الشيخ ربيع يذكر فيه كلام زينب الغزالي في مدح سيد قطب ، ورد عليه فيه ، فقال عدنان : لماذا ينقم عليّ مدحي سيدا وقد فعل أكثر منه ؟! فقطع عدنان كلام الشيخ عن أوله ، وأسمعه الحضور على أساس أنه من كلام الشيخ ، فخرج الناس ناقلين على الشيخ ربيع ، وورط الشيخ محمدا المغراوي في غمز الشيخ ، مع أن صاحبه الحقيقي هو تلك المرأة ! وزعم الشيخ عدنان بفرنسا سنة (1420 هـ) في شريط (براءة السلفيين في الرد على المدخليين) (2/2) أن هذا كان في مسجد الرضا بمنطقة الخرج ، مع أنه لا وجود لهذا المسجد بتلك المنطقة ، وإنما هو في جدة ! كما زعم فيه أن الشيخ ربيعا قال هذا الكلام في سيد قطب منذ سنتين ونصف تقريبا ، أي يعد أن عرف سيدا وحذر منه عاد ليثني عليه ، مع أن تاريخ الشريط الذي هو (جلسة فب مسجد الرضا) كان قبل ذلك بتسع سنوات !!! والحقيقة أنني استبنت وجهة هذا الرجل - بعد مبالغة في تحسين الظن به - عند استماعي لهذا الشريط ، وبأن لي أنه آية في التلبيس!! (2)

..... وشهد شاهد من أهلها ، فهذا الرّمضاني اليوم من رؤوس القوم - والله المستعان -

وقال علي الحلبي - أصلحه الله - : " لقد أَلَمَّت بالدعوة السلفية المعاصرة - على الأقلّ - فيما عايشه كاتبُ هذه السطور - ثلاثُ فتنٍ كبرى :

(1) : مقدمة كتاب " أبو الحسن يدافع بالباطل والعدوان عن الإخوان ودعاة حرية ووحدة الأديان "

(2) : " تخلص العباد من وحشية أبي القتاد " لعبد المالك رمضاني - أصلحه الله - !! "

أولها: فتنة جهيمان

وثانيتهما: فتنة سفر وسلمان

وثالثة هذه الفتن : فتنة التجريح والتقييح ، والتقزيم والتأزيم

وهي الفتنة التي حَمَل لواءها - بعد نيّله (!) تزكيةً لم يحلم بها !- وناضل دونها ! ونشر أسبابها ! وفتح أبوابها ! - : الدكتور ربيع المدخلي - هداة الله الملك ! -العلام سُبُل السلام

وأقول - مباشرة - وبدون أية مقدّمات - : إنّ أشدّ هذه الفتن تأثيراً - (على الدعوة السلفية) - تشتيتاً ! وتفريقاً ! وتحزباً ! وتعصباً - هي الفتنة الأخيرة - هذه :- (فتنة الدكتور المدخلي) - ومن وراءه - في منهجه التجريحيّ المسخ الدخيل على الدعوة السلفية المباركة - ... " (1)

هكذا من غير استحياء !!!

وصرح - أصلحه الله - أن سبب إنشائه لمنتديات المرحاض محاربة السلفيين الذين أسماهم بالغلاة ، فقال : " بل - أكرّرها المرة تلو المرة - : لم ننشئ (نحن) هذا (المنتدى) - المبارك - رغم أنوف الشائنين - إن شاء الله - إلا لكشف هذه الانحرافات الجليّة عن جسد دعوتنا السلفية ، وردّها، ونقدها ، ونقضها ، ونحن ماضون .. مستمرّون .. بلا تردّد .. ولا تلوّكؤ - بإذن ربّ العالمين - حتى نكسرَ هذا الغلوّ ؛ ليرجعَ للدعوة السلفية ألقها ، ونقاؤها ، وعظيم نفعها ، وكبير إيجابيّ أثرها " (2)

هذا ما أقرّه بلسانه - وما يخفي صدره أعظم - ، وليس اللّبيب بحاجة لمثل هذا الاعتراف ، فيكفي العاقل أن يدخل هذا المرحاض الذي أسماه " منتديات كلّ السلفيين " ، حتى يصدم بعشرات - بل مئات المواضيع - كلّها طعن على

(1) : من مقال " مقارنة واقع الدعوة السلفية- أيام أئمتنا الثلاثة -مع حالها- هذه الأيام - بمنهج الغثاة"

للحلي - أصلحه الله -

(2) : المصدر نفسه

الشيخ ربيع - حفظه الله - ، ومثلها في الشيخ عبيد أو الشيخ محمد بن هادي ، أو عبد الله البخاري - بل في اللجنة الدائمة وهيئة كبار العلماء

ومثلها أو أكثر في طعن شيخنا أزهري - حفظه الله - ، وإخوانه من رجال الإصلاح في الجزائر ، واليمن والشام والعراق وغيرها

أما الطعون في طلبة العلم وعامة السلفيين فلا تكاد تحصى

وإن عثرت وسط مستنقع الشتائم والطعون هذا على شيء من مدح أو دفاع أو تهليل وتطويل ، فتأكد أن صاحبه رأس بدعة وداعية ضلالة - والله المستعان -

ولعلي أكتفي بهذا القدر من الطعون ، وإلا فالقوم لا يكادون يكتفون الحقد في صدورهم ، ولا يمنعون الغل أن تجري به ألسنتهم - أعاذنا الله مما أصابهم -

﴿ الخاتمة ﴾

هذا - والله الحمد - شيء مما أردت إظهاره للناس - وقصر عنه قلبي وجهدي - ، مما عند هذه الطائفة المارقة عن أصول السنّة ، المنحازة لأهل الأهواء والبدعة ، الحاقدة على أهل الحق ، البارعة في فنون النفاق والتلون ؛ عسى أن يكون في هذه الكلمات ذكرى لمن ألقى السمع وهو شهيد ، ممن مازال يحسن الظنّ ، ويدعوا إلى وحدة الصفّ ونبذ الفرقة

وأما أهل العلم والعارفون بخبايا القوم ، فقد جزموا من زمن أنّ هؤلاء على غير منهجنا سائرون ، ولغير سبيلنا سالكون ، وأنهم من أعدى الأعداء ، وألدّ الخصوم

وأما هؤلاء ، فلعلي لم أطلب خطابهم ، ولا قصدت إسماعهم ، فمن لم يستجب لردود العلماء ، ونصح الفضلاء - مع كثرتها ، وجلاء طرحها ، وتظافر أدلتها - كيف يلتفت لمثل مقالتي هذا !!؟؟ - والله المستعان -

وأما أنا فقد ازددت من بحثي هذا يقينا أنّي أمام فرقة جديدة ، ومنهج محدث ، وحزب منظم ، له رؤساؤه ومنظّروه ، وله قواعده وأساليبه ، وله وسائله وطرائقه ، وعنده أتباع ومناصرون في بلدان عديدة ، وأقطار مديدة كما أنّ للقوم منتديات ومواقع ، وصفحات افتراضية ، ومدونات تأصيلية ، وللقوم مدارس ومعاهد - بل وجامعات - ، وأحزاب تأطّرهم ، وجمعيات سياسية وثقافية ، تساندهم وتبشّر بفكرهم ، ولهم مصادر دخل وموارد صرف ، وللقوم أهداف معلنة ومخططات دفيئة ...

وإن بدى لبعض الناس أنّ هناك اختلافا بين القوم في تقرير هذه الأصول والتزامها ، فإنّ هذا أمر وارد عند جميع الفرق والجماعات ، فأهل الحقّ وحدهم من جنّبوا الاختلاف في أصولهم ، وأمّا أهل الأهواء فقد سمّوا بأهل الفرقة والاختلاف ، إذ ينذر أن تجتمع الأهواء على مرغوب واحد

قال ابن القيم :

يكفيك أنك لو حرصت فلن ترى فئتين منهم قط يتفقان

إلا إذا قلدا لسواهما فتراهم جيلا من العميان

ويقودهم أعمى يظن كمبصر يا محنة العميان خلف فلان

وإن كان لي من قول بعد كلّ هذه النقول ؛ فإنني أجزم بما قد قاله غير واحد من أهل العلم ، أنّ هذا الحزب هو الوريث الذي يهيأ لخلافة " جماعة الإخوان المسلمين " ، بعد أن كشف أمرها وبان على يدي أهل السنّة عوارها ، فالحذر الحذر أن تلدغ أمّة الإسلام من ذات الجحر مرّتين
وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

كتبه : أبو عبيد الله مراد قرارة

وانتهى منه عصر يوم الثلاثاء

07 جمادى الأولى 1437 هـ

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.....	2
المبحث الأول : تعريف التمييع.....	4
المبحث الثاني : أصل التمييع وسنده.....	12
ذكر أهم قواعد التمييع.....	18
القاعدة الأولى: المعذرة والتعاون.....	18
القاعدة الثانية : نصيح ولا نجرح.....	32
القاعدة الثالثة : نبني ولا نهدم.....	36
القاعدة الرابعة: لا نجعل خلافتنا في غيرنا.....	39
القاعدة الخامسة: الموازنات.....	45
القاعدة السادسة : الجرح والتعديل خاص برواة الحديث.....	56
القاعدة السابعة : اشتراط الإجماع لقبول التجريح.....	61
القاعدة الثامنة : لم يقنعني ولا يلزمني.....	64
القاعدة التاسعة :التثبت من خبر الثقة.....	69
القاعدة العاشرة :إذا حكمت حوكت.....	73
القاعدة الحادية عشر :حمل المجهل على المفصل.....	76
القاعدة الثانية عشر: حكم الثقة غير ملزم.....	82
القاعدة الثالثة عشر : اشتراط قول المجتهد.....	84
القاعدة الرابعة عشر : رد أحكام العلماء بحجة عدم التقليد.....	87
القاعدة الخامسة عشر: التوسع في كلام الأقران.....	94
المبحث الرابع نماذج من تطبيق المميعة لهذه القواعد القسم الأول.....	100
القسم الثاني نماذج من تطبيق هذه القواعد على أهل السنة.....	106
الخاتمة.....	112
الفهرس.....	114